وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكـرة

مشروع ايزنـهاور 1957 في منطقة الشرق الأوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

سارة بوزيدي

إشراف الدكتور:

ميسوم بلقاسم

السنة الجامعية 2016 – 2017

الإهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين صل الله عليه وسلم

إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه

أبي رحمك الله

إلى من هي في الحياة حياة إليك ينحني الحرف حبًا وامتنانًا إليك أمي الغالية حفظك الله لنا

إلى كل أفراد أسرتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي الجامعية

وإلى كل من لم يدخر جهدًا في مساعدتي

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

أول من وجب إليه الشكر هو الله سبحانه وتعالى الذي فتح لنا الأبواب لإتمام هذا العمل وسخر لنا ما سخر لمنه ومن فضله

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه التي كانت عونا لي في إتمام هذا العمل أستاذي المشرف "ميسوم بلقاسم"

إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر بسكرة وأخص بالذكر الأستاذ "صادق بوطارفة" فله مني ألف شكر وتقدير

كما لا يفوتني أن أتوجه بكامل شكري وتقديري إلى أستاذي

الفاضل " عبد الكريم"

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو بعيد

وخاصة عمال مكتبة قسم العلوم السياسية.

- قائمة المختصرات:

الكلمة	الاختصـار
الجزء	ج
الطبعة	ط
الصفحة	ص
تعدد الصفحات	ص ص
ترجمة	تر
دون رقم الصفحة	د ر ص
دون دار النشر	د د ن
دون بلد النشر	د ب ن
دون طبعة	د ط
دون سنة نشر	د س ن
العدد	ع
المجلد	مج
الولايات المتحدة الأمريكية	الو م أ
page	p
Opere Citato	Op.cit

مقدمـــــــة

إن جل الحروب التي اندلعت كانت بدافع الأطماع وتصادم المصالح خاصة حروب الفترة المعاصرة، وقد كانت الحرب العالمية الثانية أعنف حرب في تاريخ البشرية من حيث خسائرها والأغرب من حيث إفرازاتها التي تناقضت مع كل قوانين الحروب حيث نشب الصراع بين القوى المنتصرة فور انتهاء صراعها مع القوى المنهزمة، وهو ما أدى إلى حدوث انقسام العالم إلى معسكرين رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي وقيام صراع أيديولوجي مصلحي بينهما عرف باسم الحرب الباردة، سعى فيها كل طرف إلى القضاء على المعسكر الآخر والانفراد بالزعامة العالمية.

وقد اتخذ هذا الصراع عدة أشكال اختلفت عن الحروب السابقة، حيث تحاشى فيه المعسكران المواجهة العسكرية المباشرة كضرورة حتمية بسبب توازن الرعب النووي والخوف من التصادم قد يؤدي إلى حرب نووية شاملة.

في ظل هذه الظروف اتبع المعسكران العديد من الاستراتيجيات كخيار للمواجهة، ولقد كانت الإستراتيجية الاقتصادية الأكثر فاعلية طيلة سنوات الصراع، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت المستفيد الأكبر من الحرب العالمية الثانية خاصة في المجال الاقتصادي وقد وظفت هذه القوة كخيار استراتيجي لمواجهة الاتحاد السوفياتي وتوسعاته. فبدأت بالإعلان عن مشروع هاري ترومان في 12 مارس 1947 لمساعدة تركيا واليونان، ثم إعلان وزير الخارجية جورج مارشال عن مشروعه في 05 جوان 1947 الذي يعتبر أضخم مشروع اقتصادي في تاريخ الحرب الباردة، فقد أثبتت هذه الإستراتيجية نجاعاتها إلى حد كبير في كبح التوسع الشيوعي في المناطق المهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب الرأسمالي عامة.

مع حلول فترة الخمسينات بدأت منطقة الشرق الأوسط تشهد تغيرات محورية واضطرابات سياسية هددت المصالح الغربية في المنطقة وفتحت الباب أمام التوغل

السوفياتي وتقربه من بعض الدول العربية خاصة مصر وسوريا، وقد كان العدوان الثلاثي على مصر 1956 من أخطر الأحداث التي عصفت بالوجود الغربي"الفرنسي- البريطاني" في المنطقة خاصة بعد الدور الكبير الذي ساهم به الاتحاد السوفياتي في إفشال العدوان مما عزز مكانته للدول والشعوب العربية.

في ظل هذه الظروف أحست الولايات المتحدة الأمريكية بالخطر وسارعت إلى التدخل العاجل لملء الفراغ كما يدعون الذي تركته بريطانيا وفرنسا من جهة ومحاولة كبح التوسع السوفياتي من جهة أخرى من أجل ضمان تبعية الشرق الأوسط من الهيمنة الغربية وقد كان مشروع ايزنهاور 1957 الخيار الاستراتيجي في إطار سياسة ملء الفراغ والحد من نفوذ التوسع السوفياتي في المنطقة. وهذا موضوع اهتمامنا والموسوم بـ : مشروع ايزنهاور 1957 في منطقة الشرق الأوسط، وقد تم اختياري لهذا الإطار الزماني 1957 كون المشروع أعلن عنه في هذه الفترة.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

الأسباب الذاتية:

- رغبة في تنمية مداركي العلمية في التعرف على خصوصية هذا المشروع.
- تزايد ميولاتي البحثية في التعرف على نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط كمفتاح استراتيجي للمنطقة الغربية من حدود الاتحاد السوفياتي وحدود الدول الاشتراكية الأخرى.
- شغفي في الكشف عن أهمية هذه المنطقة بالنسبة للقطبين.

الأسباب الموضوعية:

- محاولة التعرف على دور شخصية ايزنهاور في تكريس المشروع على أرض الواقع.

- الرغبة في اكتشاف جملة من الضغوطات التي جعلت منطقة الشرق الأوسط تتحول إلى إحدى بؤر التوتر خلال الحرب الباردة.
- توضيح مختلف الوسائل والأساليب المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين تواجدها الدائم وتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مسألة هامة وتسليط الضوء على فترة من تاريخ المنطقة العربية المتمثلة في تحولها للصراع بين الغرب والشرق مما أفقدتها جزءًا كبيرًا من وحدتها وسيادتها.
- إبراز دور المال والمساعدات الاقتصادية في الهيمنة ووقف الزحف الشيوعي.
- توضيح أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع جزء مهم من المنطقة العربية في دائرة الهيمنة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

- التعرف على أهمية منطقة الشرق الأوسط والتي جعلت منه محل أطماع وصراع بين عملاقي الشرق والغرب.
- توضيح الأهداف والنوايا الحقيقية للمعسكرين من وراء تدخلهما في منطقة الشرق الأوسط.

الإشكاليــة:

كان المعسكر الشيوعي وجهة التحركات السياسية للإدارة الأمريكية وشغلها الشاغل خلال فترة الحرب الباردة عامة والفترة 1945-1957 خاصة، مما أدخلها في سعي حثيث لإقامة تحالفات مشتركة مع الدول العربية بهدف بناء جدار واقي للإطاحة بالاتحاد السوفياتي وإيقاف زحفه تجاه دول المنطقة وتحجيم دوره فيها.

انطلاقا من هنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم مشروع ايزنهاور في تكريس الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط؟

وتتضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي أهم المشاريع الاقتصادية التي أطلقتها الولايات المتحدة قبيل 1957.
- فيما تكمن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للقوتين.
- ما هي دوافع صدور المشروع وأهدافه.
- كيف كانت ردود الفعل على المشروع.
- كيف تم تجسيد تطبيقات المشروع على أرض الواقع.
- ما مدى نجاحه في تحقيق الأهداف.

منهج البحث:

لدراسة الموضوع والإلمام به اتبعت مجموعة من المناهج المساعدة في فك الإشكالات التي تخدم هذا البحث وهي كالتالي:

- **المنهج التاريخي الوصفي:** لعرض مختلف الأحداث والوقائع التاريخية ووصفها وفق تسلسل كرونولوجي وزمني لفهم التطورات الحاصلة في تلك الفترة.
- **المنهج التاريخي التحليلي:** لدراسة الأحداث ومناقشتها للوصول إلى استنتاجات.

عرض خطــة البحث:

وفق متطلبات الدراسة اعتمدنا على الخطة الموالية والتي قسمت إلى مقدمة و أربعة فصول وخاتمة بالإضافة إلى بعض الملاحق.

خصصنا الفصل التمهيدي لأهم المشاريع والمساعدات الاقتصادية التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية قبيل مشروع ايزنهاور، حيث سلطنا الضوء على مشروع ترومان

ومارشال 1947، وتناولنا الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلانها والأهداف المرجوة التي أرادت تحقيقها.

أما **الفصل الأول** فهو بعنوان دراسة لمنطقة الشرق الأوسط في ظل مشروع ايزنهاور والذي قسم إلى مبحثين ولا يمكن فصل أي عنصر من العناصر المتطرق لها لأهميتها في الموضوع فقد تناولنا مفهوم الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة للمعسكرين باعتباره منطقة إستراتيجية و مركز حيوي تتصارع عليه الدول الكبرى للسيطرة عليه بالإضافة إلى الدوافع الحقيقية التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية لعرض مشروع ايزنهاور على دول المنطقة ومضمونه والأهداف المختلفة التي أراد تحقيقها.

أما **الفصل الثاني** فقد تطرقنا فيه المواقف المختلفة وردود أفعالها حول المشروع، سواءًا المؤيدة أو المعارضة بما فيها موقف الاتحاد السوفياتي باعتباره العدو الأيديولوجي الذي يهدد النفوذ الغربي في المنطقة العربية.

أما **الفصل الثالث** تناولنا فيه الجانب التطبيقي للمشروع وكيفية تنفيذ توصياته على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بالأزمات العربية التي نتجت عن محاولات أمريكية لتطبيق هذا المشروع على بلدان الشرق الأوسط، من أبرزها الأزمة الأردنية في أفريل 1957 والأزمة السورية في أوت من العام نفسه، والأزمة اللبنانية في صيف 1958 كما أوضحنا الأسباب الحقيقية التي حالت دون نجاحه في تحقيق كل الأهداف التي كانت مسطرة في السياسة الخارجية الأمريكية.

وأخيرًا اختتمت المذكرة بخلاصة أوضحت أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق المهمة التي تخدم الموضوع.

ولتغطية الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان حيث تحدث فيه عن النتائج التي انتهت إليها معركة السويس 1956 وعن دور جمال عبد الناصر الذي اكتسب مكانة مرموقة في المنطقة بعد الدور الذي لعبه في تأميم قناة السويس، كذلك تحدث بإسهاب كبير وتفاصيل هامة على الصراع في منطقة الشرق الأوسط ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعن دور الإدارة الأمريكية في تكريس مشروع ايزنهاور، وعن أهم المواقف العربية تجاه هذا المشروع.

- ممدوح محمود منصور، ومحمد طه بدوى، بعنوان الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، هذه الدراسة تدور حول الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حول منطقة الشرق الأوسط خلال مرحلة الحرب الباردة.

- ياسر طالب راجي الخزاعلة، بعنوان تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1957-1958، حيث تحدث بالتفصيل على أهم جانب في هذا المشروع وهو جانب التطبيق المتمثل في الأزمة اللبنانية 1958، بالإضافة إلى تناوله عن أهم المواقف المؤيدة والمعارضة للمشروع.

- محمد عبد المولى، بعنوان الانهيار الكبير والذي خصص جانب مهم متمثل في دراسة مشروع ايزنهاور وأسباب الأزمة السورية.

صعوبـات الدراسة:

أما من ناحية الصعوبات فهي ككل بحث علمي لا يخلو من بعض الصعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على المصادر الضرورية لدراسة الموضوع.

- تشابك أحداث الموضوع وتداخلها مع بعضها البعض وكونه دراسة جمعت بين التاريخ والسياسة.

وفي النهاية وكأي عمل إلا وله نقصان وهذا ما تتكفل به اللجنة الموقرة المناقشة لهذا الموضوع، فلأعضاء هذه اللجنة الشكر الجزيل على تواضعهم لقراءة ومناقشة هذا العمل.

الفصل التمهيدي

المشاريع الإقتصادية التي أطلقتها الولايات المتحدة قبيل 1957

أولا: مشروع ترومان 1947

1- التعريف بصاحب المشروع

2- دوافع إعلانه

3- مضمون المشروع وأهدافه

ثانيا: مشروع مارشال 1947

1- التعريف بصاحب المشروع

2- دوافع إعلانه

3- مضمون المشروع وأهدافه

عرفت فترة الحرب العالمية الثانية تغيرات جذرية في العلاقات الدولية نظرا لتغير موازين القوى بأفول القوى العالمية التقليدية كفرنسا وبريطانيا وظهور قوى جديدة بأنظمة متناقضة تمحورت بصراع إيديولوجي بين الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي.

حاولت كلا الكتلتين فرض هيمنتهما على العالم بوضع استراتيجيات على جميع المستويات منها السياسية والعسكرية والاقتصادية، هذه الأخيرة كان لها النصيب الوافر لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم خاصة أوروبا التي كانت محتاجة إلى الدعم الاقتصادي والمالي بعد الدمار الشبه كلي لهما. وهذا ما تجلي في صورة مشاريع اقتصادية أمريكية مدعمة لهذه القارة منها مشروع ترومان ومارشال 1947، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

أولا: مشروع ترومان 1947

1 - التعريف بصاحب المشروع:

ولد "هاري ترومان"(ينظر الملحق رقم1 ص104) في اليوم الثامن من شهر ماي 1884 في مزرعة بولاية "مسيسيبي"، والده "جون أندرسون ترومان" وأمه "ماتايونغ"، حيث عمل في مزرعة والده لمدة عشرة سنوات وبعدها عمل ضابطا في المدفعية بفرنسا خلال فترة الحرب العالمية الأولى، ثم عاد ليتزوج "بيس واليس"، بعد ذلك افتتح مخزنًا لبيع ثياب الرجال ولكنه لم ينجح بذلك، حيث تقدم ترومان وهو في الخامسة والثلاثين من عمره إلى الهيئة السياسية " نيدرغاست" لمدينة "**كنساس**"[1]. على اعتبار أنه مرشح ناجح بعد أن حصل على

(1) كنساس: هي ولاية أمريكية وتلقب بسلة غذاء أمريكا لما لها من شهرة عالية في إنتاج القمح، تقع كنساس في الغرب الأوسط من الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد سكانها حوالي 2,485,600 ن ومساحتها 213,098 كم^2 . (ينظر: مصطفى أحمد أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، الموسوعة الجغرافية: الدول- الولايات- المقاطعات، 3ج، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ج1، ص106.)

تأييد من الهيئة في انتخابات قاضي المنطقة [1].في عام 1934 انتخب ترومان عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة، وأختير رئيس لجنة في هذا المجلس للتحقيق قي نفقات الدفاع عام 1941، وبعدها أصبحت هذه اللجنة التي ترأسها ترومان مجموعة معروفة لكشفها التبديد وعدم الكفاءة، حيث رشحه الحزب الديمقراطي في عام 1944 لمنصب نائب الرئيس تجاوبًا مع الرئيس "**فرانكلين روزفلت**"[2]. الذي قرر خوض الانتخابات لدورة رئاسية جديدة واستطاع ترومان وروزفلت أن يتغلبا على خصميهما من الجمهوريين بكل بساطة[3]، وفي 12 أفريل 1945 توفي روزفلت وخلفه ترومان على الرئاسة بوصفه نائبا له[4].

وفي نفس السنة أصدر ترومان قرارًا بإلقاء القنبلة الذرية على اليابان نتيجة رفضها الاستسلام، أسقطت القنبلة الأولى على هيروشيما في 16 أوت وبعدها بثلاثة أيام أسقطت القنبلة الثانية على نجازاكي، وبعدها استسلمت اليابان في 2 سبتمبر 1945[5].

قرر ترومان أن يخوض الانتخابات عام 1948 لفترة رئاسية ثانية، وكان منافسه الجمهوري "توماس أي ديوي" حاكم نيويورك، وكانت فرصة نجاحه ضئيلة قبل بدء الانتخابات، إلا أن ترومان قاد حملة انتخابية عنيفة فأعيد انتخابه لولاية رئاسية ثانية مجددًا في تاريخ أمريكا السياسي[6].لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في عهده خطة مارشال

(1) ديب علي حسن، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، ط2، الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا، 2004، ص287.

(2) فرانكين ديلانو روزفلت (1882–1945) : سياسي أمريكي زعيم الحزب الديمقراطي الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1933–1945) كان الرئيس الأمريكي الوحيد الذي أعيد انتخابه 3 مرات متتالية (1936–1940–1944) وضع برنامج إصلاحيًا عرف بالبرنامج الجديد لمعالجة أزمة 1929 وفي عهده دخلت الو م أ الحرب العالمية الثانية. (ينظر: منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، موسوعة التراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى من المحدثين المستقاة من موسوعة المورد، ط1، دار العلم للملايين للنشر، بيروت– لبنان، 1992، ص ص 210،211.)

(3) الموسوعة العربية العالمية، د ط ، دار المعارف العالمية للنشر، السعودية، 2004، د ر ص.

(4) هيرمن كندر، هيلغمين قرنر، أطلس dtv تاريخ العالم: من البديات حتى الزمن الحاضر، تر، إلياس عبد الحلو، ط1، المكتبة الشرقية للنشر، بيروت – لبنان، 2002، ص519.

(5) الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، د ر ص.

(6) ديب علي حسن، المرجع السابق، ص288.

لإعادة بناء اقتصاد أوروبا **وبرنامج النقطة الرابعة** 1949[1] لتدعيم الحكومات الموالية لها في العالم الثالث[2] .

أصبح بذلك ترومان الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية وترك وظيفته في 20 جانفي 1953 ونشر مجلدين يحويان مذكراته في عام 1955 و1956، حيث مرض في أواخر 1972 وتوفي بعدها في مدينة كنساس بولاية ميسوري في 26 ديسمبر من نفس السنة [3].

2- دوافـع إعلانـه:

لقد كانت السياسة الأمريكية الخارجية بما فيها التدخلات العسكرية والسياسية والاقتصادية نابعة من مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى توازن القوى السوفياتية لذا تطلبت السياسة الأمريكية في الكثير من الظروف والمواقف الاعتماد على المساعدات المالية والاقتصادية خلال الحرب الباردة باعتبارها الوسيلة الأكثر تأثيرًا لتحقيق الأهداف السياسية الأيديولوجية، فيما يخص التأثير على الدول المستفيدة والتحكم فيها من جهة، وكبح التوسع الشيوعي من جهة أخرى.

(1) برنامج النقطة الرابعة: هو برنامج مساعدات أمريكي مخصص للدول النامية التي تنظم إلى المعسكر الغربي الذي تتزعمه أمريكا، أعلن هذا البرنامج لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان في 20 جانفي 1949. (ينظر: محمد جاد، "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية "، في مجلة السياسة الدولية، ع 127، القاهرة، 1997، ص 103.)

(2) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، 7ج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، 1979، ج1، ص724.

(3) الموسوعة العربية العالمية ، المرجع السابق، د ر ص.

ولقد شكلت الأوضاع الخطيرة في كل من تركيا واليونان أول اختبار لمدى نجاح السياسة الخارجية الأمريكية في الحفاظ على مصالحها ونفوذها وحمايتها من خطر التدخلات السوفياتية في المنطقة [1].

أ – **بالنسبة لتركيا:**

شهدت تركيا خلال فترة الحرب العالمية الثانية اهتمامًا كبيرًا من طرف الساسة المسؤولين الأمريكيين وبالذات العسكريين، حيث غدت عنصرًا فاعلاً ومهما في السياسة الأمريكية نتيجة لأهميتها واحتلالها مركزًا ممتازًا.

وقد أعلن إيزنهاور قبل توليه الرئاسة في بيان له عن ذلك في 3 ديسمبر 1941 "**بأن الدفاع عن تركيا أمر جوهري بالنسبة للدفاع عن الولايات نفسها**"[2] بمعنى أن تركيا أصبحت قضية جوهرية في نظر الأمريكيين.

في فترة الحرب العالمية الثانية كانت تركيا تعيش نوعًا من الاستقرار من جهة لاتخاذها موقف الحياد إزاء المتصارعين وعدم مواجهتها لأي ضغوط خارجية خاصة من طرف السوفيات من جهة أخرى، غير أن هذا الاستقرار لم يشهد فترة طويلة، إلا وعاد الضغط يدق من جديد بعد عودة السلام إلى أوروبا نتيجة هزيمة النازية، وحملت معها عودت الأطماع الروسية القديمة متمثلة في شكل أكثر قوة وعنفًا[3].

لقد أعلن الاتحاد السوفياتي في 20 مارس 1945 عن خطته بإنهاء معاهدة الحياد والصداقة مع تركيا التي تم توقيعها في 17 ديسمبر 1935، وتغيير معاهدة مونترو 1936 الخاصة بتنظيم الملاحة في المضائق، مقابل صفقة أخرى[4] وإعادة ولايتي

(1) إيناس سعدي عبد الله، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا 1945–1950، ط1، أشوربانيبال للكتاب، العراق– بغداد، 2010، ص ص 59، 60.

(2) محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2005، ص278.

(3) المرجع نفسه، ص ص 278، 279.

(4) إيناس سعدي عبد الله، المرجع السابق، ص ص 55، 56.

قارص[1]و**أردهان**[2] إلى الأراضي الروسية القديمة، وتعديل الحكم في تركيا وجعله ديمقراطي[3].

وكان الإتحاد السوفياتي يهدف من وراء تغيير المعاهدة إلى مطالب تتمثل في: محاولة فرض سيطرته على المضائق لتحقيق أطماعه القديمة من جهة والمحافظة على سلامته من جهة ثانية [4].

لتفادي حدوث أي مشاكل ما بين الدولتين تقدم الرئيس هاري ترومان في 02 نوفمبر 1945بمجموعة من المقترحات تتمثل فيمايلي:

أن تظل **المضائق التركية**[5] مفتوحة للسفن التجارية لجميع البلاد، وإلى كل السفن الحربية للبلاد المحاذية للبحر الأسود[6].

بالإضافة إلى أن تمنع على السفن الحربية غير التابعة للبحر الأسود المرور بدون طلب موافقة من تركيا، ويسمح لها في حالة إذا كانت تحت وصاية الأمم المتحدة.

---

(1) قارص: مدينة تقع في شمال شرق تركيا في أرمينيا، عدد سكانها حوالي78365ن، تتميز بصناعة المنتوجات، الأغذية والسجاد، انتزعها الروس من الأتراك عام 1928، 1955، 1977 وفي مؤتمر برلين 1978 تنازلت تركيا رسميًا لروسيا عن منطقة قارص وأردهان، ولكنها أعيدت لتركيا 1921 بمقتضى معاهدة الصلح. (ينظر: حسن محمد نصار، محمود محمد محفوظ وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ط3، المكتبة العصرية، صيدا– لبنان، 2009، ص 2325.)

(2) أردهان: هي إحدى محافظات تركيا تقع شرق الأناضول عاصمتها مدينة أردوهان، تبلغ مساحتها 5,495 كم^{2}ويبلغ سكانها 133.756 ن، سكانها أتراك مع أقلية كردية. (ينظر: متوفر على الرابط http//ar :www.adwhit directory in turkey.org تم الإطلاع عليها يوم 2017/01/17 في الساعة 16:00.)

(3) إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية 1945–1963، ط1 أشور بانيبال للكتاب، العراق– بغداد، 2015، ص 42.

(4) محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 279.

(5) المضائق التركية: هي أنه يتصل البحر الأحمر مع البحر الأسود بواسطة مضيقي البوسفور والدردنيل ويتميز المضيقين بضيقهما يبلغ طول الدردنيل 58 كلم أما البوسفور فهو أقصر طولاً وأضيق عرضًا من الدردنيل يصل طوله 27 كلم، وأنشئت تركيا جسر على هذا المضيق سنة 1973. (ينظر: آمنة أبو حجر، المعجم الجغرافي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن– عمان، 2009، ص 45.)

(6) ج ب– دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تر، نور الدين حاطوم، ط2، دار الفكر، دمشق، 1978، ص164.

وقد أخذت هذه الاقتراحات بعين الاعتبار وتمت الموافقة عليها من طرف تركيا وبريطانيا وفي مقابل ذلك أرسل الإتحاد السوفياتي مذكرة في 7 أوت 1946 تضمنت مجموعة من المطالب لتسوية المشكلة لصالحه من بينها:

– يسمح لدول البحر الأسود بما فيها تركيا بتنظيم الملاحة في المضائق، إضافة إلى المشاركة مع تركيا في الدفاع عن هذه المضائق، وقبلت هذه المطالب بالرفض الشديد والمعارضة القوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا، وهنا ظهرت نقطة البداية وأخذت العلاقات التركية السوفياتية نحو الانحدار والتدهور[1].

ب – <u>بالنسبة لليونان</u>:

قد شهدت هي كذلك اضطرابات، لكن أكثر تعقيدًا من مشكلة تركيا فعرفت بالحرب الأهلية اليونانية[2].

كانت بداية هذه الحرب في عام 1944 بين الحركة الشيوعية المسلحة وبين القوات الحكومية وبحلول عام 1946 شرعت الحركة الشيوعية المسلحة المعروفة بجبهة التحرير الوطني بتزايد هجوماتها على القوات الحكومية بشكل كبير خاصة بعد تلقيها الدعم من يوغسلافيا وبلغاريا مقابل تلقي القوات الحكومية الدعم من القوات البريطانية وكان المعروف أن هذه الأخيرة كانت تقدم المساعدة بشكل مستمر لكل من الحكومتين اليونانية والتركية [3].

ونظرا للظروف الصعبة والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها بريطانيا جعلتها تخطو خطوة حاسمة في تاريخ السياسة الأمريكية حيث أعلمت بريطانيا الوزارة الخارجية الأمريكية في 21 فيفري 1947 أنه لم يعد بمقدورها تقديم أي مساعدة كانت اقتصادية أو عسكرية

(1) محمد محمود السروجي، المرجع السابق ص ص 279، 280.

(2) سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكان، د ط، دار الإسلام للدراسات والنشر، لندن، 1993، ص35.

(3) ليلى مرسي، أحمد وهبان، الحلف الشمال الأطلسي والعلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945–2000، د ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص32.

لتركيا واليونان[1]، وذلك ابتداءًا من 31 مارس 1947، كما أكدت على ضرورة تدخل الولايات أن تحل محلها وأن تلقى الحيطة والحذر مما قد يترتب على انسحابها من سقوط ومحاصرة تركيا والسماح للقوة السوفياتية بالسيطرة والتغلغل في المنطقة.

أمام هذه المنعرجات الخطيرة التي شهدتها القارة الأوروبية عامة وتركيا واليونان خاصة عجلت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إجراءا حادة في إطار **سياسة الاحتواء (Policy contarnement)**[2] لتعامل مع الأوضاع الخطيرة التي كانت تنذر بالسيطرة السوفياتية على غرب أوروبا بدءً بالسيطرة على اليونان وتركيا[3].

3 - مضمون المشروع وأهدافه:

3 – 1 –مضمون المشروع:

بناءًا على الرسالة التي بعثت بها بريطانيا إلى وزارة الخارجية الأمريكية الخاصة بقضيتي تركيا واليونان، حيث عقد مجموعة من المسؤولين الأمريكيين في 21 فيفري 1947 جلسة لمحاولة فهم محتوى الرسالة وطرح مجموعة من النقاشات حول الأوضاع التي آلت إليها هاتين الدولتين للوصول إلى اتخاذ حزمة من الحلول لإمدادهم بها ضد التوسع الشيوعي[4].

(1) روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة: مقدمة قصيرة جدًا، تر، محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص36.

(2) سياسة الاحتواء: هي سياسة دولية تتبناها بعض الدول العظمى من أجل التنسيق مع الأصدقاء لاحتواء دولة معينة أو تأثير على سياستها، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذها ضد الاتحاد السوفياتي. (ينظر: اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د ط، (د د ن)، 2005، ص23.)

(3) ليلى مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص32، 33.

(4) المرجع نفسه، ص 34.

وفي هذا السياق أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان في 26 فيفري 1947 أن أمريكا لا يجب عليها ترك تركيا واليونان وحدهما دون أن تمد يد المساعدة لأن تركهما تترتب عليها دلالات واضحة في الشرق الأوسط وإيطاليا وألمانيا وفرنسا.

وفي اليوم الموالي تقدم هاري ترومان بدعوة أعضاء الكونغرس بشرح الأوضاع والمبررات التي ستشرع فيها[1].

وبمدة غير قصيرة أعلن أعضاء الكونغرس تأييدهم لهذا المشروع، وعلى رأسهم رئيس مجلس الشيوعي "أرثر فاندنبرج" حيث قال" **طالما أن الوطن كما هو واضحا يواجه تهديدًا خطيرًا فإنني سوف أدعم طلب الإدارة بمنح مساعدات لكل من تركيا واليونان حينما يقوم الرئيس بنفسه بعرض المشروع على الكونغرس**"[2].

وقد دفعت هذه الظروف بالرئيس هاري ترومان الإعلان عن مشروعه في 12 مارس 1947 أمام **الكونغرس الأمريكي**[3] والذي تمت المصادقة عليه في 22 ماي من العام نفسه.

3– 2 –<u>أهداف المشروع</u>:

بناءاعلى ذلك تضمن مشروع ترومان أبرز النقاط وأهم الأهداف المتمثلة في:

– تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لتركيا واليونان بمبلغ أربعمائة مليون دولار[4]، وذلك بتخصيص مبلغ ثلاثمائة مليون دولار لليونان ومائة دولار لتركيا، وإرسال مجموعة من

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، د ط، عصر المعرفة للنشر، الكويت، 1978، ص86.

(2) ليلى مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق، ص35.

(3) الكونغرس الأمريكي: هو الذي يتولى السلطة التشريعية ويتألف من مجلسين: مجلس ممثلين ومجلس شيوخ أي ثنائية على صعيد السلطة التشريعية في البرلمان الذي يسمى الكونغرس عندما تجتمع الهيئتان التي يتألف منهما، الهيئة الأول أي (مجلس ممثلين) تمثل الشعب الأمريكي والهيئة الثانية (مجلس الشيوخ) تمثل الدول المتحدة على أساس مبدأ المساواة، يشكل إحدى الضمانات الرئاسية بالنسبة للدول الصغيرة. (ينظر: حسين عبيد، الأنظمة السياسية: دراسة مقارنة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013، ص136.)

(4) عوني عبد الرحمان السبعاوي، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2010، ص282.

الخبراء في مختلف المجالات لمد يد العون لليونان في بناء قواتها العسكرية في القضاء على المعارضة الشيوعية[1].

– جعل الاقتصاد التركي في حالة جيدة حتى لا يكون هناك حالة عدم الاستقرار الاجتماعي وهذا ما يقطع الطريق على التغلغل الشيوعي في وسط المجتمع التركي.

– إعادة تنظيم البلدين تركيا واليونان في النواحي الاقتصادية والعمرانية[2].

– إيجاد نفوذ للأمريكان في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن أصبحت مسألة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التهديدات السوفياتية لم تعد مهمة بريطانيا فحسب[3].

– السيطرة على النفط والموارد الاقتصادية الكبرى، خاصة في تركيا التي تزخر بثروات طبيعية ضخمة ومتنوعة، كما أنها تعتبر بوابة الشرق الأوسط الغني بالنفط.

– السيطرة على المناطق الإستراتيجية خاصة الممرات المائية الأساسية من أجل منع الإتحاد السوفياتي من التحكم فيها.

– السيطرة على أي مكان تغادره بريطانيا وفرنسا[4].

ثانيا: مشروع مارشـــال 1947.

1– التعريف بصاحب المشروع:

ولد "جورج كاتليت مارشال"(1880– 1959)(ينظر الملحق رقم02 ص 105) **ببنسلفانيا**[5] بالولايات المتحدة الأمريكية، كان أصغر أربعة إخوة، كان أبوه من ملاك مناجم

(1) ليلى مرسي، أحمد وهبان، المرجع السابق، ص37.

(2) كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، ط1 ،دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 89، 93.

(3) عوني عبد الرحمان السبعاوي، المرجع السابق، ص 282.

(4) سميرة عامر التير، الحرب الوقائية والسياسية الأمريكية في الشرق الأوسط لبنان نموذجا، ط1، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2015، ص40.

(5) بنسلفانيا: هي إحدى الولايات الشرقية للو.م.أ، يبلغ عدد سكانها حوالي 11.924.710ن، وتعتبر أهم مركز للصناعات الثقيلة في العالم. (ينظر: مصطفى أحمد أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، المرجع السابق، ص 96.)

الفحم الحجري، تخرج مارشال عام 1901 من معهد فرجينيا الحربي **بفرجينيا**[1] وعمل أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918)ضابط تمرين في القوات الأمريكية بفرنسا حيث تولى منصب رئيس أركان جيش الولايات المتحدة 1939 أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية[2]وبعد ذلك أصبح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية من (1947-1949) ثم وزيرًا للدفاع من (1950-1951)[3].

كما نادى بضرورة وضع الولايات المتحدة كجمهورية كبرى للعالم الجديد[4] وهو صاحب برنامج الإنعاش الأوروبي المنسوب إليه (لمشروع مارشال أو خطة مارشال) سمح من خلاله تقديم المساعدة الاقتصادية الأمريكية إلى الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية[5].

وبمقتضى هذا المشروع أنفقت الولايات المتحدة بلايين الدولارات لإعادة إعمار أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب وعلى ضوء ذلك نال مارشال جائزة نوبل للسلام عام 1953 بسبب المبادرة التي قام بها في سبيل إعادة بناء أوروبا، حيث كانت له اهتمامات وذلك بتوفير المساعدة لتركيا واليونان وإمداد برلين الغربية بالطعام التي حاصرها الشيوعيين كما قام بإجراء عدة اتصالات أدت إلى تكوين **حلف شمال الأطلسي (الناتو)**[6].

---

(1) فرجينيا: تقع في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم هذه الولاية قواعد عسكرية ضخمة وميناءين من أكثر الموانئ البحرية ازدحامًا في الولايات المتحدة، وتجذب الولاية الكثير من السياح لوجود ميادين المواقع الحربية والكنائس القديمة المشهورة وغير ذلك بالإضافة إلى السلع الرئيسية التي تضع فيها المنتجات الكيميائية والتبغ. (ينظر: مصطفى أحمد أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان، المرجع السابق، ص 102.)

(2) الموسوعة العربية العالمية ، المرجع السابق، د ر ص.

(3) حسين محمد نصار، محمود محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 2964.

(4) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2008، ص 237.

(5) منير البعلبكي، المرجع السابق، ص405.

(6) الناتو:هو حلف سياسي عسكري غربي رئيسي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر دوله أوروبية غربية ويتكون من 15 دولة أعلن عن قيامه في 18 مارس 1949، مقره بروكسل عاصمة بلجيكا. (ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، 12ج، ط3، دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1994، ج3، ص334.)

وقد قدم استقالته من منصبه الوزاري بسبب تدهور صحته في عام 1949، وبعد ذلك فارق الحياة في 1959، ودفن في مقبرة أرليختبون القومية بفرجينيا[1].

2- دوافـــع إعلانـــه:

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب أدت إلى ظهور مشروع مارشال وهي:

1- الأوضاع الاقتصادية الأوروبية المنهارة عامي 1946 – 1947 وانعكاساتها السلبية المحتملة على الأمن القومي الأمريكي.

2- علاقات الردع الأمريكية السوفياتية والخطر الحقيقي أو المتخيل من جراء التوسع الشيوعي في أوروبا.

3- الصعوبات الاقتصادية والمالية التي كانت تواجه بريطانيا وآثارها السياسية والإستراتيجية.

4- الانهيار الاقتصادي الألماني وإدراك الحاجة إلى سرعة إحياء الصناعة الألمانية.

5- عدم التوازن الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي في دول غرب أوروبا.

6- التوقعات التي ظهرت في مطلع عام 1947 حول تأثير الانهيار الاقتصادي الأوروبي على الأوضاع الاقتصادية الداخلية في الولايات المتحدة على سير حركة التجارة الدولية.

7- التغيير السياسي الذي حدث في الولايات المتحدة مع تولي ترومان خلفًا لروزفلت وبالتالي التحول في العلاقات الأمريكية السوفياتية بإتباع سياسة خارجية جديدة.

8- اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن استقرارها مرهون بإصلاح أوروبا اقتصاديًا[2].

من خلال هذه الظروف والأوضاع التي شهدتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية جعلتها تعيش مجموعة من المشاكل خاصة من الناحية الاقتصادية، الأمر الذي دفع بالإدارة الأمريكية أن تتدخل وتأخذ بزمام الأمور قبل أن توشك أوروبا الوقوع في القبضة الشيوعية

(1) الموسوعة العربية العالمية ، المرجع السابق، د ر ص.

(2) محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 42، 43.

انطلاقا من ذلك تقدم وزير الخارجية الأمريكي "جورج مارشال" في 5 جوان 1947 في خطابًا له في جامعة هارفارد عن فكرة تقديم ما يسمى بمشروع مارشال، حيث نص على: منح المساعدة والمعونة الاقتصادية لدول أوروبا بما في ذلك الاتحاد السوفياتي لاسترجاع قوتها وبناء اقتصادها من جديد وأضاف قائلا" **إن سياستنا هذه ليست موجهة ضد أحد أو ضد أي نظام، بل موجهة ضد الجوع والفقر والفوضى**"[1].

وإذا كان الخطر الشيوعي من الأسباب الوحيدة الداعية لتقديم المساعدات من طرف مشروع مارشال بل فإن الاقتصاد الأمريكي هو كذلك بحاجة إلى هذا المشروع لأن دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ساعدت هذه الأخيرة على إنعاش الاقتصاد الأمريكي وجعلته أكثر قوة مما كان عليه من قبل من ركود، وتذبذب خاصة في أزمة 1929 وظف إلى ذلك أن الاقتصاد الأمريكي مع استعداده لخوض الحرب منحت له طاقات إنتاجية ضخمة لمواجهة الحرب على عكس الدول المحاربة الأخرى التي قامت بتحويل جزء من اقتصادها المدني إلى المجهود الحربي.

ومع نهاية الحرب خرجت أوروبا محطمة ولم تكن لها القدرة على الاستيراد من الولايات المتحدة، كذلك أن أسواق العالم الخارجي كانت شبه مغلقة أمام الاقتصاد الأمريكي، مما أدى في الأخير أنه أصبح مهدد بنقص الطلب سواء داخليًا أو خارجيًا. ولكن دون شك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعاني أو تتعرض لأي إصابات أو تدمير أو خسائر في أراضيها يجعلها بحاجة إلى إعادة البناء أو التعمير عكس الدول الأوربية الأخرى.

لذلك كان يتطلب عليها إيجاد أسواق جديدة لصرف اقتصادها، إلا أنها وجدت نفسها في مواجهة دول ضعيفة من حيث القدرة على الإنتاج والتبادل، ومن هذا المنطلق تبلورت فكرة تعمير أوروبا خدمة للاقتصاد الأمريكي[2].

---

(1) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، 4ج، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004، ج3-4، ص ص 155، 156.

(2) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، د ط، عالم المعرفة، (د ب ن)، 2000،ص ص، 17،18.

3 -مضمون المشروع وأهدافه:

3 – 1-مضمون المشروع:

بعد الإعلان الذي أصدره وزير الخارجية جورج مارشال بخصوص المبادرة الاقتصادية تحت شعار إصلاح اقتصاد أوروبا دفعت بالرئيس هاري ترومان في 22 جوان 1947 بتعين ثلاث لجان في تحرير مقادير الثروة العامة الأمريكية، وتقدير إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مشروع مارشال، والبحث فما إذا كان المشروع يلحق أذى وضرر بالاقتصاد الأمريكي.

وفي اليوم السابع من شهر أكتوبر 1947 تقدمت هذه اللجان الثلاثة وأجمعت على رأي واحد وهو أن الميزانية الأمريكية كافية لتحقيق المشروع[1].

وبعد إعلان مشروع مارشال قرر كل من وزيرَا خارجية بريطانيا وفرنسا تنظيم اجتماع ينص على دعوة الدول الأوروبية التي تنوي المشاركة في المشروع حيث تبنى الدعوة وحضر وزير الخارجية السوفياتي (مولوتوف)، وفي خضم هذا الاجتماع ظهرت وجهات نظر وأراء متضاربة لغرض مناقشة هذا المشروع الذي أعلنه جورج مارشال القائل "**بأن أهم شروط مشروع الإنعاش الأوروبي الانتفاع بمساعدة الولايات المتحدة أو بالأحرى اشتراك أمريكا في صرف الاعتمادات المرصودة للدول الأوروبية وتعيين الوجوه التي يجب أن تصرف فيها تلك الاعتمادات**"[2].

أ -رد فعل الاتحاد السوفياتي:

حيث كان مقابل ذلك رفض الاتحاد السوفياتي مشاركته في هذا المشروع مما أنجر عن ذلك رفض جميع دول أوروبا الشرقية، وكان السبب في ذلك أن الاتحاد السوفياتي أراد أن تكون

(1) إيناس سعدي عبد الله، الحرب، المرجع السابق، ص ص، 84، 85.

(2) توفيق المراياتي، "العلاقة بين أهداف مشروع مارشال لاعمار أوروبا ومشروع جورج بوش لاعمار العراق"، في مجلة الحدث الاقتصادي، ع 156، (د ب ن) ،السبت 17 جويلية 2004، ص11.

القروض والمنح الأمريكية محدودة لغرض الإنعاش الاقتصادي فقط، وأن كل دولة لها حرية الاختيار في كيفية الاستفادة من تلك المساعدة دون التقيد بالبرامج التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية ولا بالمشروع الذي أعلنه جورج مارشال[1].

واعتبر أن هذا المشروع سيؤدي بنسف بلاده وجميع الدول الاشتراكية الأخرى وهذا ما لا يتقبل حدوثه خاصة أن الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية سارت في خطط اقتصادية ترفض تغييرها. واقترح من جهة أخرى أن تكون المساعدات الأمريكية تعويضًا على ضحايا الحرب وحدها دون تقيد بشروط التعاون أو التنسيق بالخطط الاقتصادية، وهكذا انتهى الاجتماع بالفشل والرفض من طرف الاتحاد السوفياتي[2].

ب – <u>موقف فرنسا و بريطانيا من الرفض</u>:

إن رفض الاتحاد السوفياتي للمشروع لم يكن له الأثر الكبير على فرنسا وبريطانيا إذا سرعان مادعت هاتان الدولتان الدول الأوروبية والتي اقتصرت المساعدة عليها على كل من بلجيكا هولندا، لوكسمبروغ، البرتغال، ايطاليا، ايسلندا، وايرلندا، السويد، سويسرا، النمسا اليونان وتركيا بالإضافة إلى مشاركة تشيكوسلوفاكيا، ولكن ما لبثت أن تراجعت هذه الأخيرة عن رأيها خاصة حينما عرضت موسكو عليها مساعدات تجاوزت ما اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي سمح للدول التي وافقت على ذلك المقترح بوضع تقرير ووقعت عليه جميعها وثم رفعه إلى الولايات المتحدة الأمريكية[3].

لقد دعى الرئيس الأمريكي ترومان مجلس النواب والشيوخ لعقد دورة استثنائية وذلك في 23 نوفمبر 1947، حيث قدم لهما مشروع مارشال للموافقة عليه، وطالب بإقرار مبلغ

(1) توفيق المراياتي، المرجع السابق، ص11.

(2) علي الصبح، الصراع الدولي في نصف القرن 1945–1995، ط2، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص ص 55، 56.

(3) المرجع نفسه.

ثلاثة عشر مليار دولار للدول الأوربية، توزع على شكل قروض ومنح إضافة إلى ذلك قرض يحوي على أربعة مليارات دولار تسحب من **البنك الدولي**[1] وبذلك يصبح المبلغ سبعة عشرة مليار دولار في مقابل ذلك تمت الموافقة على مشروع مارشال من طرف مجلس النواب والشيوخ الأمريكي[2].

من خلال مبادرة مارشال أنشئت هيئة عرفت بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي قبلت المشروع. وكان لهذه المنظمة دورها في إنعاش الاقتصاد ونموه وتحقيق التعاون فيما بينهم، وتوفير الاستقرار المالي، وكل ذلك بمساعدة الحكومة الأمريكية[3].

ج – <u>المساعدات التي تضمنها مشروع مارشال</u>:

على ضوء ذلك تضمن مشروع مارشال مجموعة من المساعدات تمثلت في:

إلغاء الحواجز الجمركية والنقدية لأوروبا أمام التجارة الأمريكية، وأن تفتح أسواق وثروات أوروبا أمامها بشكل تام مقابل اعتماد مشروع مارشال[4]، تقديم معونات وهبات نقدية فضلا عن قروض ميسرة وبلغ حجم التمويل المتاح لهذا المشروع خلال الفترة 1947–1951 حوالي ثلاثة عشرة مليار دولار[5].

(1) البنك الدولي: هو مؤسسة اقتصادية عالمية للنشاط الدولي، تختص بمتابعة النشاط التنموي في العالم ومساعدة الدول المختلفة لتجاوز أزمتها في مجالات التنمية المختلفة، ومقر البنك واشنطن بالولايات المتحدة، وأنشئ عام 1944. (ينظر :إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، المرجع السابق، ص ص، 81،82.)

(2) توفيق المرياتي، المرجع السابق، ص11.

(3) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص18.

(4) مؤيد محمود حمد،"<u>سياسة الأحلاف الغربية وانعكاساتها على الوطن العربي 1945–1958</u>"، في مجلة سر من رأى، مج6، ع22، (د ب ن)، 6 أكتوبر 2010، ص101.

(5) حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص18.

إضافة إلى تقديم مجموعة من الأجهزة والمخططات والخبراء المتمرسين في التكنولوجيا الأمريكية، وتبادل المساعدات والتسهيلات الخاصة بين الدول الأوروبية فيما بينهم[1].

د – الوجه الحقيقي لمشروع مارشـــال:

من خلال النقاط التي تضمنها مشروع مارشال أظهرت أن هناك العديد من المزايا الاقتصادية والسياسية تعود بفائدتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وحاولت هذه الأخيرة أن تستغلها بغطاء من الإخلاص لإعطاء أوروبا الأمل من جديد في بناء اقتصادها الصناعي والزراعي، التي كانت تتنبؤ به قبل الحرب. ولكن المتتبع لهذا الاقتصاد وتطوره في مثل هذه الأوضاع التي تمر بها أوروبا تكشف الستار الأمريكي والوجه الحقيقي لمشروع مارشال، لأنه لا يمكن لأوروبا وهي تعاني إفلاس كبير في مختلف مرافقها أن تكون لها القدرة على تنمية ثروتها الصناعية والزراعية دون أن تستند على مساعدات أخرى، وأن هذا المشروع في نظر الولايات المتحدة الأمريكية ما هو إلا مفتاح للتوسع في السياسة الاقتصادية والسياسية لأوروبا[2].

3 –2– أهداف مشروع مارشـــال:

تضمن هذا المشروع مجموعة من الأهداف متمثلة فيما يلي:

الأهداف العسكرية:

- تحقيق الأمن العسكري لدول أوروبا الغربية وذلك بتوفير الأمن الاقتصادي وتعويضها عما فقدته من خسائر بشرية ومادية.
- تحقيق أهداف مشتركة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وتطوير اقتصاديات هذه الدول في ظل توفير الأمن العسكري المشترك.

(1) آلان نيفينز، كوماجر هنري ستيل، موجز تاريخ الولايات المتحدة، تر، محمد بدر الدين، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، 1990، ص554.

(2) إيناس سعدي عبد الله، الحرب، المرجع السابق، ص ص 86،87.

الأهداف السياسية:

– الحد من الخطر الشيوعي الذي يهدد أوروبا الغربية، وعادة ما ينتشر هذا التيار في البلدان المغلوب عليها، التي عانت من انخفاض مستوى المعيشة، والقلق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وانتشار البطالة.

ومن أمثلة هذه الإجراءات دعم الأنظمة الديمقراطية في دول أوروبا الغربية في مواجهة بعض المشاكل التي تكون سبب في زيادة التغلغل الشيوعي في تلك الدول.

الأهداف الاقتصادية:

- مساعدة دول أوروبا الغربية لمجموعة من الأموال والموارد الأمريكية لإعادة تعميرها بعدما دمرتها معارك الحرب العالمية الثانية، مع دفع هذه الدول إلى بناء اقتصادها وتنمية قدراتها وإعادة لها التوازن المطلوب.
- زيادة إنعاش الاقتصاد الأمريكي في معدل النمو[1].
- توسيع النطاق التجارة الخارجية الأمريكية.
- تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه[2].

ورغم كل ما تقدم في مشروع مارشال إلا أنه لم يستثنى من النقد والهجوم، حيث صرح مولوتوف وزير الخارجية السوفياتي بأن مشروع مارشال في نظر الاتحاد السوفياتي ما هو إلا نوع من الاستعمار الجديد أي استعمار الدولار الأمريكي، ومحاولة فرض نفسه في التدخل في الشؤون الخاصة والداخلية للدول المستقلة[3].

وأضاف الاتحاد السوفياتي في ذلك أن مشروع مارشال ما هو إلا هدفًا أمريكيًا جاء لدعم نفوذ الدول الأوروبية في التصدي للقوة السوفياتية في القارة الأوربية، وتقسيم الدول

(1) إيناس سعد عبد الله، السياسية، المرجع السابق، ص ص 76، 77.

(2) محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص51.

(3) جاد طه، سياسات وبؤر التوتر الدولي المعاصر، د ط ، بن دسمال للطباعة والنشر، (د ب ن)، 2013، ص76.

الأوروبية إلى قسمين، يعطي لبعض الدول الحق في بسط سيطرتها على الطرف الآخر[1].

وفي الأخير نستنتج أن هذه المشاريع الاقتصادية الأمريكية أفرزت لأوروبا عدة خصائص وتداعيات نذكر منها:

- إنعاش أوروبا اقتصاديا ومحاولة إخراجها من الركود والإفلاس.
- إعادة إعمار أوروبا من الدمار والخراب الذي طالها جراء الحرب العالمية الثانية.
- احتواء الأنظمة الأوروبية تحت مظلة الو م أ.
- مواجهة المد الشيوعي الذي بدأ يتسرب إلى أوروبا.
- ربط عجلة الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد الأوروبي، لأن ضعف أوروبا اقتصاديًا يغلق الباب ويوقف عجلة نمو الاقتصادي للو م أ.
- أظهرت هذه المشاريع للاتحاد السوفياتي أن الو م أ على استعداد لمعارضة تكتيكات المسالمة التي يستولى بها على الأراضي الأخرى، وهكذا اتسع الخلاف بين الشرق والغرب، حيث أعلن الاتحاد السوفياتي عن تأسيس منظمة أطلق عليها الكومنفورم سنة 1947 وتسربت الأوامر للأحزاب الشيوعية في غرب أوروبا أن تتخلى عن سياسة المهادنة التي اتبعتها عندما كان التحالف الكبير سائدًا بين روسيا والغرب وهنا انتشرت إضرابات ومظاهرات حتى انقلبت الحرب الباردة إلى حرب ساخنة في كثير من أرجاء العالم.

(1) عبد القادر رزيق المخادمي،الحلف الأطلسي من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 2014، ص26.

الفصل الأول

منطقة الشرق الأوسط في ظل مشروع ايزنـهاور

أولا: الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة للمعسكرين

1- الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط

2- مفهوم مصطلح الشرق الأوسط

3- أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

4- أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفياتي

ثانيا: دوافع صدور مشروع ايزنـهاور وأهدافه

1- التعريف بصاحب المشروع

2- أسباب تنفيذ المشروع

3- إعلان المشروع

4- مضمون المشروع وأهدافه

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة مرموقة بين مناطق العالم المختلفة، نظرًا لما تتسم به من أهمية إستراتيجية واقتصادية لا سبيل لإنكارها، وانطلاقا من تلك الأهمية لم يكن من المستغرب أن تكون هذه المنطقة على امتداد العصور التاريخية محطة أنظار القوى العظمى المعاصرة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، حيث بدأت أبعاد الجذور والخلفيات التاريخية للصراع الأمريكي السوفياتي حول منطقة الشرق الأوسط تتضح بصورة جلية منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين، ومنذ ذلك الحين بدأت الأمور تتخذ مسارًا جديدًا على مسرح الأحداث العالمية، حيث بدأت الولايات المتحدة تضطلع بممارسة مسؤولياتها كدولة كبرى، وأخذت الحرب الباردة تدخل منطقة الشرق الأوسط بصراع ضد الاتحاد السوفياتي، وعليه أصبح هذا الأخير حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية هو الإصرار على احتوائه بكل الوسائل بغية إبعاد نفوذه عن الشرق الأوسط، ولكن من المؤسف أن الخطوط الرئيسية في الموضوع لم تأخذ بعين الاعتبار أمال وطموحات الشعب العربي حيث ارتأت الولايات المتحدة في الأخير أن تخصص سياسة خاصة بها، بما يخدم مصالحها وحدها، وهذا ما وقع على عاتق "دوايت إيزنهاور" أن يضع برنامج سياسي جديد خاص متمثل في المشرع المعروف باسمه (إيزنهاور) الموجه إلى منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما سنشرع تقديمه في هذا الفصل.

أولا: <u>الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة للمعسكرين</u>:

لقد اكتنف مصطلح الشرق الأوسط غموضا كبيرا واختلافا في تعريف حدوده منذ ظهوره وإلى غاية الوقت الراهن وعلى هذا الأساس سيتم التطرق أولا إلى الجذور التاريخية لظهور هذا المصطلح ومن ثم التركيز على أهم التعريفات المقدمة له.

1- الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط:

على الرغم من البدايات الأولى لمفهوم الشرق الأوسط، قد كانت عن طريق البرتغاليين إلا أن ذيوعه قد جاء نتيجة الفكر الغربي الاستعماري، وبعده بعدة قرون أين ارتبط بتطور الفكر الإستراتيجي الانجليزي[1] وكان أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط "ألفريد تايرماهان" المؤرخ والإستراتيجي البحري الأمريكي وذلك في عام 1902 على إثر مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي بإيران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط السكك الحديدة بين برلين وبغداد[2].

وقد كتب "فالنتاين شيرول" أحد مراسلي جريدة التايمز البريطانية بنفس العام 1902 مجموعة مقالات تتعرض إلى "المسألة الشرق أوسطية" بحيث ركز شيرول على المقومات الإستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة، والتي تعتبر بالنسبة لبريطانيا ذات أهمية بالغة في تأمين الدفاع عن مستعمراتها في الهند، ليصدر فيما بعد كتاب "هاملتون" عام 1902 الذي حمل عنوان "مسائل الشرق الأوسط"[3].

أما عام 1911 فقد استخدم "اللورد كيرزون" حاكم الهند في تلك الفترة مصطلح الشرق الأوسط ليشير به إلى تركيا والخليج العربي وإيران باعتبارها تمثل طريقًا إلى الهند، وفي عام 1921 أشرف تشرشل وزير المستعمرات البريطاني في تلك الفترة على إنشاء إدارة شؤون العراق وفلسطين وشرق الأردن، ليتبعها فيما بعد 1932 إدماج قيادة الشرق الأوسط للقوات الجوية الملكية البريطانية التي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر مع

(1) محمد علي حوات، مفهوم الشرق الأوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، د ط، مدبولي، القاهرة، 2002، ص14.

(2) إيلاف نوفل أحمد العكيدي، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2005، ص ص 13، 14.

(3) محمد علي حوات، المرجع السابق، ص ص 14، 15.

احتفاظ القيادة الجديدة باسم قيادة الشرق الأوسط، وعلى إثر هذا الإجراء انتشر استخدام مفهوم الشرق الأوسط[1].

قد تم تأكيد استخدام المصطلح ومفهوم الشرق الأوسط بعد نشوب الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا[2].

2- مفهوم مصطلح الشرق الأوسط:

انطلاقا مما سبق تبلورت عدة مفاهيم للتعريف بمصطلح الشرق الأوسط وهي كالتالي:

الشرق الأوسط هو مصطلح جغرافي وسياسي يطلق على الإقليم الواقع وسط خريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم بصفة خاصة[3].

تذكر"موسوعة السياسة اللبنانية" مفهوم الشرق الأوسط بأنه مصطلح غربي استعماري كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا، لبنان فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا وإيران وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانًا"[4].

فيعرفه المعهد الملكي البريطاني بأنه المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب وقبرص والسودان[5].

---

(1) سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط3، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص22.

(2) محمود حسن علي العفيفي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012، غزة- فلسطين، ص14.

(3) يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص141.

(4) نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، د ط، الجندارية للنشر والتوزيع، (د ب ن)، 2010، ص265.

(5) هشام محمود الأقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي، د ط، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص14.

أما دائرة معارف العالم الأمريكية تذكر أن الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل (فلسطين المحتلة)، الأردن، الكويت، لبنان، عُمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الإمارات واليمن[1].

يعرف البنك الدولي الشرق الأوسط بالمنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غربًا وإيران شرقًا[2].

فمفهوم الشرق الأوسط في صورته الخارجية وصف جغرافي ينتمي إلى مجموعة تعاريف الجغرافية الأوروبية– البريطانية تحديدًا التي تتخذ من أوروبا مركزًا ونقطة انطلاق لتعيين المواقع والاتجاهات الجغرافية. فهو الموقع الجغرافي الوسط بين الشرق الأقصى الأسيوي المطل على المحيطين الهندي والهادي، والشرق الأدنى الواقع غرب الأناضول الذي تقع فيه بلدان شرق أوروبا. غير أن تسويق هذه التسمية لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفًا جغرافيًا وصفيًا صوريًا، وإنما لصياغة تعريف سياسي ثقافي جديد للمنطقة مختلف تماما عما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط[3].

من خلال هذا السياق تحدد بأن منطقة الشرق الأوسط ليس من الأقاليم الجغرافية محددة المعالم المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يتحدد ويتغير تبعًا للمصالح الغربية[4] وتمزيق الوطن بضمه دولاً غير عربية، وأن التصور الغربي للشرق الأوسط يقوم على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من فسيفساء متعددة طوائف وشعوب وقوميات والهدف من وراء هذا التصور سواء الأمريكي والأوروبي والصهيوني، رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني[5].

(1) نصري ذياب خاطر، المرجع السابق، ص266.

(2) محمود حسن علي العفيفي، المرجع السابق، ص20.

(3) عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، د ط، دار رسلان، سوريا، 2008، ص25.

(4) إيلاف نوفل أحمد العكيدي، المرجع السابق، ص16.

(5) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005، ص11.

3- أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

لقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط منذ أوائل القرن العشرين[1] طبقا لمصالحها الحيوية والعسكرية والسياسية والأيديولوجية والاقتصادية إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية الفائقة لتلك المنطقة، نظرًا لما تتمتع به من موارد اقتصادية خصوصًا الثروة النفطية[2]، وأخذ يزداد هذا الاهتمام خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك على حد تعبير الرئيس فرانكلين روزفلت للمنطقة بوصفها من أهم المناطق الإستراتيجية والاقتصادية لما تحتويه من ثروات طبيعية كبيرة وخطوط جوية ومواصلات بحرية، وزاد على ذلك أنه يوجد بها دولاً غير قادرة على الدفاع عن نفسها.

ولقد أتاحت نهاية الحرب العالمية الثانية الفرصة لتوسيع المصالح الأمريكية على حساب خروج بريطانيا وفرنسا منهوكتين وضعيفتين من الحرب، خاصة وقد بدأت الشركات الأمريكية تتطلع إلى الإحتياطي الكبير للبترول الذي تنعم به هذه المنطقة وإدخالها ضمن الإهتمامات السياسية الإستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية لضمان هذا الإحتياط من البترول، بدأت تعمل على إزاحة السيطرة الفرنسية والبريطانية عن هذه المنطقة لتحل محلها، ومنذ بداية الحرب الباردة بين القوتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، سعت الدبلوماسية الأمريكية إلى ضم منطقة الشرق الأوسط ضمن تحالف غربي لصد المواجهة السوفياتية وقد كان الرئيس ترومان هاجس أساسي في مواجهة الخطر السوفياتي، وبقي هذا الهاجس مسيطرًا حتى على عهد الرئيس "دوايت ايزنهاور" والسياسية الأمريكية حتى مطلع الستينيات من القرن العشرين. ومن هذا المنطلق حاول إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستردالاس على التقرب من العرب حرصًا منه على كسبهم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة، وحاولت بدورها السياسة الأمريكية الظهور بمظهر الحياد بين

(1) إسراء شريف الكعود، أضواء دولية على شؤون الشرق الأوسط: دراسات سياسية تاريخية، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014، ص 158.

(2) سميرة عامر التير، المرجع السابق، ص 39.

العرب وإسرائيل في خطة تقتضي بإدخال الدول العربية في تحالف مع الغرب في صد الاتحاد السوفياتي[1]، بالإضافة إلى الدفاع عن وجود إسرائيل وحمايتها[2].

ولقد اتضح من كل هذا أن منطقة الشرق الأوسط تمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مركزًا حيويًا وإستراتيجيًا على الصعيد الاقتصادي والعسكري، ولقد أكد إيزنهاور على أهمية تلك المنطقة لاحتوائها على ثلثي مصادر البترول المعروفة في العالم[3].

4- أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفياتي:

كانت الجهود السوفياتية بعد الحرب العالمية مخصصة لإعادة بناء ما دمرته الحرب والتسابق مع الولايات المتحدة في ميدان التسلح النووي، وتوفير الحماية للأراضي السوفياتية وأوروبا الشرقية. في حين أن منطقة الشرق الأوسط لم تكن ضمن اهتمامات السوفيات وأن الوصول إليها في تلك الفترة لم يكن ممكن بسبب سيطرة موازين القوى عليها خاصة النفوذ الغربي (البريطاني – الفرنسي – الأمريكي)، ولكن رغم ذلك لم يمنع السوفيات من مد نفوذهم في المنطقة خاصة في الفترة التي أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين، وأعتقد السوفيات أن هذه الفرصة لا تعوض للعمل على اختراق منطقة النفوذ الغربي من خلال اعترافهم بالدولة اليهودية، لإعتبارهم أن إسرائيل ستكون دولة ذات توجهات **اشتراكية**[4] وقاعدة عصرية متقدمة وسط دول عربية متخلفة تحكمها أنظمة مرتبطة عضويا بالغرب[5]، انطلاقًا من ذلك

(1) موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: أمريكا من الحرب الأهلية إلى حرب العراق من الأقلمة إلى العولمة، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2009، ص ص 130، 131 .

(2) مسعود الخوند، المرجع السابق، ج11، ص157.

(3) موسى مخول، المرجع السابق، ص138.

(4) الاشتراكية: هي نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وقد تكون هذه الملكية العامة للدولة أو ملكية تعاونية جماعية، وتؤدي الاشتراكية للقضاء على الطبقات المستغلة، وعدم وجود اضطهاد اجتماعي وعدم وجود تناقض بين الريف والحضر. (ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع السابق، ص42.)

(5)علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني، ط1، شركات المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2013، ص ص 273 ، 274

بدأ النفوذ السوفياتي يتطور تدريجيا في المنطقة خاصة من الناحية الإستراتيجية بما في ذلك الأجزاء الشمالية والشرقية ومنطقة الخليج لارتباط ذلك بالأمن السوفياتي مباشرة لقرب المنطقة جغرافيا من حدود الاتحاد السوفياتي[1].

إن سيطرة الولايات على المضائق التركية خاصة الدردنيل والبوسفور ستؤدي إلى إقفال البحر الأسود، وتمنع وصول السوفيات إلى البحر المتوسط، ومن هنا فعليه أن يولى هذه المنطقة الإهتمام الكبير والدفاع عليها من أي دولة تسيطر على هذه المضائق وتمنع من اجتيازها[2] ومن شأن هذه التطورات أن تسمح للاتحاد السوفياتي أن يضعف الولايات المتحدة وأن يحقق تحولاً مناسبًا في معادلة القوات في المنطقة تعتبر عاملاً هامًا في المعركة ضد **الامبريالية**[3] .

ضف إلى ذلك أن أهمية الشرق الأوسط بلغت إلى أوجها خاصة بتصاعد حدة الصراع والمنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات في إطار ما عرف بالحرب الباردة.

وهذا ما ازداد عزم الاتحاد السوفيتي على توطيد نفوذه في المنطقة أكثر خاصة عندما هاجمت واشنطن النوايا السوفياتية في المنطقة وأعربت على استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية إلى أية دولة في المنطقة للتصدي لما أطلقت عليه (الاتحاد السوفياتي) الشيوعية الدولية بما عرف فيما بعد بمشروع إيزنهاور 1957.[4]

---

(1) نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2013، ص13.

(2) علي وهب، المرجع السابق، ص281.

(3) بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، تر، أديب يوسف شيش، ط1، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1985، ص56.

– الإمبريالية: هي ظاهرة اقتصادية سياسية عسكرية تتجسد في إقدام الدول القوية على التوسع وفرض سيطرتها على الشعوب وأراضي أجنبية بدون رضى تلك الشعوب وبهدف استغلالها وإخضاعها ونهب ثرواتها. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص300.)

(4) نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 14، 15.

ثانيا: دوافع صدور مشروع إيزنهاور وأهدافه

1- التعريف بصاحب المشروع:

دوايت ديفيد إيزنهاور (14 أكتوبر 1890- 28 مارس 1969) الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة[1](ينظر ملحق رقم 04 ص107)، ينتمي إلى عائلة ذات أصول سويدية، أنظمت عائلته إلى العصبة الدينية التي عرفت باسم **شهود ياهو**[2]، أما والد إيزنهاور فهو "ديفيد يعقوب إيزنهاور" والذي كان يعمل رجل دين ومزارع، وقد تزوج عام 1885 ثم انتقل إلى تكساس وهناك ولد دوايت إيزنهاور.

عمل دوايت منذ صغره لكسب المال على عكس أمه وأبيه ولم ينضم للجماعات الدينية حيث لم تكن لديه رغبة في الدراسة مع ذلك اهتم بشكل واضح بالألعاب الرياضية على مستوى المدرسة الابتدائية والثانوية[3] بعد تخرجه من هذه الأخيرة عام 1909 قرر التقدم إلى الأكاديمية العسكرية في 1911 إلا أنه كان متوسط المستوى مع ذلك تخرج منها في عام 1915، ما إن تخرج التقى بمامي التي تزوجها في سبتمبر 1916[4]، وفي عام 1925 دخل مدرسة قيادة الأركان العامة التابعة للجيش الأمريكي بولاية كنساس، وتخرج منها في العام الموالي 1926 بالمرتبة الأولى، وبعد سبع سنوات من ذلك أصبح مساعدًا لرئيس هيئة أركان ذلك الوقت الجنرال "**دوجلاس ماك آرثر**"[5]، ثم ترقى إلى رتبة عميد عام 1941 وبعد دخول

(1) خضر عباس، أحمد النداوي، الإستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص54.

(2) شهود ياهو: هي منظمة عالمية دينية وسياسية، ظهرت في أمريكا في النصف الثاني من القرن19، ويعود اسم الجماعة إلى إيمانها بأن اسم الرب هو (ياهو) والاسم الحقيقي لليهود هو شهود. (ينظر: الجهني مانع بن حماد، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، 2ج، ط4، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ج1، ص648.)

(3) ميثاق بيات الضيفي، السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في إدارة الرئيس دوايت إيزنهاور 1953-1961، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 73، 74.

(4) Shawn J-Parry Giles, DwichtD.Eisenhower : Atons for peace (8 december 1953), university of Maryland, Washington- America, 2006,P2.

(5) دوجلاس ماك آرثر(1880-1964): هو جنرال أمريكي عين قائدا أعلى لقوات الحلفاء في اليابان، فوقع بوصفه هذا على وثيقة استسلام اليابان، وعند اندلاع الحرب الكورية، عين قائدا أعلى لقوات الأمم المتحدة في كوريا 1950 ولكن الرئيس ترومان عزله بعد أن لمس منه جنوحا إلى توسيع رقعة الحرب عام 1951. (ينظر: منير البعلبكي، المرجع السابق، ص 191.)

الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية إلتحق إيزنهاور بفرقة خطة الحرب في واشنطن[1]. وبعد ترقيته مرة أخرى إلى جنرال عين قائدًا لقوات الحلفاء في عملية غزو شمال إفريقيا عام 1942. وبعد ذلك أصبح إيزنهاور قائدًا عامًا لقوات الحلفاء في غرب أوروبا في بداية 1944 وتصدر اسمه عناوين الصحف، خاصة على الانتصار الذي أحرزه الحلفاء عندما أنزلت قواتهم على شواطئ فرنسا بادئة بتقهقر القوات الألمانية نحو حدود ألمانيا، أرجع هذا النصر الكثير من الأمريكيين إلى الجنرال إيزنهاور نفسه، ما إن أنهي إيزنهاور مهامه العسكرية في منطقة الاحتلال الأمريكي في ألمانيا عاد إلى واشنطن 1945 ليصبح رئيس هيئة الأركان للجيش الأمريكي[2].

في عام 1948 ترك إيزنهاور الجيش وتولى رئاسة جامعة كولومبيا من العام نفسه في نيويورك[3] حيث عين في عام 1950 قائدًا لقوات منظمة حلف الشمال الأطلسي أو الناتو في أوروبا[4]، حيث قبل بهذا المنصب وارتدى زيه العسكري الرسمي لجنرال ذو خمس نجوم، وبذلك تنازل عن رئاسة جامعة كولومبيا في جانفي1951[5] واتجه إلى فرنسا ليتولى تنظيم القيادة العسكرية في الدول المشاركة في الحلف (الناتو) بشكل يتفاعل مع أهداف السياسة الأمريكية للسيطرة على العالم، حيث منح هذا المنصب لإيزنهاور سلطات كبيرة استطاع بذلك تحسين صورته وتكوين البداية السياسية لشخصيته، رغم الأعباء التي خلفتها الحرب العالمية الثانية إلا أنه استطاع أن يكسب شهرة واسعة فبدأت الأحزاب في الولايات المتحدة تعمل لترشيحه لمنصب الرئاسة الأمريكية وكان أول العاملين على ذلك الحزب الديمقراطي،

(1) عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 2002، ص36.

(2) دانيال ف. دافيز، نورمان لنجر، تاريخ الولايات المتحدة منذ 1945، تر، عبد العليم إبراهيم الأبيض، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1990، ص100.

(3) ليونارد سيلي م. إ د، موسوعة عالم المعرفة مشاهير الرجال والنساء، تر، رعد سعد نجيم، 5ج، نوبلس للنشر، بيروت، 1997، ج5، ص474.

(4) سليقان هوفمان، جيرار كايه، جريدة العالم: تاريخ العالم بين يديك، تر، سمير شيخاني، 5ج، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ج5، ص226.

(5) Michael Olson, Dwight D. Eisenhower and the suez crisis of 1956, earnedhis BA in historyat the university of missouri, from Rockford, Illinois Chicago, Spring 2016, P62.

إلا أن ذلك فشل في إقناعه بالترشح للرئاسة غير أنه كان ميال إلى الحزب الجمهوري[1]. في عام 1952 استقال من منصبه كقائد عام لحلف الناتو ليصبح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية[2] خلفًا لهاري ترومان، وفي 1953 انتهت في عهده الحرب الكورية[3]، حيث تجددت الحملة الانتخابية مرة ثانية مع "**نيكسون**"[4] ضد الديمقراطيين، حيث أعيد إلى الحكم مرة أخرى عام 1956[5] وقد ذكر نيكسون في مذكراته: "**لقد كان دوايت إيزنهاور خلال مدة رئاسته استراتيجيًا ومحنكًا فكان يذكرنا بأن أول متطلبات القائد العسكري الناجح هي مقدرته على تمييز نقاط القوة والضعف في قوات الخصم وقابليتها للإنهيار**"[6].

وفي العام نفسه (1956) وقع العدوان الثلاثي على مصر، حيث وقف إيزنهاور موقفًا معارضًا لهذا العدوان[7]. وفي هذا السياق أعلن عن مشروعه في السياسة الخارجية حيث وافق عليه الكونغرس عرف بمشروع إيزنهاور في عام 1957، وقد ترك الحكم في عام 1961 وتلاه "**جون كيندي**"[8] من الحزب الديمقراطي[9].

---

(1) ميثاق بيات الضيفي، المرجع السابق، ص ص 80، 82.

(2) دانيال ف دافيز، نورمان لنجر، المرجع السابق، ص100.

(3) ديب علي حسن، المرجع السابق، ص290.

(4) نيكسون ريتشارد ملهاوس (1913– 1994): هو الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة (1969–1974)، وكان الرئيس الوحيد على الإطلاق الذي استقال من منصبه، وقد ترك الرئاسة في 09 أوت 1974، عندما كان يواجه اتهاما مؤكدًا لتورطه في فضيحة ووترغيت السياسة. (ينظر: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، د ر ص.)

(5) عبد الفتاح أبو عيشة، المرجع السابق، ص36.

(6) نيكسون، مذكرات نيكسون: الحرب الحقيقية، تر، سهيل زكار، ط1، دار حسان للطباعة والنشر، سوريا، 1983، ص19.

(7) ديب علي حسن، المرجع السابق، ص290.

(8) جون فيتز جيرالد كيندي (1917–1963): هو أصغر رجل وأول كاثوليكي ينتخب رئيسا للولايات المتحدة لعام 1961، حارب التميز العنصري، صعق العالم بأسره على اثر إغتياله على يد هارفي أوزوالد. (ينظر: ليونارد سيلي، المرجع السابق، ص478.)

(9) عبد الفتاح أبو عيشة، المرجع السابق، ص 37.

2 - أسباب تنفيذ المشروع:

لقد كان تسلل الاتحاد السوفياتي إلى منطقة الشرق الأوسط، قد بدأ يثير انزعاج الولايات المتحدة وذلك من خلال ممارسته الضغوط على كل من تركيا واليونان مثلما أشرنا سابقًا، لمجابهة هذا الخطر سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة حلف دفاعي من دول المنطقة، بحيث تقوم الولايات بدورها بتقديم المساعدات العسكرية واستخدام قواعدها لخطط دفاعية، وكان الأهم من هذا تعلق أهمية كبرى على مشاركة مصر في هذا الحلف، نظرًا لما تتمتع به من موقع إستراتيجي ووجود **قناة السويس**[1] على أراضيها، ولمركزها القيادي في العالم العربي. حيث تقدمت الولايات بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا وتركيا إلى مصر في أكتوبر 1951 باقتراح إنشاء منظمة دفاعية للشرق الأوسط تنظم إليها مصر، وكان في مقابل ذلك أن رفضت مصر ولم تكن لتقبل بمثل هذه العروض في الوقت الذي كانت تناضل فيه بإخراج القوات البريطانية من المنطقة[2] ورفضته معظم الدول العربية واعتبرته وسيلة لربط المنطقة بالاستعمار الغربي[3]، وبعد فشل هذا المشروع سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حلف بغداد في 24 فيفري 1955 وقد بدأ هذا الحلف في الأصل كحلف للتعاون المتبادل بين تركيا والعراق ثم أنظمت إليه بريطانيا وباكستان وإيران بالإضافة إلى الولايات المتحدة التي لم تكن عضويتها كاملة كعضو رسمي[4]، وكان الدافع الأكبر من إنشائه هو الموقع الإستراتيجي المتميز للمكان الذي يشغله ولأنها منطقة نفوذ مهمة للقوى العظمى إذ

(1) قناة السويس: هي قناة مؤهلة لاستقبال السفن الضخمة وحاملات الطائرات وتصل بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، يقدر طولها بـ 170 كلم وعرضها 200م وعمقها 17 م. (ينظر: هاني خيرو أبو غضب، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، د ط، المكتبة الجامعية للنشر، عمان، 2004، ص83.)

(2) رامز كلارك، ناعوم تشومسكي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، 3ج، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ج1، ص297.

(3) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2000، ص222.

(4) غسان سلامة، عبد المنعم سعيد وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1985، ص59.

تتركز فيها مصالحه الاقتصادية، كما يمثل الحلف البوابة التي تمكن الولايات المتحدة من التوغل إلى المنطقة العربية بأسرها، والسعي لغلقها أمام التوسع السوفياتي، ولقد أخذ هذا الحلف الكثير من اهتمام الرئيس إيزنهاور[1] إلا أن هذا الحلف فشل كذلك نتيجة معاداة العرب للغرب ومعارضة الاتحاد السوفياتي له الذي اعتبره خطرًا يحد من توسعه، وأخذ بدوره يحث البلدان العربية الابتعاد عن الأحلاف الغربية المشبوهة[2].

لقد كانت محاولة إدارة إيزنهاور من ذلك أن تربط الأنظمة العربية بأحلاف عسكرية معها مبررة ذلك بالخطر السوفياتي، إلا أن ذلك لم يلق ترحيبًا من الدول العربية التي لم تكن مقتنعة أن هناك خطر من الاتحاد السوفياتي وإنما يكمن الخطر من إسرائيل وهو ما يستدعي الحذر منه والتهيؤ لمفاجأته، أمام هذا الموقف البارد من الأنظمة العربية دفع الإتحاد السوفياتي إلى التقرب منها ولا سيما كل من مصر وسوريا[3].

برز دور الاتحاد السوفياتي أكثر في 28 فيفري 1955 عندما هاجمت إسرائيل الجيش المصري في غزة أمام تلك الاعتداءات رأى "**جمال عبد الناصر**"[4] أن يبدأ بطلب السلاح من الدول الغربية، حيث طلب من انجلترا فأخذت تراوغ كعادتها وتشترط الشروط في حين طلب من الولايات المتحدة فلم يتلقى منها أي جواب، وفي مقابل ذلك تقدمت حكومة الاتحاد السوفياتي وعرضت مساعداتها على مصر لإمدادها بالسلاح دون شروط أو قيود إما

(1) محمود شرقي، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990-2006، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، الجزائر، ص ص 36، 37.

(2) حافظ برجاس، المرجع السابق، ص 222.

(3) ميثاق بيات الضيفي، المرجع السابق، ص ص 115، 127.

(4) جمال عبد الناصر (1918-1970): قائد ورجل دولة وعسكري عربي، ولد بالإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر بأسيوط، تعلم بالإسكندرية وبالقاهرة، تقلد عدة مناصب سياسية، أصدر كتاب فلسفة الثورة في عام 1955، لعب دورًا هامًا في مؤتمر باندونغ حيث انطلقت دعوة الحياد الايجابي من دول آسيا وإفريقيا وتطورت إلى مبدأ عدم الانحياز، في 26 جويلية 1956 أمم قناة السويس على إثر انسحاب البنك الدولي من تمويل بناء السد العالي، ففي 09 و10 جوان شن حرب الاستنزاف من 1968-1970، توفي فجأة في سبتمبر 1970 بعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي،المرجع السابق، ج2، ص75.)

عن طريقها أو عن طريق تشيكوسلوفاكيا، حيث تمت مع هذه الأخيرة صفقة الأسلحة التشيكية في أكتوبر 1955[1].

وردًا على صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدها جمال عبد الناصر، وعد جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية مصر حينذاك بتمويل مشروع السد العالي[2].

يذكر إيزنهاور أن السبب الرئيسي وراء موافقته على التمويل هو أن يكون إحدى الوجوه الجذابة في السعي لإيجاد طريقة حكيمة لمساعدة المصريين والمحافظة على النفوذ الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى ربط جمال عبد الناصر بسياستهم لتكون هذه المساعدة حجر صلب في طريق السوفيات نحو عبد الناصر من جهة، وإحداث تسوية بين مصر وإسرائيل وتغيير نظرة مصر لسياستها الموالية للكتلة الشرقية من جهة أخرى. لذلك تمت الموافقة على تمويل السد في 16 سبتمبر 1955[3] لكن ما لبث هذا الوعد حتى تراجع وكانت مؤامرة الانسحاب من تمويل المشروع قد اختمرت بين لندن وواشنطن، وساعد على تنفيذها دالاس، كان يعتقد أن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يجازف بأمواله في مشروع ضخم كالسد العالي، وأن انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من تمويل المشروع سوف يضع الاتحاد السوفياتي في مأزق يكشفه في الشرق الأوسط[4]، ويذكر أن هناك سبب آخر كان حول عدم الاتفاق في وجهات النظر بين المسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا حول

(1) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة 1851-1970، د ط، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 482.

(2) نبيلة محمود ذيب مليحة، السياسة الأمريكية تجاه ايران 1945-1981، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، الجامعة الاسلامية، كلية الآداب، 2012، غزة- فلسطين، ص127.

-السد العالي: هو سد على النيل بمصر، اقيم في جنوب أسوان لتخزين الماء، وتوليد الكهرباء وتحسين الملاحة بالنيل، يتكون من جبل من ركام الغرانيت، ارتفاعه 111م وعرضه 1000م، بني هذا السد بمساعدة الاتحاد السوفياتي بعد أن رفضت أمريكا ذلك، وتم انجاز كافة مراحله، وأخذ يعمل بأقصى طاقته ابتداءا من 1977.(ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص153.)

(3) ميثاق بيات الضيفي، المرجع السابق، ص128.

(4) عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص484.

الحفاظ على الأمن الإقليمي، ومنع الهيمنة السوفياتية على الشرق الأوسط، مما أدى ذلك إلى سحب الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدة المصريين لتمويل السد العالي في 19 جويلية 1956[1] بالإضافة إلى اعتراف مصر بالصين الشيوعية وكذلك نتيجة الضغوط الصهيونية الموالية لإسرائيل في أمريكا[2]. وفي 20 جويلية 1956 أعلن مدير البنك الدولي أن هذا الأخير لم تعد في قدرته المضي في القرض بعد انسحاب أمريكا وانجلترا[3] وكان في مقابل ذلك ردت مصر الطعنة التي وجهت لها بتأميم قناة السويس 26 جويلية 1956 ونزع السيطرة على بريطانيا وفرنسا على اعتبار أن القناة كانت تتحكم في عبور مالا يقل عن 40% من إجمالي الواردات النفطية المتجهة نحو أوروبا الغربية، وكرد فعل مضاد حيث قامت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر 29-30 أكتوبر 1956، إلا أن الموقف الأمريكي كان ضد هذا التدخل لأنه من شأنه أن يقوي موقف عبد الناصر والسوفيات في المنطقة[4] خاصة عندما تدخل الاتحاد السوفياتي بتوجيه إنذاره الشهير في 5 نوفمبر 1956 بتوجيه ضربات إلى كل من لندن، باريس وتل أبيب بصواريخ نووية مما ساهم هذا الموقف في رفع درجة الحرارة في صداقة العرب مع السوفيات، وقد خشي الأمريكيون أن يعتبر العرب هذا العامل هو الدافع الأول لوقف العدوان[5].

أمام هذا الوضع تدخلت الولايات المتحدة في إفشال هذا العدوان الثلاثي من خلال إيقاف الهجوم وإرغامهم على سحب قواتهم المعتدية على مصر وكان ذلك إيذانًا بنهاية النفوذ البريطاني الفرنسي في الشرق الأوسط[6].

---

(1) نبيلة محمود ذيب مليحة، المرجع السابق، ص127.

(2) حافظ برجاس، المرجع السابق، ص222.

(3) عبد الحميد بطريق، المرجع السابق، ص 484.

(4) حافظ برجاس، المرجع السابق، ص222.

(5) عبد الحكيم عامر محمود لافي، الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، 2011، غزة- قلسطين، ص67.

(6) حافظ برجاس، المرجع السابق، ص223 .

كما أدت نتائج حرب السويس إلى زيادة نفوذ مصر بقيادة عبد الناصر في المنطقة واكتسابه مكانة رفيعة في العالم العربي، هذه المكانة كانت تريدها أمريكا والغرب لجعلها منطقة بأكملها تابعة لها[1] إضافة إلى زيادة الضغط على الحكومات العربية الموالية للغرب خاصة بعد تصاعد نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة، فقد بدأ واضحًا هذا الأخير بما يعلنه من مساندته للحركات القومية والتحريرية وبما يقدمه من مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط لدعم وجوده في المنطقة، كما أن دول حلف بغداد طلبت استغاثة من الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات سريعة خوفًا من انهيار تلك الحكومات أو السيطرة عليها من قبل السوفيات[2].

أما فيما يخص سوريا، فقد كان للإتحاد السوفياتي النصيب فيها والتقرب منها أكثر خاصة عندما قام بتزويدها بشحنات عسكرية (أسلحة) عن طريق تشيكوسلوفاكيا، كما فعل مع مصر سابقًا بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي خاصة عندما حشدت تركيا قواتها على الحدود الشمالية لسوريا عام 1955، حيث وقف الاتحاد السوفياتي موقفًا مدافعًا، حيث هدد "**خروتشوف**"[3] الحكومة التركية وأعلن استعداده لدعم سوريا[4].

وفي ضوء هذه المنافسة جعلت إيزنهاور يعيد حساباته اتجاه منطقة الشرق الأوسط خوفًا من الانفلات منه، باتخاذه خطوة حاسمة والتي تفسر فيما بعد بإعلانه عن مشروعه المعروف: بمشروع إيزنهاور 1957.

---

(1) لويد سي جاردنر، مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك، تر، فاطمة نصر، د ط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 2013، ص106.

(2) نبيلة محمود ذيب مليحة، المرجع السابق، ص 128.

(3) نيكيتا خروتشوف (1874-1971): وهو قائد شيوعي حكم الاتحاد السوفياتي من 1953 إلى 1964، ارتبط اسمه بحادثتين أساسيتين، الأول هو التقرير الذي قام برفعه في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي سنة 1956 إذ فضح الممارسات الستالينية، والثانية هي أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 التي كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة. (ينظر: كارل بوبر، درس القرن العشرين، تر، الزواوي بغورة، لخضر مذبوح، د ط، الدار العربية للعلوم، الكويت، 2008، ص38.)

(4) سليم الحسني، المرجع السابق، ص63.

3 -إعـلان المشروع:

فور انتهاء العدوان الثلاثي على مصر بدأت مرحلة جديدة من مراحل السياسة الأمريكية في المنطقة، تمثلت بتوجه أمريكي كبير إليها بغية إخضاعها والسيطرة عليها فضلاً عن ذلك في بداية عام 1957 كان أمام الرئيس إيزنهاور تقريرين إستخباريين قدمها "ألان دالاس" مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية متضمن في ذلك التقرير دراسة وتحليل آخر التطورات في المنطقة العربية، جاء في التقرير الأول: أن الولايات ستواجه موقف في المنطقة هو ظهور فراغ في القوة إثر انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من مصر، وبقاء قوات ونفوذ جمال عبد الناصر وهيمنته عليها وذلك على إثر تلقيه المساعدات من الاتحاد السوفياتي، كذلك يحاول بدوره إحباط أي سياسة معادية لطموحاته لأنه على يقين بأن السوفيات سيقفون إلى صفه[1].

أما الوضع في سوريا حرج قد يحدث فيها انقلاب شيوعي ناجح مدعم من طرف السوفيات ربما حتى تسفر الإطاحة بالحكومة السورية ومن شأن ذلك تصبح سوريا قاعدة عمليات سوفياتية في المنطقة إلى جانب مصر، ومن هنا يمكن اعتبار سوريا أنها أصبحت تمثل فراغًا ثانيًا في القوة السوفياتية بعد مصر.

أما التقرير الثاني: فقد أكد بالتركيز على دعم إمكانيات وكالة المخابرات المركزية في المنطقة العربية مع حرص هذه الوكالة بتنفيذ أي توجيه تصدره الإدارة الأمريكية لمساندة أي تحركات سياسية وعسكرية تفكر الولايات المتحدة فيها[2].

وفي ضوء تلك المتغيرات بدأت الولايات المتحدة بإعادة تقييم سياستها تجاه الشرق الأوسط، فعلى الرغم من تخليها عن مساندة حلفائها إبان أزمة السويس إلا أنها لم تكن تقبل بأن يقوم الاتحاد السوفياتي بملء الفراغ الذي أحدثه انهيار نفوذ فرنسا وبريطانيا في

(1) ميثاق بيات الضيفي، المرجع السابق، ص ص 132، 133.

(2) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة، 5ج، د ط، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، 1988، ج1، ص188.

المنطقة[1]، وهكذا فقد أدركت الولايات المتحدة أن عليها أن تقوم برد فعل يتناسب مع حجم التهديد الذي تتعرض له المصالح الغربية في المنطقة، بهدف احتواء التوسع السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط، حيث درست الولايات المتحدة الأمريكية السياسة التي يجب عليها السير من أجل **ملء الفراغ**[2] المحتمل حدوثه من جراء انسحاب بريطانيا وفرنسا من الشرق الأوسط وتأثيرات ذلك على أرجاء المنطقة عامة والنهج الأمريكي خاصة، والصعوبات التي قد تلقاها سياسية واشنطن، إذا لم تشاطر في الهروب إلى الأمام كما صرح إيزنهاور نفسه أن إصدار تصريح من الكونغرس سيكون بمثابة قوة رادعة في المنطقة ضد المد الشيوعي وإيقاف للنفوذ السوفياتي[3].

انطلاقا من ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في الثالث من ديسمبر 1956 تصميمها على ما يسمى إحلال السلام وإعادة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وكان من وراء ذلك إحلال نفوذها وهيمنتها على المنطقة بعد خروج بريطانيا وفرنسا منها[4].

بداية من عام 1957 وجه إيزنهاور الدعوة إلى ثلاثين عضوا من أعضاء الكونغرس ومعهم اثنين وثلاثين شخصية من كبار المسؤولين في إدارته في هذا الاجتماع الاستثنائي الذي ينوي أن يتقدم به بعد أيام إلى الكونغرس لمواجهة الأحداث الطارئة في الشرق الأوسط والذي أكد فيه وجوب اتخاذ تدابير منطقية وعزمًا على تثبيت حقوق الغرب في المنطقة وأن الفراغ في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة الأمريكية قبل الاتحاد السوفياتي وفي حال هجوم سوفياتي على منطقة ما على الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف ذلك الهجوم

(1) أديب صالح عبد اللهيبي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص16.

(2) ملء الفراغ: هي سياسة ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ونعني بها حلول القوى الكبرى محل الاستعمار الفرنسي والبريطاني بعد انقضائه ورحيله من الشرق الأوسط. (ينظر: ممدوح نصار، أحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991، د ط، دار كتب عربية للنشر والتوزيع، إسكندرية- مصر، (د س ن)، ص 295.)

(3) نبيلة محمود ذيب مليحة، المرجع السابق، ص129.

(4) عوني عبد الرحمان السبعاوي، المرجع السابق، ص289.

واستمر هذا الاجتماع أربعة ساعات كاملة من الثانية ظهرًا حتى السادسة مساءًا[1] واستؤنف إلى اليوم التالي، وكان السبب وراء ذلك عدم اقتناع أعضاء الكونغرس بالمشروع الذي طرحه إيزنهاور، حيث كتب الأخير رسالة إلى الكونغرس (ينظر الملحق رقم5 ص108) وجاء فيها يجب على الولايات المتحدة أن تجد عمل مشترك بين الكونغرس والسلطة التنفيذية نتيجة الضعف في الوضع الراهن وازدياد خطر الشيوعية وإن هذا العمل سيجعل الولايات المتحدة الأمريكية تساعد أو تعاون مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط في إنماء قوتها وكما اقترحت الرسالة تقديم دعم مالي بمبالغ معقولة، وستكون هذه التدابير منسجمة مع معاهدة التزامات الولايات المتحدة الأمريكية ومع ميثاق الأمم المتحدة[2] وبعد عدة مداولات بين الأعضاء ارتكز إيزنهاور على مطلبين:

– أن يخول المشروع للرئيس استخدام الجيش الأمريكي في الدفاع عن أية دولة في الشرق الأوسط مهددة بعدوان مسلح من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.

– تقديم مساعدات اقتصادية لأي دولة لبناء وسائل دفاعها[3].

في يوم 5 جانفي 1957 أعلن إيزنهاور عن مشروعه للشرق الأوسط وأوضح فيه مدى أهمية هذا الأخير بالنسبة للولايات المتحدة، وحذر من التهديدات التي جلبتها الشيوعية العالمية ضد الحكومات الحليفة للغرب في المنطقة، واقترح الموافقة على هذا القرار[4].

(1) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 196.

(2) إيناس سعدي عبد الله، الحرب، المرجع السابق، ص91.

(3) محمد جلال كشك، أربعون عامًا من الهزيمة ثورة يوليو الأمريكية (علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية)، ط3، دار الجيل للطباعة، مصر، 1992، ص481.

(4) فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي، تر، محمد شيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، (د س ن)، ص70.

4- مضمون المشروع وأهدافه:

4-1-مضمون المشروع:

من خلال ما تقدم اتضح أن الإعلان عن مشروع إيزنهاور، جاء في صورة رسمية من جانب الحكومة الأمريكية لكي تظهر عزمها وإصرارها على التصدي للسياسة السوفياتية بمختلف الوسائل، وقد أثار إعلانه خلافات واسعة داخل الكونغرس[1].

ولقد كان اعتراض رجال الكونغرس على المشروع بصورة عامة في رأي البعض أن المشروع سيمنح الرئيس سلطة دستورية تمتلكها السلطة التشريعية، وتخوف البعض الآخر من أن المشروع سيضعف ارتباطات الولايات المتحدة مع أوروبا الغربية أو الأمم المتحدة أو مع كليهما[2]، وعارضه الأعضاء المؤيدون لمصر على اعتبار أن السياسة الأمريكية توجه جديد سينتج آثارًا سلبية[3]، كما رأى البعض الآخر أن مشروع ايزنهاور لم يفعل شيئا حيال مشكلات المنطقة المذكورة كإستمرار النزاع بين مصر والكيان الصهيوني، ويؤكد الزعماء الديمقراطيون بقولهم إن الإدارة الأمريكية نفسها ساهمت في خلق الفراغ[4]، فعلى حين أيده ممثلو مصالح صناعة البترول المؤيدون للدول العربية المحافظة وكذلك الموالون لإسرائيل[5].

رغم تلك الخلافات صوت الكونغرس لصالح الرئيس بالتفويض الذي طلبه وكانت نتيجة التصويت 72 صوتا ضد 19 صوتا[6]، وكان ذلك في 9 مارس 1957 وأظهر إيزنهاور سروره وشكره البالغين لموقف الكونغرس، واعتبر هذه المناسبة هي بمثابة خطوة

---

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، (د ب ن)، (د س ن)، ص220.

(2)Sherman Adms, first hand report : the story of the Eisenhower administration, New york-London, 1961, pp 218,219.

(3) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 220.

(4) Sherman Adms, op.cit, pp 218,219.

(5) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص 220.

(6) Sherman Adms, op.cit, p 276.

هامة إلى الأمام في تنمية العلاقات الودية بين الولايات ومنطقة الشرق الأوسط، ومساعدتها وصيانة استقلالها، وإن نصوص القرار ستزيد من قدرة الولايات المتحدة على الحد من الخطر الشيوعي في الشرق الأوسط وتدعيم الاستقرار العام في المنطقة[1].

وبموجب القرار الذي أقرته السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية تضمن مشروع إيزنهاور المقترحات التالية:

استخدام القوات المسلحة لمساعدة دول منطقة الشرق الأوسط في حالة تعرضها للهجوم من القوات الشيوعية، وذلك بناءًا على طلب دول المنطقة[2] إلى جانب ذلك تقديم جميع التسهيلات والمساعدات العسكرية إلى قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط للمحافظة على الهدنة في هذه المنطقة[3].

– تعاون مع أي أمة أو مجموعة من الأمم في إقليم الشرق الأوسط وتقديم المساعدات لهذه الدول من أجل التطور الاقتصادي حتى تستطيع المحافظة على اقتصادها[4].

– دعم استقرار نظم الحكم الموالية للغرب وإثنائها على قبول المساعدات السوفياتية، ولعدم إتاحة الفرصة أمام السوفيات لاستغلال ظروف تدهور الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول لنشر الأفكار الشيوعية[5]، وأمام هذا الصدد اقترح الرئيس الأمريكي إيزنهاور إنشاء جهاز اقتصادي خاص بالشرق الأوسط وتخصيص اعتمادات مالية سنوية لدول الشرق الأوسط خلال عامي 1958–1959، تبلغ قيمتها مائتا مليون دولار مما يمكن للولايات المتحدة الأمريكية من زيادة استثماراتها الخارجية لدعم وجودها الاقتصادي بها[6] حيث قال إيزنهاور على ذلك:" **إن قبولنا في الشرق الأوسط يساعدنا على حفظ الاستقلال ووحدة الأراضي في إحدى مناطق العالم، إن الولايات المتحدة ستفعل ما في وسعها للحفاظ على استقلال دول**

(1) يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 2002، ص273.

(2) محمد عبد الوهاب سيد أحمد، العلاقات المصرية الأمريكية: من التقارب إلى التباعد 1952–1958، ط1، دار الشروق للنشر، مصر، 2008، ص183.

(3) سميرة عامر التير، المرجع السابق، ص42.

(4) السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص57.

(5) سميرة عامر التير، المرجع السابق، ص ص 42، 43.

(6) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوى، المرجع السابق، ص224.

الشرق الأوسط، إن المساعدات التي ستقدمها بموجب المشروع في الفترات الحرجة كالكوارث الطبيعية والانقلابات السياسية العنيفة أو أي تهديد آخر لاستقرار تلك الدول، ولمصالح بلادنا القومية"[1].

انطلاقا من 9 مارس 1957 أصبح مشروع إيزنهاور قانونًا، حيث وصف بأنه نقطة تحول بارزة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، لأنها اعتبرت المنطقة مصلحة وطنية حيوية[2].

4-2- أهداف المشروع:

وعلى ضوء ذلك تضمن مشروع إيزنهاور بعد إعلانه الأهداف التالية:

- ملء الفراغ السياسي الذي سببه خروج بريطانيا وفرنسا من المنطقة، واستخدام القوات الأمريكية لحماية السلامة الإقليمية ضد أي خطر شيوعي، وسينعكس هذا الأمن بدوره على حل مشاكل المنطقة العربية سياسيًا، خاصة بعد تنامي الشعور القومي وارتباطه بالرئيس جمال عبد الناصر الذي أصبح مصدر قلق للسياسة الاستعمارية الغربية في المنطقة، والذي عبر عنه الرئيس الأمريكي إيزنهاور صراحة في خطابه أمام الكونغرس "**أن الشرق الأوسط ذا أهمية كبيرة للإستراتيجية الاقتصادية الغربية**"[3].

- تغطية التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة والاستفادة منها اقتصاديًا واستراتيجيًا بمعنى منح الشرعية للتدخل الأمريكي (في حالة قبول المشروع).

- توجيه إنذار للسوفيات أن الدول العربية على استعداد لصد أي غزو أو تدخل سوفياتي في المنطقة، كما أنه يعطي قوة للأنظمة الموالية للغرب المهددة بالسقوط[4].

---

(1) عبد الحكيم عامر محمود لافي، المرجع السابق، ص69.

(2) نصر حسن عاروري، أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2007، ص63.

(3) عمر عبد العزيز، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، د ط، (د د ن)، بيروت، 1975، ص ص 732، 733.

(4) أديب صالح عبد اللهيبي، العلاقات السورية السوفياتية 1946 -1967: دراسة تاريخية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص84.

– تقوية الحكومات الصديقة التي يتهددها عبد الناصر وأعوانه[1].

– الرغبة في ضمان وصول النفط إلى الحلفاء الأوروبيين والحيلولة دون وقوعه في قبضة السوفيات[2].

– تفكيك التحالف التكتيكي بين الدول العربية التي لم ترتبط بحلف بغداد، بمعنى آخر اعتبر الغرب الرأسمالي عدم انضمام الدول العربية إلى حلف بغداد دليل على قوة الوحدة بينهم، لذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام وسيلة الإغراء المالي لتفكيك هذه الوحدة لأن أرصدة مشروع إيزنهاور سوف تخلق خلاف وصراع كبير في المواقف بين الدول الرافضة والمدافعة عن المشروع.

– عزل مصر عن الجناح الأسيوي من الوطن العربي، يعني قبول الدول العربية الأخرى بمشروع إيزنهاور، سوف يخلق فجوة بينها وبين مصر، وبالتالي تعزل هذه الأخيرة عن المشرق العربي.

– إسقاط الحكم في كل من مصر وسوريا، أي إغراءات مشروع إيزنهاور وتدخلاته قد تدفع بعض الأطراف في مصر وسوريا إلى الانقلاب على نظام الحكم من أجل الاستفادة من أرصدة المشروع.

– ربط الدول العربية الأخرى بمشروع إيزنهاور، أي خلق تبعية عربية للولايات المتحدة الأمريكية[3].

وفي 12 مارس 1957 ارتأى الرئيس الأمريكي إيزنهاور اختيار "جيمس ريتشاردز" الذي عينه مساعدا له في الشرق الأوسط، ليشرح أهداف ومرامي المشروع وإيضاح ما لحق به من التباس وغموض لتمكن دول المنطقة من اتخاذ موقفًا أو رأيًا محددًا بشأن المشروع

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المرجع السابق، ص 127.

(2) سمير حلمي سالم سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947–1977، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الاسلامية، كلية الآداب، 2005، غزة– فلسطين، ص 119.

(3) محمد عبد المولى، الانهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، ط1، دار المسيرة، بيروت، 1988، ص72.

أي بمعنى ترويج المشروع الأمريكي في المنطقة[1]، واعتبر إيزنهاور مهمة السفير ريتشاردز بمثابة خطوة مهمة وبناءة على طريق تنفيذ السياسات الواردة في القرار المشترك (مشروع إيزنهاور)، وبما أن السياسات مبنية أساسًا على مفهوم التعاون فإن هذا القرار سوف يسهم في توضيح تلك العلاقات وحسب طلبات حكومات دول الشرق الأوسط، وتبقى مهمة ريتشاردز عليها التأكيد ودفع وتثبيت المصالح المشتركة، وأعرب إيزنهاور على هذا العمل بأنه على يقين من نجاح ريتشاردز في عمله هذا لما له من مهارة فائقة في الحياة العامة[2].

وفي الأخير نستنتج أن منطقة الشرق الأوسط قد شكلت نقطة استقطاب إستراتيجية للعديد من الدول التي تنافست في سياق محموم في الصراع على مصادر الطاقة ومناطق النفوذ، حيث مكنت أزمة السويس الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من الانغماس في أحداث الشرق الأوسط، وقد بزغ نجماهما ووضح دورهما تجاه الأزمة، حيث سعى كل طرف لاقتناص الفرصة والعمل على تحقيق مصالحه.

اعتبر مشروع إيزنهاور في الشرق الأوسط ما هو إلا حلقة من حلقات تغلغل النفوذ الأمريكي في المنطقة لاحتواء الأنظمة ومواجهة المد الشيوعي ولملء الفراغ المزعوم من قبل القوى التقليدية الاستعمارية فرنسا وبريطانيا بعد أزمة السويس 1956، ولتكريس الإمبريالية الغربية الأمريكية في المنطقة واستنزاف ثرواتها، وكان هذا المشروع بمثابة تحذير رسمي ومعلن وجه بصورة خاصة إلى لاتحاد السوفياتي لمنعه من التدخل في الشرق الأوسط وإرباك مصالح أمريكا الاقتصادية والإستراتيجية.

(1) أديب صالح عبد اللهيبي، المرجع السابق، ص84.

(2) يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، المرجع السابق، ص273.

الفصل الثاني

ردود الفعل حول مشروع إيزنهاور والمواقف المختلفة منه

أولا: المواقف المؤيدة للمشروع

1- موقف لبنان

2- موقف المملكة العربية السعودية

3- موقف تركيا

ثانيا: المواقف المعارضة للمشروع

1- موقف سوريا

2- موقف جمهورية مصر العربية

3- موقف الإتحاد السوفياتي

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع إيزنهاور، وأعلنت عنه كنتيجة حتمية أملاها عليها واقع منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل تمادي التيار الناصري من جهة، ودعم قيادة الكتلة الشرقية المتمثلة في الاتحاد السوفياتي ومَدَهُ الشيوعي الذي أصبح يسري في تيارات سياسة داخل دول المنطقة وأصبح وزنه ثقيل في الحراك السياسي فيها من جهة أخرى.

وقد تباينت المواقف الدولية حيال هذا المشروع بين مؤيد ومعارض، وساهم في إثارة الكثير من الأراء الداعمة والرافضة له، هذا التباين أملته طبيعة كل دولة وعلاقتها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ووزنها في المنطقة وطبيعة النظام السائد في ظل الصراع ضمن نطاق الحرب الباردة.

حيث جاءت المواقف متباينة حسب طبيعة العلاقات السياسية بين دول المنطقة، وقد خصصها نماذج لهذا التباين بين مؤيد ومعارض، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

أولا: المواقف المؤيدة لمشروع ايزنهاور

1- موقف لبنان.

أ – موقف لبنان الرسمي:

طرق مشروع إيزنهاور أسماع الحكومة اللبنانية، وكانت لبنان أول الدول العربية التي أعلنت عن حقيقة تقبلها لهذا المشروع، حتى قبل مصادقة الكونغرس الأمريكي عليه[1] حيث تم تأكيد ذلك على إثر تصريح أدلى به وزير الخارجية اللبناني "شارل مالك" في جانفي1957 على إثر صدور مشروع إيزنهاور أن لبنان برئاسة "**كميل شمعون**"[2] يؤيد مشروع إيزنهاور،

(1) محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (1918-2008)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2014، ص297.

(2) كميل شمعون(1900-1987) : سياسي ومحامي محنك لبناني، ولد في دير القمر، تلقى علومه في لبنان وفرنسا، انتخب رئيسًا للجمهورية 1952، تعرض في أواخر عهده إلى شبه ثورة سببها المد الناصري، وكحل للأزمة تم ترشيح فؤاد شهاب للرئاسة.(ينظر: شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية، ط1، شركات المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2008، ص ص 62، 64.)

وما إن أعلن مالك موقف الحكومة اللبنانية من هذا المشروع حتى انقسم الرأي العام اللبناني بين مؤيد ومعارض إلا أن الحكومة اللبنانية لم تعر أي أهمية للانقسام الداخلي.

في 16 من شهر مارس 1957 زار مساعد خاص للرئيس الأمريكي ومندوب الإدارة الأمريكية "جيمس ريتشاردز" بيروت لإجراء محادثات مع الحكومة اللبنانية في مقترحات الرئيس إيزنهاور والمتعلقة بالشرق الأوسط وحول انضمام لبنان رسميًا إلى مشروع إيزنهاور، وقد ظهر خلال هذا الاجتماع أن الحكومة اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة تتفقان حول النقاط التالية[1]:

– على الحكومتين تحديد علاقتيهما مع بعضهما البعض ومع الأمم الأخرى بالأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، واحترامها لتساوي جميع الأمم في السيادة والحقوق ومصالحهما المشروعة، وتحرصان على أن تنشأ العلاقة بين البلدين على أساس الثقة والاحترام المتبادلين لاستقلال كل منهما وسيادته دون تدخل أحدهما بشؤون الآخر الداخلية.

– إن الحكومتان عازمتان على الدفاع عن استقلال بلديهما السياسي وعن سلامة أراضيهما وعن حق كل منهما في اعتماد شكل الحكم الذي تختاره لبلدها، ولها كل الحرية في حياتهما الثقافية والاجتماعية.

– وترى الحكومتان أن الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وهي تؤثر سلبًا على سلم وأمن العالم، وتحرصان كذلك على بلوغ التقدم الإقتصادي والاجتماعي لشعبيهما بواسطة إقامة علاقات إقتصادية وثقافية مجدية لكليهما على أساس الاحترام التام والمتبادل لسيادة كليهما واستقلالهما، وعلى البلدين العمل عن طريق الأمم المتحدة وبأي وسيلة سلمية أخرى

(1) ياسر طالب راجي الخزاعلة، تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1957–1958، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2015، ص102.

في سبيل الوصول إلى حلول عادلة لمختلف القضايا التي قد يثار عليها الجدل أو التي تحدث توترًا داخل الدول العربية [1].

ولقد درست الحكومة اللبنانية بالاشتراك مع بعثة السفير ريتشاردز بعض المشاريع القابلة للتنفيذ على أساس مقترحات الرئيس إيزنهاور، فاستقر رأيهما على أن مشاريع الأبنية الشعبية والكهرباء والمياه، والري وإصلاح مجاري الأنهار والطرقات الرئيسية وتوسيع المطارات، تنطبق تمامًا على حاجات لبنان هذا بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي كانت الولايات المتحدة تساهم فيها وهي قيد التنفيذ والتصميم وستتخذ الحكومتان الخطوات القانونية والفنية الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع[2].

ولقد أبدى السفير ريتشاردز موافقته المبدئية على أن تقدم حكومة الولايات المتحدة للبنان بعض التجهيزات العسكرية وبعض الاحتياجات من الأجهزة اللازمة لتعزيز القوات المسلحة اللبنانية.واستنادًا إلى البيان الثنائي، فإن التعاون بين البلدين يشير إلى ما يماثل دفاع مشترك بين لبنان والولايات المتحدة، ومسوغًا قانونيا لتدخل عسكري أمريكي عند الضرورة للدفاع عن النظام في لبنان[3].

ب- <u>موقف المعارضة اللبنانية</u>:

شنت المعارضة اللبنانية حملة ضد الدولة، واحتدمت المعركة ضد السلطة والمعارضة بطابع عنيف في الصحف اللبنانية التي شنت الحملات على سياسة الانحياز والارتباط بمشروع إيزنهاور، ثم انتقلت إلى مجلس النواب ومنه إلى الشارع اللبناني، وقد وقف قادة المعارضة ضد مشروع إيزنهاور انسجامًا مع موقفها المبدئي المناهض لسياسة الأحلاف الأجنبية، بيد أن حكومة "سامي الصلح" وبدعم من رئيس الجمهورية، سارعت إلى الانضواء

(1) ياسر طالب راجي الخزاعلة، دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربية في لبنان 1943-1961، ط1، دار المنهل للنشر والتوزيع، (د ب ن)، 2012، ص277.

(2) مغيزل جوزيف، لبنان والقضية العربية، د ط، منشورات عويدات، بيروت، 1959، ص51.

(3) ياسر طالب راجي الخزاعلة، تاريخ، المرجع السابق، ص 103.

تحت لوائه من خلال البلاغ اللبناني الذي صدر في أعقاب زيارة المندوب الأمريكي جيمس ريتشاردز بيروت 1957[1].

وافقت الحكومة اللبنانية في الوقت نفسه على الاتفاق اللبناني الأمريكي دون الرجوع إلى العديد من الزعماء السياسيين وممثلي الأحزاب والهيئات اللبنانية لأخذ موافقتهم المبدئية على مثل هذه الخطوة الهامة في السياسة الخارجية كما تجري العادة، ففي داخل المجلس النيابي فقد حاولت قوى المعارضة أن تحول دون المصادقة على قبول لبنان لمشروع إيزنهاور والإصرار على طرحه، ولكن الرئيس شمعون أصر على نيل المشروع الثقة لكثرة مؤيديه من أعضاء المجلس وهكذا جاءت مصادقة المجلس النيابي على مشروع إيزنهاور، مما اضطر النواب المعارضين تقديم استقالتهم من عضوية المجلس "كحميد فرنجية" و"عبد الله اليافي" و"رشيد كرامي" بحجة أن انضمام لبنان للمشروع يعني انحياز لبنان كاملًا إلى المعسكر الغربي دون مبرر، وبالتالي تنكر **لسياسة عدم الانحياز**[2] التي سبق للحكومة اللبنانية أن وافقت عليها في **مؤتمر باندونغ**[3]1955 كما رأى فريق من المعارضين في

(1) ياسر طالب راجي الخزاعلة، المرجع السابق، ص ص 103، 104.

(2) سياسة عدم الانحياز: هي حركة دولية بدأت فعليا في مؤتمر باندونغ 1955 بزعامة عبد الناصر وتيتو ونهرو، وعقدت أول قمة في يوغسلافيا في سبتمبر 1961 وحضرها 25 دولة ووصلت العضوية لنحو 76 دولة عام 1973، والآن فقدت هذه الحركة قياداتها التاريخية والمناخ العالمي الذي ظهرت فيه من الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهي حركة تعني الوقوف على الحياد بين القوى الدولية المتصارعة وعدم الانحياز إلى أي كتلة من أجل تحقيق النمو والاستقرار. (ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، المرجع السابق، ص288.)

(3) مؤتمر باندونغ: أو المؤتمر الأفروآسيوي عقد خلال الفترة من 18-24 أفريل 1955 في باندونغ بأندونسيا، وهذه هي المرة الأولى التي دعت فيها دول آسيا وإفريقيا مؤتمر دولي لمناقشة القضايا الهامة التي تخص هذه الدول، وبلغ عدد الدول المشتركة فيه 29 دولة، ومن أهدافه تشجيع التعاون بين شعوب افريقيا وآسيا. (ينظر: أحمد خليل محمودي، لبنان في جامعة الدول العربية 1945-1958: دراسة تاريخية وسياسية، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1994، ص149.)

البيان اللبناني الأمريكي الذي أشرنا إليه سابقًا، اعتبره يعرض لبنان لخطر التطاحن بين الدول الكبرى ويبعده عن الدول العربية فيما يقربه من إسرائيل[1].

بينما فريق آخر اعتبر قبول لبنان بالمشروع يعد خرق للسياسة التقليدية القائمة على الميثاق الوطني عام 1943 الذي تضمن المبادئ التالية:

– أن يظل لبنان دولة مستقلة ذات سيادة فمن واجب المسحيين أن يمتنعوا عن طلب الحماية الأجنبية الغربية، ولا يسعوا إلى وضع لبنان تحت السيطرة أو النفوذ الأجنبي.

– يتعاون لبنان مع كل الدول العربية بشرط أن تعترف الدول العربية باستقلاله وسيادته في داخل حدوده الحالية.

– رغم عروبة لبنان فإنه لن يقطع علاقاته الثقافية والروحية بالحضارة الغربية وهذه العلاقات التي ساعدته على إحراز درجة من التقدم.

– توزيع المناصب بالتساوي بين أتباع الديانات المعترف بها[2].

والحقيقة أن الرئيس كميل شمعون اعتمد في قبوله لمشروع إيزنهاور على الحزب القومي السوري، وحزب الكتائب وبعض التجمعات الانعزالية التي بدأت تتنامى كرد فعل ضد سيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وأن لبنان حسب رأي المعارضة انفرد باتخاذ قرار خطير كهذا له انعكاساته على العديد من الدول العربية لاسيما مصر وسوريا.

فقد اعتبر شمعون أن مشروع إيزنهاور قد أعطى ضمانات لاستقلال لبنان لا يمكن أن توفرها الأمم المتحدة، أما حكومة سامي كان لها إصرار على أن لبنان لديها الحق بإتباع أي سياسة تتفق مع مصالحها حتى وإن كانت متناقضة مع مصالح بعض الدول العربية[3].

(1) عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية عام 1958: في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، د ط، العربية للمنشورات، لبنان، 1998، ص60.

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ص145، 146.

(3) ياسر طالب راجي الخزاعلة، المرجع السابق، ص ص 105، 106.

والواقع أن انضمام لبنان لمشروع إيزنهاور كانت تؤيده أكثرية مسيحية موالية للرئيس شمعون بحجة معلنة هي تأمين الحماية من دولة غربية للبنان ضد أي اعتداء خارجي سواء من الشيوعية الدولية أو إسرائيل.

ولقد كانت هذه الحجة المعلنة تخفي من ورائها دوافع يأتي في مقدمتها خوف فريق لبناني ذات أغلبية مسيحية من تنامي التيار القومي الناصري الذي استقطب تأييد الجماهير الإسلامية اللبنانية، تلك الجماهير التي عبرت في أكثر من مناسبة عن حق المسلمين بمشاركة فاعلة وموازية لسلطة المسيحيين في تقرير سياسة الدول اللبنانية[1].

إلا أن شمعون كان يخشى من محاولات جمال عبد الناصر للسيطرة على السياسة الخارجية للدول العربية وأن هدف عبد الناصر كما يقول شمعون هو القضاء على سيادة المسيحيين في لبنان خاصة بعد أن لقيت دعوة عبد الناصر من أجل الوحدة العربية صدى قويا في سوريا الأقرب للبنان.

وهكذا فإن شمعون قد اتخذ موقفه من مشروع إيزنهاور دون انتظار مصر أو الدول العربية الأخرى، وكان هذا التصرف من قبل شمعون تصرفًا شخصيًا منفردًا، قد يدل على محاولات شمعون فصل لبنان عن محيطه العربي والإسلامي ليسير في ركب الولايات المتحدة الأمر الذي جعله لا ينتظر قرار الدول العربية.

ومهما يكن من الأمر فقد شهد الوضع السياسي في لبنان خلال عام 1957 انقسامًا حادًا حول سياسة لبنان[2].

2- موقف المملكة العربية السعودية:

في التاسع عشر من جانفي 1957 اجتمع كل من جمال عبد الناصر رئيس مصر، والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية، والملك حسين ملك الأردن وصبري العسلي

(1) عباس أبو صالح، المرجع السابق، ص61.

(2) ياسر طالب راجي الخزاعلة، المرجع السابق، ص ص 106، 108.

رئيس الحكومة السورية في مؤتمر قمة رباعي الذي عقد في القاهرة للتباحث والتشاور في الشؤون التي تخص الوضع الدولي بشكل عام، والقضايا ذات الاهتمام المشترك بشكل خاص، واتفقت الأطراف المجتمعة باسم هذه الدول عدم الاعتراف بنظرية الفراغ، وأن **القومية العربية**[1] هي الأساس الوحيد الذي يجب أخذه بعين الاعتبار[2] وأن بلدانهم لا يمكن أن تصبح مناطق نفوذ لأي دولة أجنبية، وقد خول المجتمعون الملك سعود الذي تلقى الدعوة من إيزنهاور لزيارة الولايات المتحدة لنقل هذه الأفكار إلى الرئيس الأمريكي، لما وصل سعود إلى واشنطن في نفس الشهر من نفس العام ذهب إيزنهاور شخصيًا إلى المطار لأول مرة في التاريخ ليرحب بضيفه، حيث اجتمع سعود مع إيزنهاور وجرت بينهما محادثات، استمرت من الثلاثين من جانفي إلى الثامن من فيفري عام 1957، وقد هيأت هذه الاجتماعات الفرصة لإعادة توكيد وشائح الصداقة المزعومة بين الولايات المتحدة والسعودية، وتبادل الآراء حول وسائل تعاون بلديهما لدعم السلام في الشرق الأوسط، وفي ختام سلسلة المباحثات التي كان يجريانها الملك سعود والرئيس إيزنهاور أعلن بلاغ مشترك اتفق فيه:

– إن المملكة العربية السعودية بحكم مركزها الروحي وموقعها الجغرافي والإقتصادي ذات أهمية حيوية في الشرق الأوسط، ويجب أن تقوى هذه المملكة حتى تحافظ على استقرارها وتطوير التنمية الضرورية لمؤسساتها.

– ستبذل الحكومتان جهودهما في سبيل حل عادل لقضايا منطقة الشرق الأوسط بصورة سلمية، والمشروعة في نطاق الأمم المتحدة ومعارضتها لاستخدام القوة لحل النزاعات أيا كان مصدرها.

---

(1) القومية العربية: هي حركة سياسية قومية تهدف إلى تحقيق استقلال الشعب العربي استقلالاً تامًا، وبعث الحضارة العربية وتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية لتشكل الأمة العربية دولة واحدة تستطيع أن تساهم في الحضارة الإنسانية، ظهرت هذه الحركة منذ مطلع القرن العشرين وتعبر عن آمال الوحدوي الذي يحمل البعث، ويعالج القضية العربية. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج4، ص ص 832، 833.)

(2) ياسر طالب راجي الخزاعلة، المرجع السابق، ص101.

ولقد أبدى الملك سعود رغبته في استمرار التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، وأعرب عن رغبات الزعماء العرب الآخرين لتحسين علاقاتهم معها، وقد تقدم إيزنهاور بشرح أهداف المقترحات التي تقدم بها إلى الكونغرس فيما يتعلق بالشرق الأوسط وأنها تهدف إلى تعزيز المبادئ العامة بعدم الاعتداء وإلى دعم استقلال الشعوب وأمالها، وعلى أمل ذلك تلقى الملك سعود هذا الشرح بالارتياح وأكد بدوره للرئيس إيزنهاور أنه يرحب بكل خطوة تؤدي إلى دعم مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال وحياد الدول[1].

كان الرئيس إيزنهاور يرى في الملك سعود خير مؤيد له ومبشر بمشروعه، إذا بعد عودة الملك سعود من الولايات المتحدة عقد اجتماع استقبل فيه سفراء الدول العربية، حيث تطرق في أثنائه إلى موضوع زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعن أهم المحادثات الشاملة التي دارت بينه وبين إيزنهاور[2]حيث تطرق إلى الاتفاق الذي جرى خلال المحادثات الرسمية على تزويد السعودية بمعدات للقوات البحرية والبرية والجوية، وتدريب طياريها، وتوفير الفنيين لقواتها المسلحة، وستنال قرضًا لتعمير ميناء الدمام، ومضاعفة تعداد الجيش النظامي السعودي، والسعي إلى إقناع البلدان العربية الأخرى بقبول المشروع. وكان رأي سعود هو اتفاقه مع الرئيس إيزنهاور حول مفاهيم المشروع لن يتراجع عن اتفاقه هذا[3]، معنى كل هذا تأكيد لاشك فيه وقاطع على اقتناعه التام بأهمية مشروع إيزنهاور لسلامة الشرق الأوسط.

أ – <u>هدف ايزنهاور من توجيه الدعوة للملك سعود:</u>

علقت الصحف الأمريكية خلال فترة وجود الملك سعود في الولايات المتحدة على تلك الزيارة، وكانت التعليقات مختلفة بعضها معه والبعض الآخر ضد الدور الذي يلعبه الملك

(1) محمد علي حلة، المرجع السابق، ص302.

(2) ياسر طالب راجي الخزاعلة، دور، المرجع السابق، ص292.

(3) محمد علي حلة، المرجع السابق، ص302.

سعود في مقدار السياسة الخارجية الدولية للمنطقة، من السخافات التي لقيها العاهل العربي من نيويورك تتحدث عن الغرض الحقيقي الذي يهدف إليه إيزنهاور من وراء زيارة الملك السعودي تتوقف عند سببين:

أولا: سعيه لتحسين العلاقات بين العرب وإسرائيل.

ثانيا: التصدي لطموحات عبد الناصر القومية في المنطقة.

وكان الهدف من توجيه الدعوة أن إيزنهاور أراد أن يستكشف إمكانات بناء الملك سعود في مواجهة عبد الناصر، وكان الملك اختيارًا منطقيًا في هذا الصدد فهو على الأقل كان يجاهر بعدائه للشيوعية.وكان بحكم الناحية الدينية يتمتع بمكانة عالية بين جميع الشعوب العربية، وهكذا فإن دعوته للملك لم تكن نابعة من مجرد الرغبة في استضافته وإنها لها أهدافها المهمة والخطيرة التي كان قد استقر رأيه على تحقيقها[1].

ب- **<u>جولة ريتشاردز في المنطقة:</u>**

فيما يتعلق بمهمة المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي ريتشاردز فقد وصل إلى المملكة السعودية في 09 أفريل1957، إذ كان أهم غرض من زيارته تهدئة نشاط السعودية في تحمل مسؤولية حل المشكلات التي نتجت عن العدوان الثلاثي على مصر1956 والمتمثلة في قضية خليج العقبة، حيث أرادت الولايات المتحدة بدلاً من مناقشة القضية عن طريق البيانات المتشددة مناقشتها عن طريق خطابات سرية مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور.

وفي ختام زيارة ريتشاردز إلى السعودية صدر بيان مشترك في 11 أفريل1957، وخلاصة نتائج الزيارة جاءت حين أعلن: "**أن البلدان يعلنان عزمهما على مقاومة النشاط**

(1) محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2009، ص ص 256، 257.

الشيوعي والاستعمار في شتى صوره واستعدادهما لمناهضة أي أخطار تهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط"[1].

وخلاصة القول لما ورد بأن موقف المملكة العربية السعودية من مشروع إيزنهاور كان موقفًا مزدوجًا، الأول مثله تضامنها مع الدول العربية في معاهدة التضامن العربي، والوجه الثاني توضح في سفر الملك سعود إلى واشنطن في جانفي1957 ومباحثاته مع المسئولين الأمريكان وتصريحاته عن مشروع إيزنهاور، أي قبول المشروع، فقد خرج الملك سعود من مقابلته للرئيس إيزنهاور، ليدلي بتصريحاته تؤكد موقفه من المشروع، حيث وصفه بأنه برنامج طيب يستحق النظر والتقدير وأكد أنه سيتحدث مع الزعماء العرب بشأن هذا المشروع[2].

وعلى إثر عودته من واشنطن أعلن الملك سعود في الاجتماع الذي عقد في القاهرة في 25 فيفري1957 الذي حضرته كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا قائلا: "**إن احترام أمريكا لاستقلال وسيادة الدول العربية واضح، وحرصها على عدم التدخل في أمور الدول العربية، وإن أمريكا مستعدة للنهوض بأوضاع الدول العربية إقتصاديًا، وإن السعودية قد قررت اتفاقها مع أمريكا وستنال أسلحة وقرضًا من مصرف الإيراد والتصدير الأمريكي**"[3]، وكان موقف السعودية هذا سببًا في فرط عقد اتفاقية التضامن العربي.

وفي 26 مارس1957 اتفق الرئيس كميل شمعون والملك سعود خلال محادثاتهما في الرياض على التعاون لمجابهة الشيوعية والأنشطة التخريبية في بلدانهم، تلك العقائد لا تتفق مع القيم الروحية للشعوب العربية[4].

(1) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ص 207، 208.

(2) محمد علي حلة، المرجع السابق، ص299.

(3) تغريدة عبد الزهرة رشيد، البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة 1953-1958، ط1، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2004، ص ص108، 109.

(4) ياسر طالب راجي الخزاعلة، تاريخ ، المرجع السابق، ص117.

3- موقف تركيا:

في 29 نوفمبر 1956 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بيانًا أكدت فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية أيدت بدورها حلف بغداد، وكذلك المبادئ وأهداف الأمن الجماعي الذي قام عليها، وقد أظهرت بواسطة اتفاقياتها الثنائية مع دول أعضاء الحلف في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها الفعلية في بعض لجانه استعدادًا لإجراءات تعزيز أمن تلك الشعوب، وصيانة ذلك الاستقلال وإن حدث أي تهديد للسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لكل من ايران وباكستان وتركيا فإن الولايات ستنظر إليه بأقصى الخطورة[1].

على ضوء ذلك عندما طرح الرئيس الأمريكي مشروعه، جاء الموقف التركي على لسان "صحيفة ظافر" الناطقة باسم الحزب الديمقراطي إن مشروع إيزنهاور، مشروع واضح وبسيط، فالهدف الذي يسعى إلى تحقيقه هو أن يكون الشرق الأوسط لشعوب الشرق الأوسط، والضمان الذي يقدمه والقوة العسكرية الأمريكية، وتوفير المساعدة في المجال الإقتصادي من خلال المعونة المالية الضخمة للشرق الأوسط،وأن التاريخ سيحكم بصحة أو خطأ هذا المشروع على أساس الأهمية التي ستقدمها أمريكا لتركيا.

كما صرح "**عدنان مندريس**"[2] رئيس الوزراء التركي في جانفي1957أن تركيا مقتنعة على اعتبار أنها سوف تحتل مركزًا مرموقًا في هذا المشروع الخاص بالشرق الأوسط، لذلك تمت الموافقة عليه، وأن الحكومة التركية اعتبرته من الأعمال الهامة التي قامت بها الولايات

(1) منهل إلهام عبدال، الجبوري عقراوي، العلاقات التركية الإيرانية 1923- 2003: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، د ط، دار المنهل للنشر والتوزيع، لبنان (د س ن)، ص51.

(2) عدنان مندريس(1899-1961):رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم. (ينظر: إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص79.)

المحبة للسلام، وإن التصريحات التي أعلنها إيزنهاور وبرنامجه الجديد يعتبر من الأعمال الجديرة بالشكر والثناء[1].

في 19 جانفي من نفس العام، اجتمع رؤساء وزراء كل من تركيا وإيران وباكستان والعراق في أنقرة، وتدارسوا مشروع إيزنهاور ثم صدر بيان مشترك عن هذا الاجتماع إذ رحبت الدول الأربعة بهذا المشروع وأنهم يؤيدونه تأييدًا تامًا، وذلك من خلال مجابهة والتصدي للخطر الشيوعي، كما اعتبروا هذا المشروع جزءًا من التدابير لمواجهة التطورات الخطيرة في المنطقة[2].

في منتصف مارس1957، أرسل الرئيس إيزنهاور مبعوثه الخاص جيمس ريتشاردز إلى أنقرة وذلك لشرح وتوضيح المبادئ الخاصة بالمشروع، حيث اجتمع مع رئيس الوزراء مندريس، دارت بينهما محادثات وعند الانتهاء منها أصدرت الحكومة التركية بيانًا رسميًا جاء فيه: " **إن الحكومة التركية تكرر مساندتها لاقتراح الولايات المتحدة من أجل دعم الاستقرار لدول الشرق الأوسط وضمان سلامتها الإقليمية ضد تهديد الشيوعية الدولية**"[3].

ثانيا: المواقف المعارضة لمشروع ايزنهاور:

1- موقف سوريا:

تعتبر سوريا من الأقطار العربية التي سارعت في الإعلان عن موقفها الرافض إزاء مشروع إيزنهاور وإظهار رأيها فيه، واستمرت في إيضاح موقفها ذلك دون القيام بمجاملة للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

كانت سوريا تعادي نظام الحكم القائم في لبنان نتيجة لذلك معارضة لبنان للشيوعية وقبولها لمشروع إيزنهاور، حيث كان النشاط السياسي السوري في سنة 1957 واسعا، إذا نفذ

(1) إيمان عبد الله حمود، "العلاقات المصرية – التركية من عام 1956 إلى عام 1960"، في مجلة كلية الآداب، ع102، بغداد، (د س ن)، ص ص 147، 148.

(2) منهل إلهام عبدال، الجبوري عقراوي، المرجع السابق، ص ص 52، 53.

(3) كريم مطر حمزة الزبيدي، المرجع السابق، ص174.

السوريون بعض أعمال العنف في لبنان، وكان المكتب الثاني (المخابرات السورية) يشجع ويغذي الصراعات[1]، تمثلت أعمال العنف في انفجار قنبلة موقوتة في إحدى الشقق السكنية ببيروت، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وكانت هذه الحادثة هي الأخطر والأعنف وكان هذا الانفجار الأول الذي تسبب في وفيات، إضافة إلى ذلك تعرض مخفر الجندرمة في 5 ديسمبر1957 إلى غارة من 50 سوريًا مسلحًا ولقي أحد الجندرمة مصرعه هناك، نتيجة لسلسلة من أعمال أثبت المكتب الثاني السوري نجاحًا في مهمته وأثبت للسلطات اللبنانية بأنها عاجزة عن كبح الأحداث، وكان الهدف من وراء ذلك زعزعة ثقة اللبنانيين بحكومتهم وبشكل خاص الرئيس كميل شمعون[2].

وفي طبيعة الموقف السوري فقد هاجمت سوريا حكومة وشعبًا مشروع إيزنهاور خاصة في الوقت الذي تسربت أخباره، وحال أن تقدم به الرئيس إيزنهاور إلى الكونغرس وتناقلت الصحف أخباره، لقد أصدرت الحكومة السورية بيانًا رسميًا في 10 جانفي1957 استنكرت فيه مشروع إيزنهاور، وأوضحت انها ترفض نظرية ملء الفراغ، وترفض أن يكون للدول الكبرى الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة، وأعلنت أن الخطر المباشر الذي يهدد الوطن العربي ليس الشيوعية وإنما الاستعمار والصهيونية، ودليل على ذلك العدوان الأخير الذي وقع على مصر في أزمة السويس1956، وإن مسألة الأمن القومي في المنطقة هي من اختصاص دولها، كما صرح وزير الدفاع السوري "خالد العظم" بخصوص ذلك:"**لقد أدلت الحكومة السورية رأيها في مشروع إيزنهاور بشكل صريح لا يترك مجالاً للغموض وسوء التفسير، ونحن نؤكد هذا البيان الصادر بعد دراسة عميقة لجميع النواحي التي تضمنها المشروع**"[3].

في حين قابلت الصحافة السورية مشروع إيزنهاور بجملة معارضة شديدة، حتى أن حزبي الشعب والوطني المعروفين بتأييدها لسياسات الدول الغربية لم يتمكنا من الإعلان

(1) ياسر طالب راجي الخزاعلة، المرجع السابق، ص ص 113، 114.

(2) ياسر طالب راجي الخزاعلة، دور، المرجع السابق، ص ص ، 289، 291.

(3) محمد عماد رديف، "أثر مبدأ إيزنهاور على العلاقات السورية الأردنية 1957– 1976"، في مجلة آداب الفراهيدي، ع8، العراق، 2011، ص ص246، 247.

موقفهما والإجهار به بسبب موقف الرأي العام السوري والجيش، حيث سيطر على الحياة السياسية في سوريا الاتجاه الذي يؤمن بفكرة **الحياد الإيجابي**[1]. ورفض المشاريع والمؤامرات الغربية[2].

احتج الدكتور "فريد زين الدين" سفير سوريا في الولايات المتحدة على ما وصفه بسياسة أمريكا الانفرادية، وأكد أن هيئة الأمم المتحدة تملك وحدها صلاحية إقرار السلم العالمي وأن أي مبادرة أو سياسة تتبادر بها الولايات دون إذن من هيئة الأمم المتحدة أو منفصلة عنها لا يمكن اعتبارها قضية تخدم السلم.

وبالبيان السوري أصدرت الحكومة السورية في العاشر من جانفي بيانًا رسميًا ترفض وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية القائلة: "**بأن المصالح الإقتصادية تعطي أي قوة كبرى بأن تتدخل في منطقة الشرق الأوسط**"[3].

2-موقف جمهورية مصر العربية:

تختلف مصر كثيرًا عن بقية الأقطار العربية في حجم علاقاتها بالولايات المتحدة وخاصة ما وقع بينهما من تجارب مريرة، تمثلت بسحب عرض وتمويل السد العالي من قبل وزير الخارجية الأمريكي "دالاس"، وما لحقه من تأميم قناة السويس، ثم العدوان الثلاثي، وموقف الولايات المتحدة من ذلك العدوان، ولكن لا يعني أن مخططات هذه المشاريع الأمريكية التي سبقت حاولت أن تتخطى مصر، بل العكس كانت الأخيرة محور تفكير الولايات المتحدة في رسم أهدافها ومخططاتها الاستعمارية في المنطقة.

---

(1) الحياد الإيجابي: هو منهج سياسي يقضي من الدولة التي تسير عليه أن تتفاعل سياسيا مع الأحداث العالمية وأن تشارك في حل مشكلات المجتمع الدولي، واتبعت الدول العربية هذا الاتجاه من أجل تجنيب الأمة العربية الحرب الباردة والحفاظ على المصالح القومية. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص596.)

(2) إبراهيم سعيد البيضاني، السياسة الأمريكية تجاه سوريا، ط1، أمواج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص ص 289، 290.

(3) ياسر طالب راجي الخزاعلة، تاريخ، المرجع السابق، ص114.

كانت الولايات المتحدة تسعى دائما لاحتواء النفوذ الشيوعي في المنطقة (منطقة الشرق الأوسط) ومساعدة أي دولة تطلب المساعدة ضد أي عدوان عسكري مكشوف، ولأن هذه السياسة تتطلب وجودًا عسكريًا غربيًا مستمرًا في المنطقة، الأمر الذي يتعارض مع زعماء القوميين في الشرق الأوسط، تمخض عن هذه المعارضة في النهاية مقارنة بين مسألة القومية العربية مع غايات وأهداف الشيوعية السوفياتية وربطها، وتجسد ذلك في شخص الرئيس جمال عبد الناصر[1].

نتيجة للعدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر، ارتفعت مكانة وشخصية عبد الناصر، كقائد عظيم في الوطن العربي وقد جازفت بريطانيا وفرنسا بكل شيء في أزمة السويس وفي النهاية فقدت كل منهما القناة، وكذلك فقدت بريطانيا على وجه الخصوص أي الموقع التي كانت تحتفظ به في العالم العربي، ولم يبقى الآن سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فالولايات المتحدة كوريثة للسياسة البريطانية وواسطة لربط العرب مع الغرب، أما السوفيات كحليف للقومية العربية فإنهم يسعون للإفادة من دورهم في أزمة السويس وتثبيت أنفسهم بشكل أرسخ في المنطقة، حيث أشار عبد الناصر في هذا الشأن بأنه يوجد بجانبنا قوتان عظيمتان روسيا وأمريكا، لكن هذه الأخيرة لم تكن مرتاحة لفكرة مشاطرة المسؤولية مع الاتحاد السوفياتي في إرجاع السلام للشرق الأوسط[2].

لقد أعلنت مصر رفضها لمشروع إيزنهاور رسميًا وشعبيًا وإعلاميًا، خاصة عندما أدرك عبد الناصر أن الأمريكيين يريدون أن ينشروا مظلتهم على المنطقة، وأن يرثوا المصالح البريطانية والفرنسية فيها، وأكد على ذلك أنه غير مستعد لقبول ذلك وخاصة بعد

(1) ياسر طالب راجي الخزاعلة، دور ، المرجع السابق، ص287.

(2) ياسر طالب راجي الخزاعلة، تاريخ ، المرجع السابق، ص ص 115، 116.

أن انسحبت القوات المعتدية فعلا، وأصبحت قوات الأمم المتحدة تشكل ستارا دفاعيا سليما بينه وبين إسرائيل[1].

زد على ذلك وصفته مصر بأنه مؤامرة صنعها الاستعمار، وأن سياسة ملء الفراغ في حقيقة الأمر ما هي إلا عودة للنفوذ الغربي بصورة جديدة غير صورته السابقة القائمة على الاحتلال العسكري البغيض، وأوضحت بأن هذا المشروع يعد صورة مقنعة لمشروع الدفاع المشترك الذي رفضته مصر من قبل، وإن هذه المشاريع مهما اختلفت مسمياتها فالهدف واحد هو القضاء على القومية العربية، وإن وجد فراغ في المنطقة فلا يجب أن تملأه دول خارجة عنها وأن هذا الأمر الخطير لا يقتضي بأن يترك في أيدي أجنبية،بل على دول المنطقة وحدها يجب الدفاع عنها[2].

في حين عبرت صحيفة الأهرام عام 1957 بأن الولايات تهدف من وراء هذا المشروع (إيزنهاور) عزل عبد الناصر وحكومته عن الدول العربية، حيث نددت الحكومة أن التدخل الوحيد الذي تقر به مصر في الشرق الأوسط هو تدخل هيئة الأمم المتحدة، وأن مصر عازمة على السير في سياسة، واحدة هي البقاء على الحياد الايجابي بين الكتلتين الشرقية والغربية[3].

في 4 أفريل1957 ذكر الرئيس جمال عبد الناصر في حديث له مع الصحفي "محمد حسنين هيكل" أنه أخبر وزير الخارجية المصري "محمود فوزي" بأن سياسة مصر في الوقت الحاضر يجب أن تتصف بالصمت، لاجتياح مصر لوقت كافي لهضم كل تجارب معركة السويس، وخير ما ستفعله مصر هو إعادة قواها ثم الانتظار، وليس ثمة شك في أن مشروع إيزنهاور هو أول محاولة عملية لعزل مصر عربيًا، وجر بقية الأقطار العربية إلى الغرب، وهي محاولة أمريكية لتكرار عملية حلف بغداد ولكن بطريقة أكثر مكرًا وخبثًا وإن الرئيس

(1) أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو خريف عبد الناصر، 7ج، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984، ج5، ص47.
(2) محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص ص 358، 359.
(3) ياسر طالب راجي الخزاعلة، المرجع السابق، ص 116.

الأمريكي إيزنهاور يستخدم الغطاء الشيوعي في مشروعه، ليتستر على حقيقته وليكون الغطاء مقبولاً ومستساغًا، لأنه لا يستطيع أن يقول للعالم أنه يريد محاربة القومية العربية ومحاربة مصر وسوريا وشعوب دول عربية أخرى، فهم أولاً يركزون على سوريا، والدور الباقي سيأتي على مصر والسيطرة هي الهدف وليس مواجهة خطر شيوعي يبالغون فيه[1].

أ-رأي عبد الناصر في المشروع:

يذكر عبد الناصر في إحدى لقاءاته مع سفير الولايات المتحدة في مصر "ريموند هير"، حاول أن يسأله عن رأيه في مشروع إيزنهاور، فأجابه عبد الناصر أنه مشروع أعور ينظر بعين واحدة، وهذا عيب المشروع، كونه ينظر بعين واحدة وكان رد السفير الأمريكي، إن حالة العور أفضل من حالة العمى، حيث كان رد جمال عبد الناصر أن الوقت غير ملائم لمزيد من البحث في الموضوع وأنه يرفض ويتحاشى بحثه في هذا الوقت[2].

ب-موقف مصر من بعثة ريتشاردز في المنطقة:

أما عن بعثة المساعد الشخصي للرئيس إيزنهاور وريتشاردز وجولته في المنطقة لشرح مشروع إيزنهاور، فقد أخبرت الولايات المتحدة السفير المصري في واشنطن أن مصر إذا أرادت أن يذهب إليها ريتشاردز عليها بتوجيه دعوة له رسميًا، غير أن مصر رفضت توجيه دعوة لريتشاردز لأن مصر ترفض أن تأخذ مساعدات أو تقطع على نفسها تعهدات، وإن مصر لا ترى في الاتحاد السوفياتي هو الخطر الأول للمنطقة، بل يكمن الخطر في الكيان الصهيوني وإن كان مشروع إيزنهاور موجهًا إلى كل المخاطر التي تواجه الشرق

(1) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ص 203، 204.

(2) محمد علي حلة، المرجع السابق، ص 295.

الأوسط لدعته مصر لتحدثه عن الخطر الصهيوني، فالخطر لا ينبغي أن ينظر إليه بعين واحدة بل من الضروري النظر إليه بعينين اثنتين[1].

في حين انتقد جمال عبد الناصر اختيار السفير ريتشاردز ليكون على رأس بعثة الرئيس إيزنهاور للشرق الأوسط، كونه شخص غير ملم وقليل الخبرة بشؤون العرب، وأن المشروع بحد ذاته لا يتعدى كونه أحد بناة أفكار وزير الخارجية الأمريكية دالاس[2].

3 – <u>موقف الإتحاد السوفياتي</u>:

على إثر إعلان مشروع إيزنهاور بذل السوفيات قصارى جهودهم دون وقوع تطورًا في الشرق الأوسط، لكي لا تصبح الولايات المتحدة بمفردها في المنطقة، اتخذت الحكومة السوفياتية أسلوبين للرد على مشروع إيزنهاور، تمثل الأول في التأكيد على حق البلدان العربية في ملء الفراغ، والثاني تحديد شكل السياسة السوفياتية بشكل يتعارض مع مشروع إيزنهاور، وقد تم الاعتراف بالقومية العربية كقوة يحسب لها الحساب في المنطقة العربية[3].

لقد نشرت وكالة "تاس" السوفياتية بيانًا أكدت فيه على أن مشروع إيزنهاور يعتبر خطر على قضية السلام، وأن الرسالة التي تقدم بها إيزنهاور للكونغرس لا تترك أي شك حول الصفة الاستعمارية للسياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، بالرغم من كل المحاولات الرسمية وغير الرسمية، لتغطية المشروع العدواني.

عادت وكالة "تاس"مرة ثانية في 13 جانفي1957 لتذيع بيانًا تؤكد فيه على أن المشروع يعد تدخلا في شؤون البلاد العربية، وهذا يتعارض مع مبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة، وأنه يحمل في طياته نظامًا لفرض حماية عسكرية ما على الشرق الأوسط، وأكد البيان بدوره مرة ثانية أن الخطر السوفياتي على البلدان العربية ما هو إلا تلفيق افترائي، لأن

(1) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص203.

(2) مايلز كوبلند، لعبة الأمم، تر، إبراهيم جزيني، (د ط)، (د د ن)، بيروت، ص295.

(3) أديب صالح عبد اللهيبي، المرجع السابق، ص88.

الاتحاد السوفياتي كان اهتمامه الأكبر هو أن يسود السلام لمنطقة الشرق الأوسط الواقعة على مقربة من حدوده[1]، وإن ما جاء في رسالة إيزنهاور ما هو إلا صوت الحرب وليس صوت السلام، وقد رأت الأوساط السوفياتية أن ما تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام قواتها المسلحة في الشرق الأوسط يمكن في أن يسفر إلى عواقب وخيمة تقع مسؤولياتها كاملة على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[2]، حيث بلغ هذا التحذير السوفياتي مداه أكدت موسكو من خلاله على أن أي محاولة من الولايات المتحدة لإنشاء وحدات مزودة بالمعدات العسكرية خاصة الذرية في المناطق المحيطة بالاتحاد السوفياتي فإن هذا الأخير سيقف موقف المهاجم من خلال توجيه ضربات انتقامية ضد الدول التي ترابط فيها القوات الأمريكية المزودة بمعداتها وأسلحتها الذرية، وقد أكد على ذلك أيضا المراقبون الدبلوماسيون على أن هذا التحذير من المؤكد أنه ينطبق كذلك على مشروع إيزنهاور نظرا لطابعه العدواني من وجهة نظر السوفيات[3].

أ-موقف الزعماء السوفيات من المشروع:

جاء خطابًا للزعماء السياسيين السوفيات لينتقد هذا المشروع، فقد هاجم الرئيس "نيكيتا خروتشوف" بشدة مشروع إيزنهاور، واعتبره حلقة جديدة من المشروعات الاستعمارية ضد الاتحاد السوفياتي ومؤكدًا على أن الهدف الحقيقي منه هو رغبتها في أن تحل محل الاستعمار البريطاني، وأما رئيس الوزراء "نيكولاي بولغانين" فقد اعتبر هذا المشروع من الأعمال التي يقوم بها الأمريكيون للتدخل في الشؤون الداخلية لشعوب المنطقة، وأن هذا المشروع قد يخلق حالة من الخطر في الشرق الأوسط، أما"جورجي زوكوف" وزير الدفاع

(1) سيد محمد عبد العال، "الموقف السوفياتي من مشروع إيزنهاور1957-1958"، في مجلة كلية الآداب، مج1، ع13، مصر، 2003، ص ص 194، 195.

(2) إياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية 1956-1964: دراسة تأريخية، ط1، دار سردم للنشر، العراق، 2016، ص120.

(3) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 195، 196.

السوفياتي فقد اعتبره خطوة على طريق الحرب، ومؤكدا أن السوفيات على ثقة في رفض الشعوب العربية لسياسة إيزنهاور وأن هذه الشعوب على وعي على أي سياسة تتماشى مع مصالحها وأهدافها[1].

ب- موقف الإعلام السوفياتي من المشروع:

عبرت وسائل الإعلام السوفياتية عن موقفها من هذا المشروع، فقد هاجمت الصحف الروسية المشروع وصفته بأنه ليس إلا خطة استعمارية، أما راديو موسكو فأعلن:"**أن الولايات المتحدة نزعت الحجاب عن هذا المشروع في إعلانها قرار انضمامها إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد، في حين اتضح أكثر فأكثر لشعوب الشرق العربي أنه لا فرق بين حلف بغداد والسياسة الاستعمارية التي يجدها هذا المشروع**"[2].

في حين وصفته صحف أخرى بأنه يعد إحياء لأفكار الإمبريالية القديمة وأن الولايات تسعى إلى اللجوء لسياسة القوة[3].

لم يقتصر رد فعل السوفياتي على مجرد إدانة مشروع إيزنهاور، حيث دعا الاتحاد السوفياتي الدول الغربية الثلاث الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في 11 فيفري1957 في إطار ما عرف بخطة شبيلوفChepilov نسبة لوزير خارجية الاتحاد السوفياتي "ديمتري شبيلوف" تنص هذه الخطة على مجموعة من القواعد تمثلت في:

- تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط بالطرق السلمية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة.

(1) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 195، 196.

(2) ياسر طالب راجي الخزاعلة، المرجع السابق، ص ص 118، 119.

(3) عزة مصطفى محمد أحمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن تجاه القضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة 1990-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، 2004، السودان، ص 70.

- تجميد جميع المحاولات لإدراج دول الشرق الأوسط في المجالات العسكرية بمشاركة القوى العظمى كما هو الحال بالنسبة لحلف بغداد عام 1955.
- إلغاء القواعد الأجنبية وتصفيتها من منطقة الشرق الأوسط.
- رفض تزويد الأسلحة لدول الشرق الأوسط.

كما اقترح الاتحاد السوفياتي على الغربيين دون المرور بالعرب، أي تفادي إقدام إحدى الدول العظمى على خطوات واحدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل يسمح للاتحاد السوفياتي بتحديد منطقة نفوذ متعارف عليها من قبل الأمريكيين، في حين رفض هؤلاء الدول الغربية الثلاث هذا المقترح واعتبروها سياسة من طرف السوفيات في محاولة منهم ايجاد موطئ قدم للتدخل في شؤون المنطقة[1].

وتحدثت الحكومة السوفياتية عن رفض الدول الغربية المقترحات التي جاءت في خطة شبيلوف أكدت أن هذه الدول لا تريد السلام والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، وأن الحكومة السوفياتية مؤمنة نحو تحسين الموقف بالشرق الأوسط وتكون بإعلان القوى الكبرى بعدم استخدام القوة العسكرية لحل النزاعات بالمنطقة، في حين ردت الولايات المتحدة بتاريخ 24 سبتمبر 1957 بمذكرة رافضة لما جاء في المذكرة السوفياتية السابقة.

وعلى أية حال فإن الرفض السوفياتي لمشروع إيزنهاور، وجد التأييد من جانب الدول الشيوعية، ووصل الأمر إلى حد الوعد من جانب هذه الدول بتأييد ومساعدة دول الشرق الأوسط ضد الضغوط التي قد تمارس عليها أو العدوان الذي قد يرتكب ضدها بسبب هذا المشروع[2].

(1) هنري لورانس، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية، تر، عبد الحكيم الأربد، ط2، دار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2007، ص ص 232، 233.

(2) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 206، 207.

وفي الأخير نستنتج أن مشروع إيزنهاور قد أظهر بين البلدان العربية اختلافًا كبيرًا وتباينًا شديدًا في الآراء، واتضح أن الرئيس إيزنهاور كان يسعى من خلال مشروعه إلى كسب الدول العربية تجاه الانحياز للغرب، أي إخضاعها لعمليات الاستغلال والنهب الأمريكية، وكانت الولايات المتحدة بصورة عامة تصر دائمًا عند وضع مخططاتها السياسية تجاه المنطقة على ضرورة إظهارها بمظهر حسن النوايا ودعمها للحفاظ على الاستقلال القومي وتحقيق الأماني للشعوب، ولكن بالقدر الذي يقيد دور الاتحاد السوفياتي فيه داخل نطاق السيطرة وتحت شعار خطر الشيوعية الدولية والدفاع عن العالم الحر.

ولقد حاول هذا المشروع بدوره إلى فصل بعض الدول العربية عن بعضها البعض وانقسامها بين مؤيد ومعارض، بين الدول المؤيدة التي وجدت حلا في هذا المشروع لما تعانيه من مشكلات في الجانب الإقتصادي والعسكري لها، وبينما الدول المعارضة التي رفضته كونه يشكل ضربة للتحركات الوطنية في الأقطار العربية ومحاولة إقامة مناطق نفوذ أمريكية فيه.

أما الإتحاد السوفياتي باعتباره العدو الأيديولوجي لهذا المشروع، وجد الدعم الحقيقي من الدول الإشتراكية كالصين، بالإضافة إلى دعم دول أخرى من الدول العربية الرافضة له من جانب سوريا ومصر، وهما الدولتان الفاعلتان بالمنطقة، كل هذا مثل قوة دفع للسوفيات لرفضه هذا المشروع.

الفصل الثالث

تنفيذ مشروع إيزنهاور على منطقة الشرق الأوسط وتقييمه

أولا: تجسيد تطبيقات المشروع في الأزمات العربية

1- الأزمة الأردنية 1957.

2- الأزمة السورية 1957.

3- الأزمة اللبنانية 1958.

ثانيا: أسباب فشل المشروع وتقييمه.

1- أسباب فشل المشروع.

2- تقييم المشروع.

إن الإعلان عن مشروع إيزنهاور بداية لحالة من الغليان السياسي انتابت منطقة الشرق الأوسط، وتركت آثارها في صورة صراع سياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية التي رغبت في نيل التأييد لمشروعها، والإتحاد السوفياتي الذي رغب في طمس المشروع، وتشتت بين دول المنطقة بعد اختلافها حوله، والنتيجة كانت حدوث أزمات بالمنطقة، من بينها الأزمة الأردنية في أفريل1957، الأزمة السياسية السورية في أوت1957 والأزمة اللبنانية في صيف1958، وكل هذا عمدت الولايات المتحدة من خلالها إلى تطبيق مشروع ايزنهاور فعليًا وتجسيده على أرض الواقع.

وكانت تلك القضايا بمثابة امتحان للمشروع باعتبار المنطقة العربية كانت محملة بالأحداث مع انتهاء حرب السويس، وتصاعد المد القومي، والذي لم تستطع الإدارة الأمريكية إدراك الفارق بينه وبين النفوذ الشيوعي في المنطقة، وربما أدرك البعض الفارق لكنهم تعمدوا الخلط لضمان مصالح الغرب عامة والأمريكية خاصة، بالإضافة إلى معرفة أسباب فشل المشروع وتقييمه من حيث تحقيق أهدافه أو العكس، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

أولا: تجسيد تطبيقات المشروع في الأزمات العربية

1- الأزمة الأردنية 1957:

على الرغم من تردد الأردن حول مشروع إيزنهاور، إلا أن الملك حسين[1] لم يمنعه هذا من الإعلان على أن الأردن قد يجد نفسه مضطرًا لقبول المساعدات الاقتصادية

(1) الملك حسين(1935-1999):هوملك المملكة الأردنية الهاشمية، ولد الملك الحسين بن طلال بعمان بالأردن، وكان والده طلال الملك السابق للمملكة الأردنية، تلقى تعليمه بالمملكة الأردنية، عرف بالهدوء وبالحنكة السياسية خلال العقود الثلاثة الماضية، وبنهاية تسعينات القرن العشرين أصيب الملك حسين بمرض السرطان، ولكن أعلن شفاؤه رسميا 19 جانفي 1999، وفي 25 جانفي عين الملك حسين الأمير عبد الله وليًا للعهد خلفًا لشقيقه الأمير الحسن بن طلال الذي أصبح مستشارًا اقتصاديًا، حيث عاد المرض مرة ثانية للملك حسين وتوفي على إثره في 07 فيفري 1999. (ينظر: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، د ر ص.)

والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة عندما تعهدت الدول العربية (مصر، سوريا، السعودية) بتقديم مساعدات إقتصادية لبلاده عقب قطع علاقاته مع إنجلترا، إلا أن هذا التعهد لم تلتزم به هذه الدول ما عدا المملكة العربية السعودية، وبالفعل تم الاتفاق بين المسؤولين الأمريكيين والأردنيين في 27 مارس1957، على انفاق عشرة ملايين دولار في الأردن شريطة أن تنفق الحكومة الأردنية هذه الأموال في المصالح المعنية، كالصحة والتعليم والزراعة وغيرها وليس لقضاء دين لدولة أو لتأمين الحصول على سلع من دول أخرى ومع ذلك لا يعني ذلك قبول الأردن بالمشروع[1].

أ- بداية الأزمة:

مارست الولايات المتحدة ضغوطًا متزايدة على الأردن لحمله قبول مشروع إيزنهاور في أفريل1957، إلا أن هذه الضغوط تسببت في إثارة الشعور القومي داخل الأردن، مما حمل "**سليمان النابلسي**[2] في 6 أكتوبر1957 التنديد بهذه الضغوط، حيث أشار في هذا الشأن إننا كعرب لنا تقاليدنا ومبادئنا القومية المستمدة من طبيعتنا، وأننا على دراية بما يجري حولنا ولسنا بحاجة إلى من يتحكم فينا ويقودنا، ثم علق على مشروع إيزنهاور بقوله:" **إنهم يتحدثون عن الفراغ، ولكن هذا الفراغ لا يوجد إلا في عقول الذين يتحدثون عنه والدفاع عن الأمة العربية لا يمكن أن يقوم به غير أبناء الأمة العربية**"[3].

على إثر تصاعد الأحداث، سادت الاضطرابات والفتن في المملكة الأردنية مما خلق جو من التوتر، وتنامي قوة التيار القومي الثوري الذي حصل من تأييد حكومة النابلسي،

(1) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص211.

(2)سليمان النابلسي: سياسي أردني، ولد في مدينة السلط عام 1910، درس في جامعة بيروت الأمريكية، بدأ موظفًا في المصرف الزراعي الأردني ثم أصبح مديرًا له سنة 1946 ثم وزيرًا للمالية والاقتصاد 1946-1947، وهو أحد مؤسسي الحزب الاشتراكي الوطني انتهج سياسة موالية لجمال عبد الناصر، أحرز حزبه نجاحًا بانتخابات 1956، أصبح رئيسًا للحكومة الوطنية. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج3، ص234.)

(3) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص211.

وعلى قطاعات واسعة من الشعب الأردني، إضافة إلى توجيهات رئيس الحكومة سليمان النابلسي إلى إقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي، كما قررت حكومة النابلسي تجاهل القوانين السابقة الخاصة بحظر النشاط الشيوعي في الأردن، فأصدرت مشروع قانون يسمح بصدور صحيفة الجماهير الشيوعية ووافقت على فتح مكتب لوكالة "تاس" السوفياتية في الأردن[1]، وكل هذا زاد من مخاوف الملك حسين، حيث دفعت به إلى الإعلان أن هناك مؤامرة للإطاحة بنظام حكمه واغتياله، وفي العاشر من أفريل1957 استقال النابلسي من منصبه كرئيس وزراء، وكلف الملك حسين "**حسين الخالدي**"[2]بمهمة تأليف وزارة جديدة موالية للغرب، حيث كان ذلك في 15 أفريل1957[3]. في حين اعتقد البعض أن محاولة التآمر ضد نظام الملك حسين هو من دبر فكرة مع بعض ضباطه ليتخذ منها ذريعة لتغيير موقفه السياسي ضد مصر وسوريا، وانحيازه إلى جانب المملكة السعودية، وكانت هذه الأخيرة تشك في توجهات عبد الناصر الاشتراكية ونواياه التي تستهدف فرض هيمنته على العالم العربي. بالإضافة إلى كل هذه التطورات اعتبرت بمثابة التمهيد للإعلان عن قبول مشروع إيزنهاور وعلى إثر ذلك تزايدت الجماهير الشعبية خاصة الأردنية، وهددت سوريا بالتدخل في الأردن[4].

(1) م. م. فواز موفق ذنون، " السياسة السوفياتية اتجاه الأردن 1946-1967"، في مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج4، ع3، العراق، 2006، ص230.

(2) حسين فخري الخالدي (1892-1962): سياسي ورجل دولة فلسطيني ثم أردني، ولد في القدس ودرس فيها ثم تخصص في الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت في عام 1950 عينه الملك عبد الله بن الحسين حارسًا للأماكن المقدسة وبعد ثلاث سنوات عين وزيرًا للخارجية الأردنية وعضوًا في مجلس الأعيان وفي 15 أفريل 1957 على إثر إقدام الملك حسين على إقالة وزارة سليمان النابلسي، ألف الدكتور الخالدي وزارة انتقالية. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص 544.)

(3) أندرو راثميل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط والصراع السري على سورية 1949-1961، تر، عبد الكريم محفوظ، ط1، دار سليمة للكتاب، (د ب ن)، 1997، ص ص 173، 174.

(4) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص 228.

ب- تطبيق مشروع إيزنهاور في الأزمة ونتائجها:

على أي حال فإن الأزمة الأردنية أثارت النقاش حول تطبيق مشروع إيزنهاور، غير أن إيزنهاور أصدر تصريحًا أعلن فيه أن استقلال الأردن وسيادته أمران حيويان لاستقرار المنطقة ونشر السلام والأمن فيها، وأعرب عن رغبته في تدعيم الملك حسين وطلب من سوريا ومصر أن تعمد الحكمة والحذر، وأن تتجنب أي عمل من شأنه تصعيد الموقف، واكتسبت هذه التحذيرات أهمية بالإعلان الذي أصدره إيزنهاور عن تحرك بالأسطول الأمريكي السادس بالتوجه شرق البحر الأبيض المتوسط، وإن كان هذا العمل أُتُخِذَ لصالح الأردن والوقوف إلى جانب نظام الملك حسين وتدعيم نظامه والتصدي لخطر الشيوعية الدولية[1].

وعلى اثر ذلك أرسلت الولايات المتحدة مساعدات مادية، بلغت عشرة ملايين دولار للأردن، هنا وضعت نهاية للأزمة الأردنية[2]، وذلك لتنمية إقتصاد البلاد وصون الاستقرار السياسي فيها، حيث وقعت الاتفاقية بين الحكومتين في 27 ماي1957، وقد أصبحت هذه المنحة تقدم إلى الأردن سنويا[3].

وبذلك أثبتت الأزمة أن مشروع إيزنهاور بشأن الشرق الأوسط لم يكن مجرد إعلان أصدرته الحكومة الأمريكية، بل أنها أقدمت على تطبيقه فعليًا أثناء هذه الأزمة، وهو ما أكد على حقيقة هذا المشروع كمشروع دفاعي عن الشرق الأوسط، فعقب الأزمة راسل الرئيس إيزنهاور الملك سعود بن عبد العزيز قائلا: "**إن أحداث الأردن تبين لكل من يريد أن يعرف مدى الأخطار التي قد يتعرض لها بلد مستقل بسبب عملاء الشيوعية الدولية، وقد وضحنا**

(1) بيتر مانغولد، المرجع السابق، ص279.

(2) بهجت قرني، عبد العزيز حمودة، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2004، ص77.

(3) أسعد كاظم جابر الغزي، العلاقات الأردنية اللبنانية: في ظل الأحلاف الاقليمية والمحاور العربية 1953-1967، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت – لبنان، 2015، ص 121.

عزم الولايات المتحدة الراسخ على دعم استقلال البلدان الحرة في الشرق الأوسط وسلامة أراضيها"[1].

2-الأزمة السورية 1957:

جاء تشديد مشروع إيزنهاور على مواجهة الدول التي تسيطر عليها الشيوعية بمثابة تدشين للجهد الأمريكي بإضفاء الشرعية على تدخلها في النزاعات المحلية الشرق الأوسطية كوسيلة لإحكام قبضتها على الدول العربية، وكانت سوريا آنذاك في طليعة الدول التي انطبق عليها مشروع إيزنهاور[2] في كونها المناسبة الهامة الوحيدة التي استخدمت فيها الولايات المتحدة هذا المشروع ليس بصورته التقليدية كسياسة هدفت للإبقاء والمحافظة على الوضع القائم، وإنما بصورة أخرى هدفت إلى التعديل في الوضع القائم الذي لا يتفق مع مصالحها[3].

أ- بداية الأزمة:

كانت بداية الأزمة السورية في النصف الأول من عام1957، حيث تعرضت سوريا للضغوط الخارجية التي أدت بها إلى تكوين مجلس ثوري يضم كل الاتجاهات السياسية في الجيش السوري، إضافة كما ضم هذا المجلس بعض العناصر الشيوعية، وكانت نتيجة تلك الضغوط التي تعرضت لها آنذاك كان من جانب العراق الذي كان لا يزال يتطلع إلى ضم سوريا إلى حلف بغداد[4] إضافة إلى معاناة صادراتها التقليدية كالقمح والقطن والغزل والنسيج وغيرها، من جراء مكافحة قوية في الأسواق الخارجية ضدها من الدول الغربية.

---

(1) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص214.

(2) سعد محيو، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر إلى احتلال العراق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص191.

(3) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص 232.

(4) المرجع نفسه، ص 233.

وعلى اثر هذه الضغوط تدهورت علاقات سوريا بالمعسكر الغربي، وتحسنت علاقاتها بالمعسكر الشرقي خاصة الاتحاد السوفياتي، الذي أعلن عن استعداده لشراء المنتجات السورية[1].

على اثر ذلك أرسل وفدًا إلى موسكو بقيادة "خالد العظم" وزير الدفاع السوري، و"توفيق نظام الدين" رئيس الأركان و"فاخر الكيالي" وزير المالية، حيث كان الغرض من هذه الزيارة اجراء محادثات إقتصادية وعسكرية مع الطرف السوفياتي[2] وقد صدر بيان عن هذه الزيارة في7 أوت1957 تناول عن عقد الاتفاقية بين الطرفين والتي تمت بمقتضاها تقديم المساعدة الإقتصادية والعسكرية لسوريا، وكذلك الدعم المادي، وإرسال بعثة اقتصادية سوفياتية لسوريا. وقد نالت هذه الاتفاقية الرضا داخل الأوساط السورية، وفي نفس الوقت نالت الاهتمام من المعسكر الغربي خاصة من خلال زيارة "خالد العظم" موسكو، والقول بأن الاتحاد السوفياتي ضمن الحماية لسوريا من العدوان. وقد زاد هذا القلق خاصة عندما أدلى "توفيق نظام الدين"، رئيس أركان الجيش السوري، بأن "خروتشوف" قال للوفد السوري بأنه في استطاعة سوريا الاعتماد على الاتحاد السوفياتي، حيث علقت صحيفة "نيويورك تايمز" على ذلك أن الاتحاد السوفياتي يسعى من وراء ذلك إلى توطيد نفسه في منطقة، وأن هذه الاتفاقية التي عقدها مع سوريا تعد أخطر في هذا الاتجاه[3].

ب- رد فعل الولايات المتحدة على الحكومة السورية:

في أوت1957 أصدر وزير الخارجية الأمريكي "دالاس" توجيهات إلى السفارة الأمريكية في دمشق بأن تحاول وبشكل خفي العمل على تشجيع عناصر معارضة لسياسات الحكومة السورية لإحداث انقلاب فيها. وكانت الولايات المتحدة جادة في تدبير هذه المؤامرة

(1) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص215.

(2) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر : من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 2011، ص 165.

(3) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 215، 216.

ضد الحكومة السورية، وتزعم "هواردستون" تنفيذ هذه المهمة باعتباره رئيس فرع المخابرات الأمريكية بدمشق، وكان قرار تنفيذ الخطة في 13 أوت1957 لتتزامن مع عودة الوفد السوري الذي كان يزور موسكو في تلك الفترة، وكانت كل هذه التحركات على علم بها من طرف رئيس الاستخبارات العسكرية السورية "**عبد الحميد السراج**"[1] الذي قرر وضع حدا لهذه المؤامرة[2]حيث في 12 أوت1957 أعلنت الحكومة السورية في بيان رسمي لها عن اكتشاف لهذه المؤامرة التي دبرتها الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم في سوريا.

في اليوم التالي 14 أوت 1957 وصلت العلاقات السورية الأمريكية إلى أسوأ مراحلها حيث طلبت الحكومة السورية بطرد ثلاث من موظفي السفارة الأمريكية بدمشق كونهم أشخاص غير مرغوب فيهم[3] وهم: "هوارد ستون" رئيس فرع المخابرات الأمريكية، و"فرانك جيتون" ضابط المخابرات الأمريكية، و"بوب مولوي" الملحق العسكري الأمريكي.

وردا على ما قامت به الحكومة السورية أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا أعلنت فيه أن كل من الدكتور "فريد زين الدين" سفير سوريا في واشنطن والدكتور "زكريا" السكرتير الثاني للسفارة شخصان غير مرغوب فيهم لذا عليهم مغادرة البلاد[4].

---

(1) عبد الحميد السراج: ولد في 1925 في حماة وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، ثم التحق بالكلية العسكرية في حمص، لعب دورا مهمًا عندما كان رئيسًا للمكتب الثاني (جهاز المخابرات) في الجيش منذ 1955 بالتعاون مع حزب البعث للحيلولة دون وقوع سوريا في شبكة الأحلاف الغربية، تولى منصب وزير الداخلية في الإقليم الشمالي (سوريا) وأسند إليه رئاسة المجلس التنفيذي للإقليم الشمالي. (ينظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ج 10، ص221.)

(2) فهد عباس السبعاوي، العلاقات السورية الأمريكية 1949-1958، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، (د ب ن)، 2013، ص ص 217، 220.

(3) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1986، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1989، ص ص 154، 155.

(4) أديب صالح عبد اللهيبي، المرجع السابق، ص88.

وعقب ذلك حدثت تغيرات جوهرية في مناصب الحكومة السورية خاصة على المستوى العسكري حيث أُستبدل "توفيق نظام الدين" رئيس أركان الجيش السوري وحل محله في 17 أوت "**عفيف البزري**"[1] المشهور بميوله للشيوعية[2].

ج- <u>التخطيطات الأمريكية لتطبيق مشروع إيزنهاور في الأزمة</u>:

بعد كشف المؤامرة الأمريكية على سوريا في 12 أوت1957 قررت الحكومة الأمريكية أن تتوجه نحو خطط جديدة يكون مضمونها المواجهة المباشرة والمكشوفة، ولكن بطريقة تختلف عن سابقيها متمثلة في إثارة جيران سوريا ضدها والعمل على تبديل نظام الحكم فيها، ومن هنا فبعد تعيين البزري رئيسا للأركان، ووصول الأسلحة إلى سوريا، وإرسال ضباط سوفيات لتدريب الجيش السوري، تخوف الغربيون أن الوضع في سوريا غير مستقر، حيث أبلغ وزير الخارجية دالاس الرئيس إيزنهاور أن سوريا على وشك الوقوع تحت السيطرة الشيوعية العالمية[3]. (ينظر الملحق رقم6 ص113) ، وكانت نتيجة ذلك تزايد النفوذ السوفياتي فيها، وبما ينطوي على ذلك من أخطار تهدد المصالح الغربية في المنطقة بما فيها وضع أنابيب البترول التي تنقل البترول العراقي للغرب عبر أراضي سوريا تكون تحت مظلة سيطرة السوفيات، فضلاً على أن سقوط سوريا تحت حكم الشيوعيين يعني ذلك حصار تركيا بالخطر السوفياتي في كل حدودها الشمالية والجنوبية.

(1) عفيف البزري: عسكري وسياسي سوري ولد في صيدا بلبنان 1914، التحق بالجيش السوري 1938، أصبح سنة 1957 رئيسا لأركان الجيش السوري، ورقى إلى رتبة جنرال، أرغم على الاستقالة في 1958. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج4، ص126.)

(2) محمد عبد المولى، المرجع السابق، ص81.

(3) فهد عباس السبعاوي، المرجع السباق، ص224.

رغم كل هذا لم يكن في استطاعة الولايات أن تقف موقف المتفرج من تنامي المد الشيوعي في سوريا، إلا أنها مع ذلك لا تستطيع الاستناد إلى مشروع إيزنهاور على اعتبار أن ما يحدث في سوريا مسألة داخلية لا يوجد مبررًا لكي تتدخل فيها[1].

حيث أوفدت الولايات المتحدة في 28 أوت 1957 لوي هندرسون (ينظر الملحق رقم7 ص116) نائب وكيل الوزارة الخارجية الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط للتباحث مع قادة كل من: العراق وتركيا ولبنان والأردن حول ما يجري في سوريا من خطر، ولتمهيد الطريق أمام تطبيق مشروع إيزنهاور ضد سوريا كان يريد أن تعلن هذه الدول أن هناك خطر يتهددها من سوريا التي تحولت إلى تابع للسوفيات، وهذا من شأنه أن يكون مبررًا للتدخل الأمريكي الواسع على أساس مشروع إيزنهاور[2].

قد خرج هندرسون من خلال هذه الزيارة باتفاق مفاده مبادرة العراق بالهجوم على سوريا، بينما الدول الأخرى تقوم بحشد قواتهم على الحدود السورية، في مقابل ذلك تقوم الولايات بتقديم الدعم العسكري اللازم لهذه الدول، وحمايتها من أي تدخل عسكري تقوم به أي قوة خارجية[3].

د- ردود الفعل المختلفة حول التخطيط الأمريكي لتطبيق مشروع إيزنهاور:

وقد أثارت تحركات هندرسون موجة من التعليقات المهاجمة ضده، فقد اتهمت موسكو الولايات المتحدة بأنها تمهد الطريق لتدخل مباشر في سوريا، وقد زادت القاهرة رأيها في ذلك واعتبرت هندرسون يخطط لعزل سوريا وحصارها، وأن واشنطن تسعى من وراء ذلك لإثارة

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص234.

(2) مشتاق مال الله قاسم، "العلاقات السورية السوفياتية 1953-1961 والموقف السوري من الأحلاف الغربية"، في مجلة ذي قار العلمية، مج10، ع2، العراق، 2015، ص9.

(3) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 218، 219.

القلاقل والصدام بين سوريا وجيرانها ليتيح لها الفرصة لتطبيق مشروع إيزنهاور بذلك أصبح على السوفيات مواجهة التحركات الأمريكية لتطبيق مشروع ايزنهاور بطريقة غير مباشرة[1].

إن الفرصة جاءت في وقتها للتأكيد على دور السوفيات كدولة عظمى لها مصالح في الشرق الأوسط، حيث نددوا بحملة دعائية ضد هذه التحركات التي تقوم بها الدول الموالية للغرب ضد سوريا، كما هددوا بتصعيد حدة المواجهة. وتراجعت مقابل ذلك الدول العربية المجاورة لسوريا عن مواجهتها وذلك في سبتمبر1957، وهكذا فلم يبقى من الدول التي تم الاتفاق معها في مواجهة سوريا إلا تركيا التي حشدت خمسين ألف من جنودها على الحدود مع سوريا[2].

هـ-<u>موقف السوفياتي من تدخل التركي في الأزمة السورية</u>:

وجه رئيس الوزراء "بولغانين" رسالة يناشد فيها الحكومة التركية عدم المشاركة في التدخل المسلح ضد سوريا وحذره من أن تركيا سوف تتعرض لمصائب جمة، إذا واصلت عملها مع الدول الأجنبية، وأن الاتحاد السوفياتي من الممكن أن يتدخل إلى جانب سوريا إذا تعرضت لأي اعتداء من جيرانها خاصة تركيا[3]، وأمام هذه التهديدات جاء الرد من الحكومة التركية لتؤكد فيه على أن التهديد الذي حوته المذكرة السوفياتية لتركيا بخصوص المسألة السورية يخلق من جديد حالة عدم الثقة والطمأنينة بين البلدين، ولقد أكد هذا الرد على أن السياسة التي يتبعها الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط وخاصة بسوريا سوف تؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين، وأن بلاده ليس لديها نية عدوانية تجاه الأقطار المجاورة لها، وعلى أي حال فإن تطورات الأحداث جعلت من الأتراك وحشودهم على الحدود السورية أصل الأزمة[4].

(1) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 218، 219.

(2) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص235.

(3) مشتاق مال الله قاسم، المرجع السابق، ص9.

(4) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 220، 221

أخذ الموقف السوفياتي يزداد اتجاه تركيا، فقد هدد القادة السوفيات أنه في حالة عدم سحب تركيا قواتها من حدود سوريا فإن الاتحاد السوفياتي سوف يستخدم القوة لصالح سوريا ووجه أصابع الاتهام لوزارة الخارجية الأمريكية بأنها تحرض تركيا على مواجهة سوريا خاصة بعدما فشلت في حث الدول العربية على مهاجمتها[1].

و- تطورات الأزمة ونتائجها:

على صعيد آخر قامت وحدات من الأسطول السوفياتي بزيارة ميناء اللاذقية من 19 سبتمبر حتى 2 أكتوبر1957، أعلنت عن مناورات بحرية ضمت وحدات من الأسطول السوفياتي بالبحر الأسود، على رغم ذلك قامت الولايات المتحدة بالتصعيد من حدة الأزمة حينها أكدت فيه أن تركيا عضو في حلف الناتو، وأن الولايات مصممة على تطبيق مشروع إيزنهاور، وحذر دالاس أن أي هجوم على الأراضي التركية يكون في مقابل ذلك ردة فعل انتقامية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية موجهة ضد الأراضي السوفياتية، وبعدها انتقلت هذه المواجهة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حينها أعلن دالاس في 19 سبتمبر 1957 أن تركيا تواجه خطر عسكري من جراء الوجود السوفياتي في سوريا في مقابل ذلك أعلن في اليوم الموالي رئيس الوزراء "جروميكو" أن الإتحاد السوفياتي لا يمكن له أن يقف موقف سلبي اتجاه منطقة ملاصقة لحدوده تتحول إلى بؤرة للصراعات المسلحة[2].

وطلب الاتحاد السوفياتي من الأمم المتحدة تقديم مساعداته لسوريا في حال وقوع عليها عدوان وأنه مستعد للمشاركة بقواته المسلحة ضد أي عدوان على سوريا معلن التزامه بالوقوف إلى جانبها مدينًا كل من تركيا والولايات المتحدة. وبعد كل هذه التطورات انتهت

(1) أحمد نوري النعيمي، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص ص 77، 78.

(2) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص236.

الأزمة السورية، وسحبت الحكومة التركية جميع قواتها من الحدود السورية[1] ولكن لا ننفي حقيقة الدور السوفياتي في إنهاء هذه الأزمة.

ولقد أعلن وزير الخارجية دالاس فيما يتعلق بتطورات الأوضاع في سوريا، بأن الولايات لا ترى ضرورة لتطبيق مشروع إيزنهاور وأنها ستلجأ إلى وسائل تفاوضية أخرى ورأى أن لولا هذا الموقف السوفياتي لاستمرت الولايات في خطتها لتطبيق مشروع إيزنهاور هناك.

وبذلك انتهت الأزمة السورية دون أن تحدث مواجهة عسكرية، واعتبرت موسكو قوة عظمى يحسب حسابها خاصة بعدما قامت بدورًا كاملًا إزاء وقوفها بجانب سوريا، وموقفها الرافض لمحاولة أمريكا تطبيق مشروع إيزنهاور بالشرق الأوسط[2].

3- الأزمة اللبنانية 1958:

أ-بداية الأزمة:

يرجع أصل الأزمة اللبنانية إلى الخلاف الذي نشب بين حكومة الرئيس "كميل شمعون" والمعارضة حول السياسة الخارجية، خاصة عندما نادت هذه الأخيرة بمبدأ الحياد الايجابي، واتجهت الحكومة ناحية الغرب وسلمت بأن الاتحاد السوفياتي يهدد الشرق الأوسط، ولذلك فإن قبول المساعدات الأمريكية في إطار مشروع إيزنهاور أمر ضروري، وبالفعل قبل لبنان المشروع، وصدر بيان مشترك عن ذلك، وأخرج هذا البيان لبنان عن السياسة التي تبناها الميثاق الوطني عام 1943، الذي أقر عدم الاستعانة بالقوى الخارجية، وعلى إثره حدثت معارضة لنظام كميل شمعون باستبعاده عن الحكم وبصدور بيان رسمي يعلن عن امتناع البلاد عن الاشتراك في الأحلاف العدوانية [3].

(1) فهد عباس السبعاوي، المرجع السابق، ص240، 241.

(2) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 224، 225.

(3) المرجع نفسه، ص ص 225، 226.

وقد تصاعدت حدة الصراع بين المسيحيين من أنصار الرئيس كميل شمعون الموالين للغرب وبين المسلمين الموالين للتيار القومي الناصري، وقد زادت من حدة الصراعات أكثر ما أشيع عن رغبة الرئيس شمعون إدخال تعديل على الدستور اللبناني تمهيدًا لتجديد انتخابه مرة ثانية، وقد واكبت تلك التطورات الإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية في لبنان والتي كانت من المقرر أن تجرى في جويلية 1958. ولقد اكتسبت تلك الانتخابات أهمية بالغة خاصة عندما تحالف المسلمون السنيون مع المسيحيين المعارضين لشمعون عشية الانتخابات التشريعية مكونين ما عرف **بجبهة الاتحاد الوطني**[1] لمناقشة الانتخابات التشريعية، إلا أن نتائج الانتخابات أسفرت في النهاية عن استبعاد أعضاء جبهة الاتحاد الوطني، مما أعطى فرصة ثانية لفكرة تعديل الدستور لإتاحة الفرصة أمام شمعون للبقاء في الرئاسة.

في هذه الأثناء كان قد تم الإعلان عن قيام **الجمهورية العربية المتحدة**[2] الأمر الذي شكل دعمًا سياسيًا ومعنويًا وعسكريًا لقوى المعارضة اللبنانية لحكومة شمعون، واجتمع زعماء المعارضة اللبنانية في5 ماي 1958 في سوريا واتفقوا على معارضة تعديل الدستور[3].

ب- <u>تطور مجريات الأزمة</u>:

وازداد من حدة المواجهة اغتيال الصحفي اللبناني "نسيب المتنبي" أحد الصحفيين الموالين للتيار الناصري في الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم 8 ماي 1958 عندما

(1) جبهة الإتحاد الوطني: نشأت هذه الجبهة بغرض مناهضة سياسة الحكومة اللبنانية والعودة بالبلاد إلى مبادئ الميثاق الوطني 1943 وأهدافه، وضمت الجبهة زعماء كبارًا من المسيحيين والمسلمين. (ينظر: إميل الغوري، صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق، مطابع فتى العرب، دمشق، 1958، ص159.)

(2) الجمهورية العربية المتحدة: هو الاسم القومي لدولة الوحدة بين "جمهورية مصر" و"الجمهورية السورية"، والتي أعلن عن قيامها في الأول من فيفري 1958، والذي بدأ بعد التقارب بين الحركة الثورية العربية في المشرق بقيادة حزب البعث والرئيس عبد الناصر في مصر، في 21 فيفري انتخب عبد الناصر رئيسا لها، في 5 مارس صدر دستورها المؤقت، أصبحت تعرف الجمهورية العربية المتحدة. (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج2، ص92.)

(3) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص ص 259، 260.

كان عائدًا إلى منزله من جريدة التلغراف، وهنا تحولت الأزمة إلى **حرب أهلية**[1]، وأعلنت جبهة الاتحاد الوطني إضرابًا على فقدانه. وفي اليوم الموالي بدأت الاشتباكات المسلحة بين الجيش اللبناني من جهة والمسلحين المعارضين لشمعون من بينهم "**كمال حنبلاط**"[2] من جهة ثانية، وطالبت الجبهة باستقالة شمعون وامتدت هذه الصدامات المسلحة إلى بيروت والجنوب وغيرها وكان صراعًا سياسيًا بامتياز، وأخذت الجمهورية العربية بدورها في إزكاء حدة المعارضة بتزويد جبهة الاتحاد الوطني بالسلاح والمال لإسقاط حكم شمعون واستمرت الاضطرابات خمسة أشهر في لبنان[3].

أمام هذا الخطر والمعارضة الحادة دفعت بكميل شمعون يندد بأن هناك خطر يهدد كيان لبنان من الخارج واتهم بأن الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) هي التي تساعد في القوى الوطنية المعارضة ضده، وعليه فإن هذا الخطر لا يمكن تجنبه إلا بالتحالف مع الغرب وأن الحامي الحقيقي للبنان هو مشروع إيزنهاور[4].

نتيجة لذلك قدمت الحكومة اللبنانية في 21-22 ماي 1958 شكوى (ينظر الملحق رقم8 ص118) إلى كل من جامعة الدول العربية ومجلس الأمن، حيث تقدمت الأولى بحلًا وسطا فرفضت الحكومة اللبنانية هذا الحل وبذلك فشلت المساعي العربية.

---

(1) الحرب الأهلية: يطلق على الصراعات المسلحة التي تقع بين مواطنين لنفس الدولة، الشرط الوحيد الممكن هو الانتماء لنفس الدولة، حيث تقع الصراعات. (ينظر: فيصل جلول،"عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان: محاولة في تحديد دور العناصر الداخلية والعناصر الخارجية في الأزمة اللبنانية"،في مجلة السياسة الدولية، ع 8، القاهرة، 1985، ص9.)

(2) كمال حنبلاط: ولد في 6 ديسمبر 1917 بالمختارة، وقد قال فيه ميخائيل نعيمة: هو رجل يدهشك منه تعدد نزعاته واتجاهاته ونشاطاته فهو في صميم السياسة اللبنانية والعربية، وهو مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي. (ينظر: نيقولا زيادة، لبنانيات تاريخ وصور، د ط، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1992، ص 137.)

(3) على محافظة، بريطانيا والوحدة العربية 1945-2005، د ط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2011، ص175.

(4) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006، ص151.

أما مجلس الأمن فقد انقسمت دول أعضاءه إلى فريقين، فريق يؤيد لبنان ويرى ضرورة اتخاذ إجراءات مباشرة (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، العراق) وفريق رفض إدعاءات لبنان.

فأعلن الاتحاد السوفياتي أن الهدف من شكوى لبنان هو التمهيد للتدخل الغربي في شؤونه الداخلية، وقرر مجلس الأمن تكوين لجنة رقابة تابعة للأمم المتحدة[1] إلا أن التحقيقات التي أجرتها اللجنة أسفرت في النهاية عن عدم وجود دليل واحد يدين الجمهورية العربية المتحدة، وثارت ثائرة الحكومة اللبنانية على المراقبين واتهمتهم بالتحيز[2].

ج- تفاقم الأزمة:

صرح "شارل مالك" بأن الموقف بلبنان أصبح خطيرًا، وأن زمام الأمور قد أفلتت من يد الحكومة اللبنانية وأن نجاح المعارضة معناه إضعاف النفوذ الغربي بالشرق الأوسط بكامله خاصة العراق، وعقب هذا التصريح أكد شارل مالك على أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب لبنان في كفاحه من أجل استقلاله ووحدته، وأكد بدوره أنه سيظل على اتصال بالحكومة الأمريكية في شأن طلب حكومته إرسال جنود أمريكيين لبلاده، بالفعل حينما وصلت خطورة الموقف أرسل شمعون في 14 جويلية 1958 للحكومة الأمريكية طالبًا تدخلها من خلال إرسال قواتها لنجدة الحكومة اللبنانية خلال 48 ساعة، وإلا الوضع سينفجر[3].وكان الرأي في واشنطن مجمعًا على أن التدخل المسلح قد تكون له مضاعفات اقليمية من شأنها أن تضر بالمصالح الغربية. ولم يكن إيزنهاور ولا وزير خارجيته، جون فوستر دالاس على استعداد للمخاطرة لمواجهة مصر وسوريا في شأن لبنان[4].

(1) محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر: القسم الأول الهلال الخصيب، د ط، (د د ن)، القاهرة، 1990، ص253.

(2) شادي عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية، (د د ن)، (د ب ن)، 2002، ص331.

(3) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص230.

(4) محمد المجذوب، التاريخ السياسي للوطن العربي، ط1، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، 2012، ص222.

غير أن الموقف سرعان ما تغير إثر حصول انقلاب في العراق في 14 جويلية ونجاحه برئاسة "**عبد الكريم قاسم**"[1] وعلى اثر هذا النجاح أعلنت الحكومة العراقية تحالفها مع مصر وسوريا[2].

د-التدخل الأمريكي لتطبيق المشروع:

أمام هذا الوضع أعلن الرئيس إيزنهاور بأنه مفوض من قبل الكونغرس باستخدام القوات المسلحة لرد كل عدوان يقع على أي دولة من دول الشرق الأوسط وذلك بمقتضى مشروع إيزنهاور وهو ما يعني تطبيق هذا المشروع على الوضع في لبنان[3].

لقد خشيت إدارة إيزنهاور من تلك التطورات التي ستهب على استقرار المنطقة وانهيار أنظمة الحكم الموالية للغرب في كل من لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية، وبالتالي ستؤدي هذه الأحداث إلى تهديد النفوذ الغربي والأمريكي في المنطقة[4].

بالفعل في 15جويلية1958 استجابت الحكومة الأمريكية، وقام الرئيس إيزنهاور بإنزال القوات البحرية على الشواطئ اللبنانية[5](ينظر الملحق رقم10 ص120)، مبررة بذلك بأنه إجراء اتخذ بناءًا على طلب الحكومة الشرعية للبنان، واستندت إلى تطبيق المادة 51 بعد أن عجز مجلس الأمن والمراقبون الدوليون عن فعل شيء إزاء شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة، وهكذا تم التدخل الأمريكي في لبنان[6].

---

(1) عبد الكريم قاسم(1914-1963): هو رئيس مجلس الوزراء والحاكم الفعلي في العراق خلال فترة 1958-1963، قاد ثورة العراق التي اندلعت في 14 جويلية 1958 والتي راح ضحيتها الملك فيصل الثاني وكل أقاربه ومن تعاون معه في حكومته، ثم رقى إلى رتبة فريق في 1963 بعد شهر من ترقيته قامت ثورة عسكرية أطاحت به وبحكومته وأعدم رميًا بالرصاص. (ينظر: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، د ر ص.)

(2) روزانا بومنصف، لبنان في سياسة واشنطن الشرق أوسطية، د ط، (د د ن)، لبنان، 2007، ص13.

(3) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص231.

(4) روزانا بومنصف، المرجع السابق، ص13.

(5) طاهر شاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة أريحا، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص58.

(6) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 231، 232.

أمام هذا الوضع أخذ الاتحاد السوفياتي يصعد الموقف، ففي 16جويلية أصدرت الحكومة السوفياتية بيانًا نددت من خلاله بالتدخل الأمريكي وذكر البيان أن سبب التدخل هو هيمنة الدول الغربية على حقول البترول في الشرق الأوسط، وقد نددت صحيفة البرافدا الناطقة باسم الحكومة السوفياتية أن إنزال الولايات المتحدة قواتها في لبنان معتبرة إياه عمل حربي وعدوان مكشوف، وهددت بأنه ما لم تسحب الولايات المتحدة قواتها من لبنان فإن المتطوعين من الاتحاد السوفياتي سيتوجهون إلى الشرق الأوسط[1].

في 13 أوت 1958 تحدث إيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدًا على أن تلبية بلاده لمطلب لبنان إنما كان لتعرضها لأخطار أثيرت من الخارج، وأعلن أن جلاء القوات الأمريكية من لبنان مرهون بطلب الحكومة اللبنانية[2].

هـ- ردود الفعل حول التدخل الأمريكي ونهاية الأزمة:

ندد وزير الخارجية السوفياتي "أندريه جروميكو" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط، أكد أن الولايات تعرقل الجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى بالأمم المتحدة، وأن الاحتلال العسكري للبنان هو مثل لتطبيق مشروع إيزنهاور العدواني وأن الاتحاد السوفياتي أمام هذا الخطر قريب من حدوده لا يمكن السكوت عليه، وفي نهاية خطابه تقدم بمشروع قرار بناءًا على تعليمات حكومته يطالب بسحب القوات الأمريكية فورًا، وتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بدعم جهاز المراقبين الدوليين بلبنان، وبعدها توافدت عدة مشاريع بشأن قرار إنهاء الأزمة[3].

إلا أن المشروع الذي أقر هو المشروع المقترح من الدول العربية بعد أن أقدمت الدول العربية عليه لحل الخلاف في 28 أوت 1958، حيث تمت الموافقة عليه بشكل جماعي وكانت الولايات المتحدة قد سحبت قوة عسكرية قوامها 1800 جندي أمريكي.

(1) إياد طارق العلواني، المرجع السابق، ص ص 177، 178.

(2) إميل الغوري، المرجع السابق، ص176.

(3) سيد محمد عبد العال، المرجع السابق، ص ص 241، 243.

لقد واجه لبنان أزمة محلية وإقليمية سويت بحلول وسط داخلية وإقليمية[1] شملت إزاحة الرئيس شمعون وانتخاب الجنرال "**فؤاد شهاب**"[2] رئيسا للجمهورية[3]، بحلول 25 أكتوبر 1958 انسحبت القوات الأمريكية بدون أن تطلق إطلاقة واحدة [4].

وأعقب ذلك انسحاب لبنان من مشروع إيزنهاور بإعلان الحكومة رسميا في ديسمبر 1958 رفضها هذا المشروع وعزمها الانضمام إلى الصف العربي[5].

والحقيقة أن انسحاب القوات الأمريكية من لبنان دليلا على تصدي السوفيات لتطبيق مشروع إيزنهاور وفشل الولايات في الوصول إلى مبتغاها من تطبيقه في لبنان والأردن وسوريا التي فشلت فيه.

ثانيا: أسباب فشل المشروع وتقييمه:

1- أسباب فشل المشروع:

من الأسباب التي أدت إلى فشل مشروع إيزنهاور في تحقيق أهدافه المرجوة هي كالتالي:

- إن سوء اختيار توقيت الإعلان عن المشروع كان أهم أسباب فشله، فقد تم الإعلان عنه بعد فترة وجيزة من وقوع العدوان الثلاثي على مصر، والذي وقف الاتحاد السوفياتي إزاءه موقف التأييد لإرادة الشعب العربي واستقلاله وسلامة أراضيه[6].

---

(1) إياد طارق العلواني، المرجع السابق، ص180.

(2) فؤاد شهاب(1902-1973):عسكري وسياسي لبناني، ولد في غزير كسروان بلبنان، التحق بالمدرسة الحربية بدمشق، وأكمل علومه العسكرية في باريس، في 1958 انتخب رئيسا للجمهورية بعد كميل شمعون، فقام بدور توفيقي بين أنصار شمعون وخصومه في فتنة 1958.(ينظر: سعد سعدي، وليد هندو، معجم الشرق الأوسط: (العراق، سوريا، لبنان فلسطين، الأردن)، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1998، ص250.)

(3) إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2000، ص ص 147، 148.

(4) ياسين محمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص222.

(5) إياد طارق العلواني، المرجع السابق، ص181.

(6) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص 285.

– تجاهل مشروع إيزنهاور أسباب النزاع العربي الصهيوني وجوهرة قضية فلسطين، فنجح مؤقتًا في تثبيت الوضع الراهن في المنطقة وأخفق في حل قضية فلسطين، ونجم عن هذا التجاهل تزايد التقارب العربي السوفياتي وبالمقابل توثق التقارب الإسرائيلي الأمريكي الذي تجلى بالدعم الأمريكي للكيان الصهيوني دبلوماسيًا واقتصاديًا وعسكريًا بداعي موازنة السلاح الذي اشترته بعض الدول العربية من الكتلة الاشتراكية للدفاع ضد الغزو الصهيوني والإمبريالية الداعمة له[1].

– سوء فهمه للمشاكل الإقليمية وكذلك نظرته الخاطئة لقوة التهديد الشيوعي، فإن عدم الاستقرار في المنطقة لم يكن يرجع إلى الاتحاد السوفياتي في حين يعود التهديد الحقيقي المتمثل في الكيان الصهيوني، ولذا فلم يكن من المقنع للدول العربية الحديث عن خطر مزعوم مع ترك التعرض للخطر الداهم المحدق بهم فعلا (إسرائيل)[2].

– إن اعتماد مشروع إيزنهاور على أسلوب التدخل العسكري لدعم دول المنطقة التي تطلب حكوماتها ذلك الدعم، معناه لم يكن من الممكن تطبيق مشروع إيزنهاور إلا للدفاع عن الدول الموالية للولايات المتحدة بالفعل دون غيرها، وبمعنى آخر كان القصد من مشروع إيزنهاور هو الإبقاء على الوضع القائم، وهي سياسة من الخطأ تبنيها في مثل تلك الظروف التي كانت فيها قوى المنطقة الرئيسية مصر وسوريا والعراق فيما بعد خارجة عن نطاق النفوذ الغربي، وأقرب ما تكون إلى جانب المعسكر الشرقي، وبصورة أخرى كان من الأفضل للولايات المتحدة السعي لاستقطاب هذه الدول إلى جانبها بمختلف الوسائل بدلا من استعدائها لما يشكلونه من ثقل سياسي كبير في المنطقة[3].

– في الوقت الذي كان بإمكان الولايات المتحدة اعتمادها على القوى القومية في العالم العربي كحاجز في وجه التغلغل السوفياتي في المنطقة والنظر إلى ذوي الاتجاهات

(1) أحمد المرعشلي، عبد الهادي هاشم وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، 11مج، ط1، هيئة المؤسسة الفلسطينية للنشر، دمشق، 1984، مج1، ص 333.

(2) موسى مخول، المرجع السابق، ص 120.

(3) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص285.

الاستقلالية أو الحيادية على أنهم موالون للسوفيات، قد أدى إلى فشل الولايات المتحدة في كسب تأييد التيار القومي العربي الذي قلل من فعالية ذلك المشروع بدرجة كبيرة، والذي استقطبه الاتحاد السوفياتي في تثبيت دعائم وجوده في المنطقة[1].

– إن ارتكاز مشروع إيزنهاور على أسلوب التدخل العسكري عند الاقتضاء، وما صاحب تطبيقاته من اللجوء إلى عمليات استعراض القوة إلى جانب الولايات المتحدة، ولاسيما من خلال استخدام الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، أدى إلى إثارة المشاعر الوطنية لدى الشعوب العربية حديثة الاستقلال التي نددت بدبلوماسية البوارج التي أثبتت فشل تجربتها أثناء وقوع العدوان الثلاثي على مصر[2].

2– تقييم المشروع:

– إن مشروع إيزنهاور قد أدخل منطقة الشرق الأوسط ككل في دائرة اهتمام السياسة الأمريكية باعتبار أن تلك المنطقة تمثل مصلحة حيوية للأمن الإقليمي القومي الأمريكي ولمصالح العالم الغربي ككل.

– زاد مشروع إيزنهاور من الالتزامات والتعهدات الأمريكية تجاه حلفاء الغرب في المنطقة حيث لم يقتصر على مجرد تقديم الدعم الإقتصادي وإنما تعدى ذلك إلى الإعلان عن استعداد الولايات المتحدة للجوء إلى استخدام القوة المسلحة وأسلوب التدخل العسكري لدعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها في المنطقة، وفي مواجهة أي عدوان أو تهديد شيوعي تتعرض له[3].

(1) كميل حبيب، الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2012، ص65.

(2) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص286.

(3) المرجع نفسه، ص281.

– إن إعلان هذا المشروع من جانب الولايات المتحدة دليل إصرارها على انتهاج سياسة ايجابية مستقلة عن الأمم المتحدة بعيدة عن القيود التي تفرضها على تحركاتها وتطلعاتها إلى بسط نفوذها على العالم تحت ستار الدفاع الجماعي[1].

– إن المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول المنطقة التي تطلب تلك المساعدات بمقتضى هذا المشروع لم يكن معنى ذلك تقديمها دون مقابل أو قيد أو شرط، فغالبًا ما تستخدم أداة العون الإقتصادي من جانب الولايات المتحدة لممارسة نوع من الضغط السياسي، حيث تكون المعونات مشروطة بشروط سياسية[2] وأن هذه المساعدات عن طريقها تجد المصالح الإمبريالية منفذًا لها لتهجير رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق هيمنتها الإقتصادية والعسكرية، وفي الحقيقة هي لا ترغب في تطوير الإقتصاد والمستوى المعيشي للشعوب الأخرى. أما فيما يخص المبلغ المقدم للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الذي بلغ مقداره 200 مليون دولار في حقيقة الأمر مبلغ لا يكفي تلك الدول التي هي في أمس الحاجة إلى المشاريع الإنتاجية الضخمة التي تؤدي إلى رفع مستواها الإقتصادي والاجتماعي والثقافي، بل يصرف وينفق على المشاريع التي لا تنتج كبناء القواعد العسكرية والمطارات والطرقات العسكرية وغيرها[3].

– إن مشروع إيزنهاور الذي قصدت به الإدارة الأمريكية حماية النظم المحافظة الموالية للغرب في المنطقة من تهديد التيار القومي، لم يؤدي إلا لمزيد من إثارة ذلك التيار القومي ضد السياسية الأمريكية وحلفائها في المنطقة ودفعه نحو مزيد من الانحياز إلى جانب السوفيات، كما أدى إلى تعريض تلك النظم الموالية للغرب إلى هزات عنيفة، فقد انهار الحكم الملكي في العراق كما مرت النظم الحاكمة في كل من الأردن ولبنان بأزمات كادت تعصف

(1) محمد محمود السروجي ، المرجع السابق، ص357.

(2) إبراهيم نوار، "المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي"، في مجلة السياسة الدولية، ع 66، القاهرة، 1981، ص ص 72، 73.

(3) بدر الدين سباعي، الحرب والشعوب، د ط، (د د ن)، القاهرة، 1958، ص ص 148، 152.

باستقرارها، وقد أدت كل تلك التطورات إلى تراجع النفوذ الغربي في المنطقة بدرجة كبيرة بينما تدعمت قوة التيار القومي بزعامة عبد الناصر[1].

– إن السلام الذي تحدث عنه إيزنهاور فهو في حقيقته أسلوب يلجأ إليه لتغطية حقيقة ما ينطوي عليه مشروعه[2].

– إن الافتراض الذي قام عليه مشروع إيزنهاور بأن المصلحة القومية للولايات المتحدة تبرر التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة، فقد أكدت الأزمة اللبنانية على أن هناك قيودًا على اللجوء إلى أسلوب التدخل العسكري، وأن هناك حدودًا يتعين أن تلتزم بها القوتان حين تدركان أن الأمر قد اقترب من مستوى الصدام المباشر بينهما، ولعل ما يثبت صحة ذلك أن إيزنهاور قد أصدر تعليماته إلى قوات التدخل في لبنان بأن يقتصر تدخلها على مجرد الاستيلاء على المطارات والعاصمة بيروت دون بقية الأراضي اللبنانية، وذلك عكس ما نصحت به هيئة الأركان الأمريكية في محاولة من جانبه للحد من التورط الأمريكي في لبنان[3].

– يعتبر مشروع إيزنهاور مبرر لترسيخ مركز القوات الأمريكية في الشرق الأوسط وأيضا لمساندة إسرائيل في إدارتها للصراع العربي، وفي مواجهة الحركة القومية بقيادة مصر وسوريا.

فقد جلب مشروع إيزنهاور إلى المنطقة العربية حالة من الانقسام والتشتت بين من أيده وبين من رفضه على اعتبار أن بعض العرب وقفوا موقف الحياد من الحرب الباردة، والنصف الآخر رفض اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ أمريكية سوفياتية في المنطقة، وأدى ذلك إلى إيجاد محورين: المحور الأول يمثل أنظمة الحكم التقليدية التي كانت بحاجة إلى

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص282.

(2) بدر الدين سباعي، المرجع السابق، ص ص 148، 149.

(3) ممدوح محمود مصطفى منصور، محمد طه بدوي، المرجع السابق، ص283

الولايات لتثبت حكمها (الخليج)، والمحور الثاني الذي يمثل الأنظمة الجديدة التي ظهرت في مطلع الخمسينات (مصر وسوريا)، والتي تبنت مفهوم القومية العربية[1].

من هنا يتضح لنا أن مشروع إيزنهاور استطاع أن يخلق جوًا من الفرقة بين البلدان العربية، فالسعودية والأردن أنهتا تحالفهما مع مصر وسوريا، وهكذا انفرط العقد الرباعي إلى بلدان مؤيدة للمشروع وأخرى معارضة له، كما كان للولايات المتحدة دور في إشعال الخلافات بين البلدان العربية، فقد كان لاستخباراتها الدور الرئيسي في الإيقاع بين الرؤساء العرب، وعبد الناصر[2].

وفي الأخير نستنتج أن ظروف منطقة الشرق الأوسط خلال عامي 1957-1958 كانت قد أتاحت الفرصة للمشروع كي يوضع موضع التنفيذ، ذلك أن النشاط الشيوعي بالمنطقة والتيار الناصري الذي كان يدعو للبعد عن الأحلاف الغريبة، وتطور العلاقات السوفياتية، ونجاح الثورة العراقية التي اتهمت بأنها شيوعية الفكر والتنفيذ.

من خلال هذه التطورات خشية تهدم العروش وذهاب السلطان في ظل وجود معارضة داخلية تعتنق القومية العربية المعارضة للسيطرة الغربية، وفي ظل القلق من التهديد السوفياتي، كل هذا أعطى الفرصة للولايات المتحدة كي تضع مشروع إيزنهاور موضع التنفيذ تحت مظلة تهديد الشيوعية الدولية للمنطقة، إلا رغم ذلك لم يحقق النجاح الذي كانت ترجوه إدارة إيزنهاور وذلك أنه جاء في مرحلة حاسمة من تاريخ المنطقة شهدت فيها تحولات كبرى وتوجهات قومية، بالإضافة إلى وقوف السوفيات له لحيلولة دون وضعه موضع التنفيذ، وقد أدى ذلك إلى فشل الولايات في كسب تأييد التيار القومي العربي.

(1) منال أحمد إبراهيم دغلاوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، رسالة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة بيرزيت، كلية التاريخ، 2007، فلسطين، ص ص 13، 14.
(2) محمد علي حلة، المرجع السابق، ص 300.

الخاتمـــة

من خلال محاولة عرض وتحليل موضوع البحث الموسوم بـ: مشروع ايزنهاور 1957 في منطقة الشرق الأوسط توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن استخلاصها على النحو التالي:

- اسفرت السياسة الأمريكية ما بين عامي 1947-1957 وجهان، تمثل الأول في تدعيم القوة العسكرية وتطورها بحيث تجابه أي تهديد أو مغامرة سوفياتية، أما الوجه الثاني فهو مد يد المعونة للعالم غير الشيوعي الذي لا يخضع للتوسع السوفياتي ومساعدة شعوبه من الناحية الإقتصادية والإجتماعية وهذا ما تجلى بشكل أكثر وضوحًا بصورة مشاريع أمريكية المتمثلة في مشروع ترومان ومارشال1947 ومشروع ايزنهاور1957، الذي توجهت سياسة كل منهما إلى فرض النفوذ الأمريكي وبسطه على مناطق من العالم.
- لقد لعب الموقع الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط خاصة في أيام الحرب الباردة دورًا مميزًا ومهمًا في أبرز الأحداث وجعله طرفًا فاعلًا وأساسيًا بين القطبين (الولايات المتحدة، الإتحاد السوفياتي) باعتباره ساحة تنافس بين الطرفين وكتلة إقتصادية ذات وزن خاصة مع شق قناة السويس واكتشاف النفط المادة الحيوية للاقتصاد، وجزءًا من قضية الدفاع الشامل ضد الإتحاد السوفياتي هذه الأخيرة حسب زعمهم.
- إن أزمة السويس 1956 كانت بداية حقيقية للسعي للإيجاد دور رئيسي أمريكي للمنطقة وجاء مشروع ايزنهاور كنتيجة لطبيعة الأوضاع السياسية في المنطقة، وكان هذا المشروع صياغة جديدة متكاملة لسياسة أمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط وتحول جوهري في الفكر الإستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد أزمة السويس.
- إن مشروع ايزنهاور قد ولد من مفهوم مشروع ترومان ومشاريع الأحلاف الفاشلة التي رسمتها السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، لهذا طرح مشروع ايزنهاور للتعويض عليها لإعادة تعويم السياسة الأمريكية الثابتة تجاه المنطقة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها

في ضوء إستراتيجية مرسومة سلفًا، فمشروع ترومان كان يلزم القوات الأمريكية بالدفاع عن المناطق المجاورة بصورة مباشرة لحدود الإتحاد السوفياتي، لكن مشروع ايزنهاور ألزم القوات الأمريكية بالدفاع عن الدول التي تواجه التهديد في منطقة حيوية بالنسبة للعالم الحر كالشرق الأوسط.

- إن استجابة الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ إستجابة شابها الكثير من التردد لكون صياغة المشروع والسياسة الجديدة إزاء المنطقة تعتبر حدًا فاصلًا ونقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.
- لقد كانت استجابة الحكومات العربية للمشروع من جوانبه الإقتصادية استجابة جيدة لحاجاتها للمساعدات، لكن أي تقبل شعبي لم يحصل عليه المبعوث الأمريكي ريتشاردز خاصة في سوريا ومصر بسبب المد القومي، ويمكن القول أن ردود الأفعال الشعبية كانت حادة جدا إزاء المشروع.
- لعبت الدعاية السوفياتية المضادة دورًا مهمًا في إثارة المشاعر ضد المشروع، وكانت دون شك أحد الأسباب في إضعاف السياسة الأمريكية الجديدة، وفي تردد البعض من القيادات العربية في الإعلان عن تقبل المشروع.
- إن النوايا التي كانت تتحدث عنها الولايات نزلت بها إلى حيز التطبيق متجسدة في ثلاث أزمات والتي اعتبرتهم الولايات في نظرها أنها أثبتت للعالم عامة ولدول الشرق الأوسط خاصة أنها تساعدهم دون شرط من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها التي تدعو له، ولكن كل ذلك كان العكس جاءت لتأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والحد من النفوذ الشيوعي فيها وعليه فإن إدارة ايزنهاور ودالاس تختلف عن الإدارات السابقة لقد جاءت بالكلام الفعلي الجاد، لكن في مقابل ذلك حال دون نجاحها المتوقع من خلال الدور الذي لعبه الإتحاد السوفياتي في صد المحاولات الأمريكية لتطبيق مشروع ايزنهاور هناك.

- إن القاعدة الرئيسية لسياسة الغرب في المنطقة هي العمل على إبقاء الدول العربية ضعيفة ومقسمة ومعتمدة عليهم لكي يسهل السيطرة عليها وتسخيرها لتحقيق أهداف ومطامع الإمبريالية ومن معهم في نظريتهم الخاطئة للشعوب الأخرى، وهذا ما طمعت في تحقيقه عن طريق هذا المشروع.
- تميز المشروع الأمريكي بميزتان، أولًا تصميم الرئاسة الأمريكية وعزمها الجاد على استخدام الدعم العسكري لردع أي اعتداء شيوعي على أي قطر من أقطار المنطقة حسب طلبه، أما الميزة الثانية فهي توسيع الدعم الإقتصادي والعسكري لرفع قوة مقاومة التدهور على أيدي أنصار الشيوعية من الداخل.
- وخلاصة القول أن البرنامج السياسي الجديد المتمثل في مشروع ايزنهاور الذي وصفته الولايات المتحدة هذه المرة شكل خلاصة السياسة الخارجية في عهد إدارة ايزنهاور بخصوص التوجه الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط، أي جاء ذلك المشروع تتويجًا للجهود الأمريكية المبذولة إزاء المنطقة بغرض إخضاعها والسيطرة عليها، لكن القذيفة التي أطلقها المعسكر الغربي بمدفعية أمريكية على المخيم العربي فشلت في تسديد سهام خطتهم الشريرة وإصابة هدفها المنشود في استعادة مركز الغرب في الشرق الأوسط عن طريق ذلك المشروع، وقد أثبت هذا الأخير الذي كان يهدف إلى إبعاد السوفيات عن الشرق الأوسط، جاء بنتائج معكوسة فأصبح الإتحاد السوفياتي ما بين عامي 1958-1959 القوة المسيطرة في المنطقة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01:

صورة الرئيس الأمريكي هاري ترومان خلال توليه منصب الرئاسة

(1945-1953)

المصدر: ايناس سعدي عبد الله، دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية، المرجع السابق، ص41.

الملحق رقم02:

صورة وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال خلال فترة توليه منصب الوزير

(1947-1949)

المصدر: ايناس سعدي عبد الله، المرجع السابق، ص84.

الملحق رقم 03:

صورة توضح موقع الشرق الأوسط في العالم

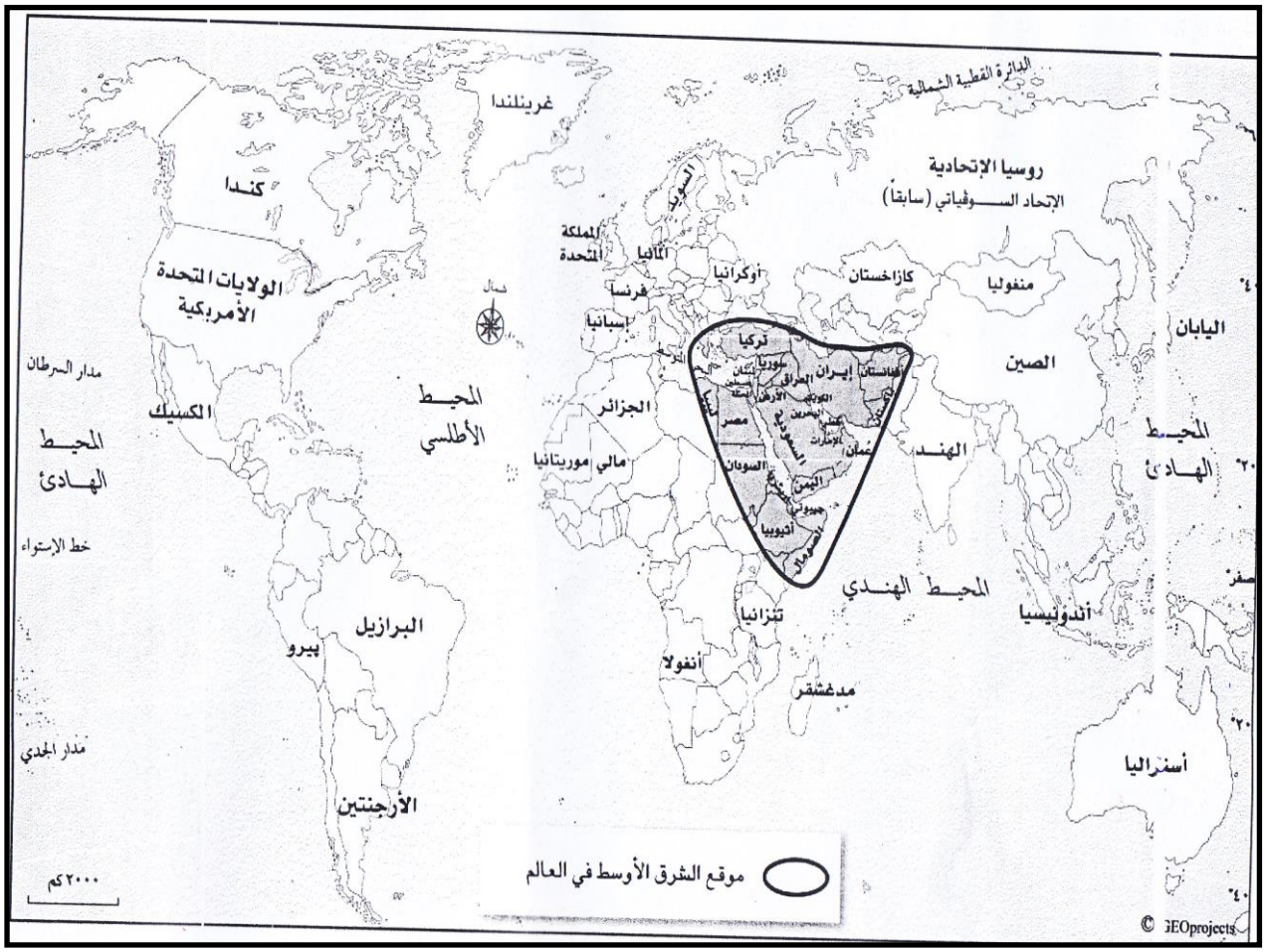

المصدر: علي وهب، المرجع السابق، ص 60.

الملحق رقم 04:

صورة الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور خلال فترة توليه منصب الرئاسة

(1953-1961)

المصدر: رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية، ط19، دار العلم للملايين للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2002، ص 335.

الملحق رقم 05:

مقتطفات من رسالة الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور إلى الكونغرس الأمريكي في 05 جانفي 1957.

لعلي أولاً أستطيع أن أعبر عن تقديري العميق لكرمكم البالغ في إتاحة الفرصة لأتحدث إليكم عن مسألة أعتقد أنها ذات أهمية كبيرة لبلادنا.

سأستهل رسالتي هذه باستعراض الموقف الدولي العام: هناك آمال عالمية نسلم بها كما توجد مسؤوليات عالمية أيضاً يجب القيام بها لتأمين الحرية بما فيها من حريتنا نحن.

وللشرق الأوسط وضع خاص، حيث أشعر أنه من الضروري الآن أن أستعرضه أمامكم. قبل ذلك يجب أن نذكر أنفسنا، أن عملنا القومي الأساسي في الشؤون الدولية هو دائماً السلام، السلام العالمي القائم على العدالة ويجب أن يسود مثل هذا السلام جميع أجزاء العالم. علينا أن نفاوض كل أمة صغيرة كانت أو كبيرة بنية طيبة متبادلة وبصبر وحزم لايجاد تفاهم أكثر بيننا.

وبالإضافة إلى هذا التفاهم تجب تنمية الثقة اللازمة، وتعمل حكومتنا ليل نهار لاعلاء شأن هذه هذه الأهداف ولكن إلى أن تكلل جهودنا بالنجاح وفي سبيل تأمين الوجود السليم لجميع الأمم، فإن مصلحة السلام تتطلب منا أن نكون دائماً متيقظين ومتنبهين وأقوياء.

لقد بلغ الشرق الأوسط مرحلة جديدة وصعبة في تاريخه الهام والطويل ومرت قرون طويلة على دول هذه المنطقة دون أن تتوصل إلى الحكم الذاتي ومارست الشعوب الأخرى سلطتها في المنطقة، وبقي أمن هذه المنطقة يعتمد إلى حد كبير على قوتها،

(تابع)

ولكن منذ الحرب العالمية الأولى وجد اتجاه ثابت نحو إقامة حكومات مستقلة والحصول على الاستقلال. وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا الاتجاه الجديد وشجعته. إن بلادنا تؤيد بدون حدود السيادة التامة والاستقلال لكل أمة في الشرق الأوسط.

إن الحكام الروس يسعون منذ أمد طويل للسيطرة على الشرق الأوسط وذلك في أثناء الحكم القيصري، وفي العهد البلشفي أيضاً، والأسباب التي تدفعهم إلى ذلك ليست خافية. فهم لا يفعلون ذلك لمصلحة أمن روسيا لأنه لا توجد أية دولة تخطط لكي تتخذ من الشرق الأوسط قاعدة للعدوان ضد روسيا، ولم يحدث حتى هذه اللحظة أن طرأت مثل هذه الفكرة على الولايات المتحدة.

وان الاتحاد السوفياتي لا يجد أي سبب يجعله يخشى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أو في أية بقعة من العالم، لأن حكامها أنفسهم لم يلجئوا قط للعدوان. كما أن روسيا لا تسعى للسيطرة على الشرق الأوسط بسبب مصلحتها الاقتصادية.

ولكن الدافع لسيطرة روسيا على الشرق الأوسط في حقيقته دافع سياسي يمثل هدفها في نشر الشيوعية في العالم، ومن هنا نفهم الأمل الذي يدفع روسيا إلى السيطرة على الشرق الأوسط.

ويحتوي الشرق الأوسط على ثلثي كميات البترول التي في العالم وهو يمد دولاً كثيرة في أوروبا وآسيا وأفريقيا بحاجاتها من البترول كما تعتمد دول أوروبا بصورة خاصة على الشرق الأوسط في مدها بالبترول، حيث يقوم اعتمادها هذا على الانتاج. وثبتت هذه الحقيقة عندما أقفلت قناة السويس ونسفت بعض أنابيب البترول.

إن هذه الأمور تؤكد أهمية الشرق الأوسط وتفقد دول المنطقة استقلالها إذا وقعت تحت سيطرة القوى الأجنبية المعادية للحرية وعندئذ تقع الكارثة بالنسبة للمنطقة نفسها وبالنسبة للشعوب المحبة للحرية والتي ستعرض حياتها الاقتصادية للاختناق. ولولا وجود مشروع مارشال وقيام حلف الاطلنطي ما سلمت أوروبا الغربية من الأخطار، ولو تحققت مثل هذه السيطرة الأجنبية على الشرق الأوسط ما سلمت الأمم الحرة في آسيا وأفريقية من الهلاك.

وهنالك عوامل أخرى تؤكد أهمية الشرق الأوسط فهو مولد الديانات الثلاث الاسلامية والمسيحية واليهودية. إن مكة والقدس تمثلان ديانات تبشر بأن الروح أسمى من المادة وإن للانسان كرامة وحقوقاً تعجز حكومة دكتاتورية أن تسلبه إياها. وتكون غلطة لا تغتفر إذا وقعت الأماكن المقدسة تحت حكم يمجد المادة والالحاد.

إن الشيوعية العالمية تسعى لاخفاء أغراضها تحت ستار النية الطيبة وتقديم المعونات السياسية والاقتصادية والعسكرية ويجب على كل أمة حرة أن تنظر بحكمة إلى الأغراض التي يخفيها هذا الستار.

(تابع)

وهكذا لدينا ثلاث حقائق مسلم بها:

١ ـ كان الشرق الأوسط دائماً هدفاً للاطماع السوفياتية وهو اليوم موضع اهتمام الشيوعية العالمية أكثر من أي يوم مضى.

٢ ـ يتظاهر حكام الاتحاد السوفياتي دائماً بأنهم لا يبغون استعمال أية وسيلة لاكتساب أصدقائهم.

٣ ـ أن الأمم الحرة في الشرق الأوسط تريد أن تقوي نفسها للمحافظة على استمرار استقلالها.

ومن جهة أخرى نجد أن كثيراً من أمم الشرق الأوسط ان لم تكن كلها واعية للأخطار النابعة عن الشيوعية العالمية فهي ترحب بتعاون أوثق مع الولايات المتحدة ايماناً منها بأهداف الأمم المتحدة في الاستقلال والتقدم الاقتصادي والروحي.

وفي مثل هذه الظروف أعتقد أنه من الضروري الحصول على تعاون الكونغرس بهذا نستطيع أن نضمن التأكيدات اللازمة لصد العدوان ومنح الثقة والتشجيع للأمم المتحدة التي تقدس الحرية، وبهذا أيضاً نقف في وجه الأخطار التي تهدد حرية العالم.

وسبق للولايات المتحدة أن أعلنت عدة قرارات عملية حيال الشرق الأوسط:

هنالك التصريح الثلاثي الذي أذيع في ٢٥ أيار عام ١٩٥٠ الذي تبعه تأكيد أمريكا للملك سعود في ٩ من نيسان عام ١٩٥٦ بأن الولايات المتحدة ستقف ضد كل اعتداء يقع على المنطقة باستخدام جميع الوسائل الدستورية. وهنالك تصريح ٢١ من تشرين الثاني ١٩٥٦ الذي أعلن عنه وينص على أن الولايات المتحدة تبدي اهتماماً كبيراً لكل خطر يهدد استقلال ايران والعراق والباكستان وتركيا ووحدة أراضيها.

ومع ذلك فإن ضعف الموقف الحاضر وتزايد خطر الشيوعية العالمية جعلاني اقتنع بأن سياسة الولايات المتحدة الأساسية يجب أن تتمثل في تعاون الكونغرس والسلطة التنفيذية، كلما وجدا ضرورة لتنفيذ أقوالنا بصورة عملية.

وليس خافياً على رئيس الولايات المتحدة والكونغرس أن أي عمل من شأنه أن ينال من حرية الشعوب الحرة ووحدة أراضيها يمس حرية الولايات المتحدة وأمنها.

(تابع)

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة استطاعت خلال العمل الموحد بين الرئيس والكونغرس من جهة وبين مجلس الشيوخ بالنسبة للمعاهدات من جهة أخرى بأن تؤمن الحكومات المتحررة والمستقلة ضد كل تهديد خارجي. لقد ساهمنا في المحافظة على الأمن والسلام خلال فترة خطيرة عصيبة.

ونجد اليوم من الضرورة بمكان أن تعمل الولايات المتحدة على مساعدة أمم الشرق الأوسط التي ترغب في ذلك، باتخاذ عمل موحد بين الرئيس والكونغرس. ويقوم هذا العمل المقترح على الأسس التالية:

أولاً: تخويل الولايات المتحدة السلطة في أن تتعاون وتساعد أية أمة أو مجموعة من الأمم في منطقة الشرق الأوسط في تطوير اقتصادياتها وتدعيم استقلالها الوطني.

ثانياً: تخويل السلطة التنفيذية التعهد بتنفيذ برامج المعونات العسكرية والتعاون مع أية أمة ترغب في ذلك.

ثالثاً: تخويل الحكومة تقديم المساعدات وزيادة التعاون بما فيه من استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة استقلال هذه الدول ووحدة أراضيها وعندما تطلب ذلك لصد العدوان المسلح من جانب الشيوعية الدولية.

رابعاً: تخويل الرئيس سلطة استخدام الوسائل الاقتصادية والعسكرية والدفاعية ووضع المبالغ اللازمة لتنفيذ معاهدة الأمن المتبادل عام ١٩٥٤، بدون أي حدود[1].

إن هذا البرنامج لن يحل جميع مشاكل الشرق الأوسط، كما أنه لا يمثل المبادىء السياسية الأربعة الخاصة بالمنطقة، وهنالك مشكلة فلسطين والعلاقات بين اسرائيل والدول العربية ومسألة مستقبل الوضع في قناة السويس، إن الشيوعية العالمية تستغل هذه المشاكل، ولكنها لا تزال بعيدة عن هذا التهديد. إن غرض التشريع الذي اقترحته لا شأن له بهذه المشاكل بصورة مباشرة لأن الأمم المتحدة تكرس اهتماماً خاصاً لهذه المسائل، ولقد أوضحت الولايات المتحدة عن طريق خطاب السيد دالاس وزير الخارجية الذي أذاعه في ٢٦ من آب عام ١٩٥٥ إننا نرغب في بذل أقصى الجهود لمساعدة الأمم المتحدة في حل مشاكل فلسطين الأساسية.

وإني آمل وأعتقد أننا لو حققنا غرضنا هذا، كما هو مقترح في التشريع المطلوب، فإن كل حقيقة من هذه الحقائق من شأنها أن تساعد على وقف أي احتمال للعدوان. وإننا سنشجع الوطنيين الذين يحرصون على استقلال شعوبهم فإنهم سيشعرون أنهم لا يقفون وحدهم في وجه تهديد أية دولة من الدول العظمى.

(تابع)

واسمحوا لي أن أعود إلى تخويل السلطة اللازمة لاستخدام قوات الولايات المتحدة لصد أي عدوان شيوعي مسلح يهدد استقلال بلدان الشرق الأوسط ووحدة أراضيها، إن هذه السلطة لا تمارس إلا برغبة الأمة التي يقع عليها العدوان وإنني آمل ألا تمارس مثل هذه السلطة قطعياً.

وتشمل هذه السياسة التي لخصتها أمامكم أعباء وأخطار للولايات المتحدة وهذه السياسة المقترحة لا تروق للذين يطمعون في المنطقة، فهم يحاولون الآن تشويه هذا الاقتراح.

والحقيقة أن الشعب الأمريكي قدم تضحيات كبيرة من أجل الحرية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتقدر هذه التضحيات ببلايين الدولارات وبآلاف الأرواح الغالية.

ويجب ألا تضيع هباء هذه التضحيات التي شملت مساحات واسعة من العالم.

وفي تلك الفترات اتحدت كلمة الرئيس والكونغرس لخدمة مصالح الولايات المتحدة الحيوية وخدمة مصالح العالم الحر.

ولقد عادت الفرصة مرة ثانية لتبلور وحدتنا الوطنية من أجل تدعيم الحرية والمحافظة على احترامنا العميق لحقوق كل أمة في الاستقلال صغيرة كانت أم كبيرة إننا لا نسعى وراء العنف بل وراء السلام، وعلينا أن نكرس جميع طاقاتنا وعزمنا لهذا الغرض.

المصدر: يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، المرجع السابق ص ص 214، 221.

الملحق رقم 06:

صورة وثيقة بمذكرة صادرة من وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى الرئيس ايزنهاور بشأن بداية الحملة على سوريا.

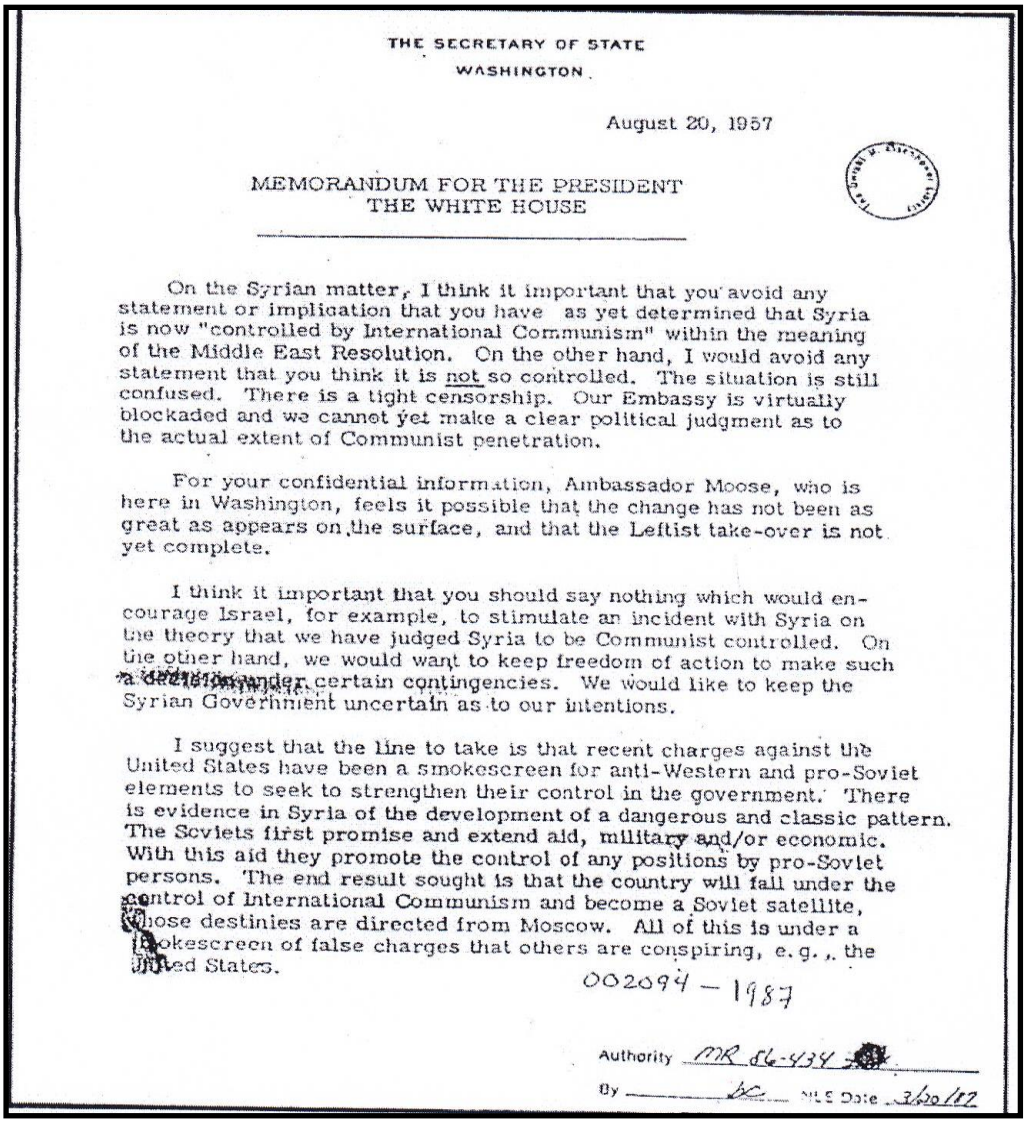

THE SECRETARY OF STATE
WASHINGTON

August 20, 1957

MEMORANDUM FOR THE PRESIDENT
THE WHITE HOUSE

On the Syrian matter, I think it important that you avoid any statement or implication that you have as yet determined that Syria is now "controlled by International Communism" within the meaning of the Middle East Resolution. On the other hand, I would avoid any statement that you think it is not so controlled. The situation is still confused. There is a tight censorship. Our Embassy is virtually blockaded and we cannot yet make a clear political judgment as to the actual extent of Communist penetration.

For your confidential information, Ambassador Moose, who is here in Washington, feels it possible that the change has not been as great as appears on the surface, and that the Leftist take-over is not yet complete.

I think it important that you should say nothing which would encourage Israel, for example, to stimulate an incident with Syria on the theory that we have judged Syria to be Communist controlled. On the other hand, we would want to keep freedom of action to make such a declaration under certain contingencies. We would like to keep the Syrian Government uncertain as to our intentions.

I suggest that the line to take is that recent charges against the United States have been a smokescreen for anti-Western and pro-Soviet elements to seek to strengthen their control in the government. There is evidence in Syria of the development of a dangerous and classic pattern. The Soviets first promise and extend aid, military and/or economic. With this aid they promote the control of any positions by pro-Soviet persons. The end result sought is that the country will fall under the control of International Communism and become a Soviet satellite, whose destinies are directed from Moscow. All of this is under a smokescreen of false charges that others are conspiring, e.g., the United States.

002094 – 1987

Authority MR 86-434
By ____ NLS Date 3/20/07

(تابع)

We do not yet know now far along this pattern Syria has yet gone, but certainly what has already happened is a sign of danger and should be a warning to others who are sought to be lured by the Communist technique.

The Middle East, as we know, has recently become a prime target of Communist aspirations. The Soviet and Chinese Communists have sought every opportunity to promote instability and disunity in this area. We are following with concern developments in Syria as they affect the peace, tranquillity and prosperity of the area.

John Foster Dulles

وزارة الخارجية
واشنطن

سرى ٢٠ أغسطس ١٩٥٧

مذكرة للعرض على الرئيس
البيت الأبيض

فى موضوع سوريا، أعتقد أنه من المهم أن تتجنبوا الإدلاء بأى تصريح، أو تلميح يفهم منه أنكم وصلتم إلى قرار بأن سوريا أصبحت الآن «تحت سيطرة الشيوعية الدولية» بالمعنى المقصود فى القرار الخاص بالشرق الأوسط. ومن الناحية الأخرى، فلنتجنب أى تصريح بأنكم تعتقدون أنها ليست تحت تلك السيطرة. فما زال الموقف غير واضح. والرقابة صارمة. وسفارتنا تحت الحصار من الناحية العملية، ولا نستطيع حتى الآن أن نصدر حكما سياسيا واضحا بشأن مدى التغلغل الشيوعى.

(تابع)

ولمعلوماتكم الخاصة، فإن السفير موس، الموجود حاليا في واشنطن، يرى أنه من المحتمل ألا يكون التغيير كبيرا بقدر ما يبدو على السطح، وأن التحول إلى اليسار ليس كاملا حتى الآن.

واعتقد أنه من المهم ألا نقولوا شيئا يشجع إسرائيل مثلا على الفعال حادث مع سوريا، اعتمادا على نظرية لدينا حكمنا بأن سوريا خاضعة للسيطرة الشيوعية. ونحن من الناحية الأخرى نريد أن نحتفظ بحرية اتخاذ مثل هذا القرار في ظروف معينة. ونريد الآن أن تبقى الحكومة السورية غير متأكدة من نوايانا.

واقترح أن يكون الخط الذي نتبعه هو أن الاتهامات التي وجهت إلى الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة كانت ستار تستخدمه العناصر المعادية للغرب، والموالية للسوفيت لتعزيز سيطرتها على الحكومة. وهناك دلائل على أن ما يجري في سوريا يسير وفقا لنمط كلاسيكي خطر. فالسوفيت يبدءون بتقديم الوعود، ثم بتقديم المساعدة العسكرية، أو الاقتصادية أو كليهما. ومن خلال هذه المساعدة يعملون على أن يسيطر أشخاص موالون للسوفيت على أية مواقع كانت. والنتيجة الأخيرة المرجوة هي أن يسقط البلد تحت سيطرة الشيوعية الدولية، ويدور في الفلك السوفيتي، وتدار مصائره من موسكو. ويجري ذلك كله وراء ستار من الاتهامات الكاذبة بأن هناك آخرين يتآمرون، ومن أمثالهم الولايات المتحدة.

ونحن لا نعرف حتى الآن إلى أي مدى ذهبت سوريا في هذا السبيل، ولكن لا شك في أن ما حدث بالفعل مؤشر على الخطر، ويجب أن يكون إنذارا للآخرين ممن تعمل الأساليب السوفيتية على جذبهم.

وقد أصبح الشرق الأوسط كما تعرف هدفا أساسيا للتطلعات الشيوعية في الآونة الأخيرة، وقد استغل الشيوعيون السوفيت والصينيون كل فرصة متاحة، لبث الفوضى، وعدم الاستقرار في المنطقة. ونحن نتابع التطورات الجارية في سوريا بقلق إذ إنها تمس سلام المنطقة، وهدوءها، ورخاءها.

توقيع

جون فوستر دالاس

المصدر: نايلة محمود غانم، الأوضاع السياسية في سوريا 1958–1973، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة سانت كليمنتس فرع سوريا، كلية التاريخ، 2009، دمشق، ص ص 305، 307.

الملحق رقم07:

صورة وثيقة تتضمن رسالة موجهة من لوي هندرسون المبغوث الخاص لايزنهاور إلى الشرق الأوسط بتاريخ: 28 أوت 1957 وهي تحتوي على نتيجة مباحثاته مع وزير الخارجية اللبناني الدكتور شارل مالك حول الموقف في سوريا.

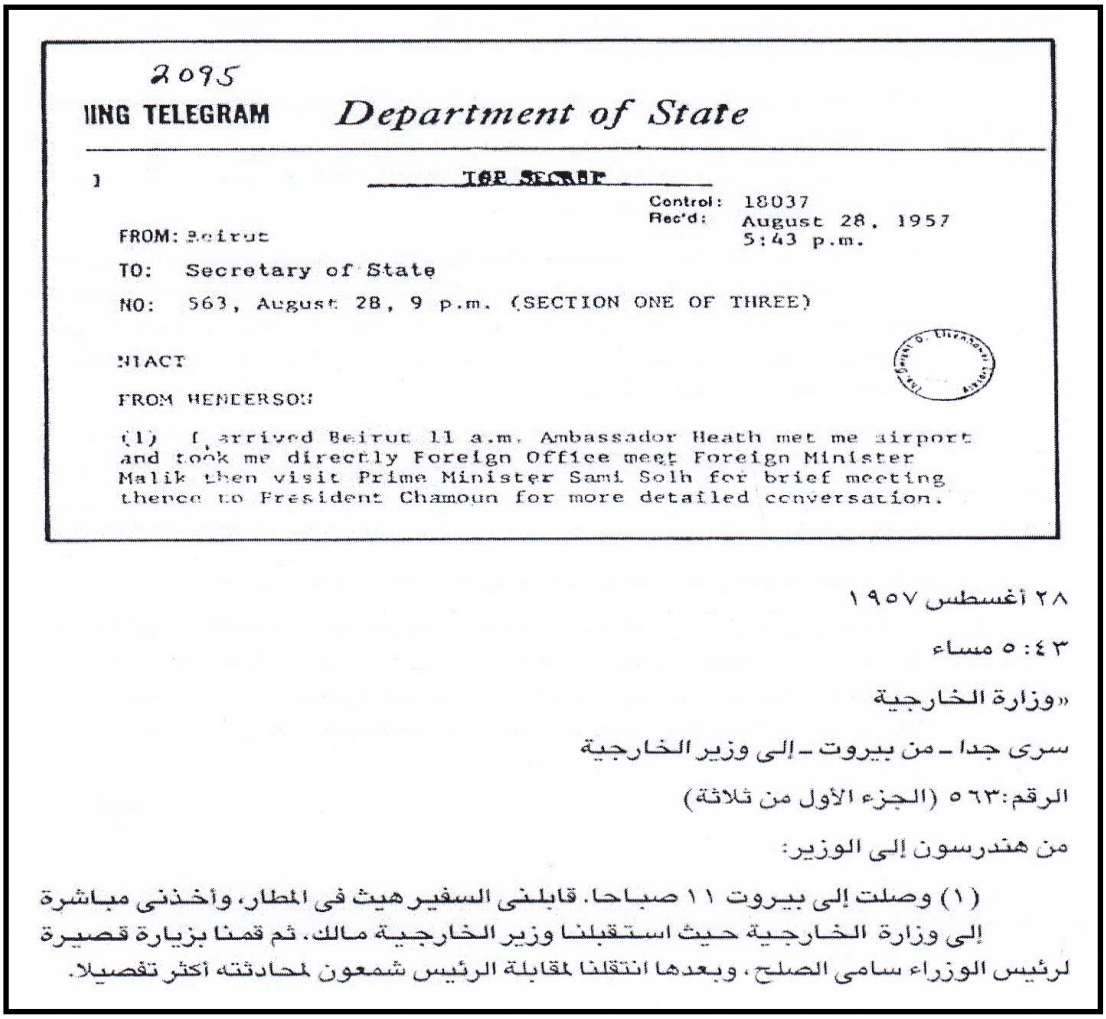

2095

IING TELEGRAM *Department of State*

TOP SECRET

Control: 18037
Rec'd: August 28, 1957
5:43 p.m.

FROM: Beirut
TO: Secretary of State
NO: 563, August 28, 9 p.m. (SECTION ONE OF THREE)

NIACT

FROM HENDERSON

(1) I arrived Beirut 11 a.m. Ambassador Heath met me airport and took me directly Foreign Office meet Foreign Minister Malik then visit Prime Minister Sami Solh for brief meeting thence to President Chamoun for more detailed conversation.

٢٨ أغسطس ١٩٥٧

٥:٤٣ مساء

«وزارة الخارجية

سرى جدا ـ من بيروت ـ إلى وزير الخارجية

الرقم:٥٦٣ (الجزء الأول من ثلاثة)

من هندرسون إلى الوزير:

(١) وصلت إلى بيروت ١١ صباحا. قابلني السفير هيث في المطار، وأخذني مباشرة إلى وزارة الخارجية حيث استقبلنا وزير الخارجية مالك، ثم قمنا بزيارة قصيرة لرئيس الوزراء سامي الصلح، وبعدها انتقلنا لمقابلة الرئيس شمعون لمحادثته أكثر تفصيلا.

(تابع)

(٢) شرحت لمالك أن من أغراض زيارتي للشرق الأوسط أن أناقش سفراءنا، وأن أتحدث مع أعضاء الحكومات الصديقة في الشرق الأوسط حول المشاكل الناشئة عن التطورات الأخيرة في سوريا. وقد تبادلت الرأي في إستانبول مع رئيس وزراء تركيا، ومع الملك حسين، والملك فيصل، وولي عهد العراق وغيره من القادة العراقيين. وأني مستعد لأناقش معه آراء حكومتنا، ولكني أكون شاكرا لو أعطاني قبل ذلك آراءه بشأن التأثير المحتمل للتطورات الجارية في سوريا على لبنان.

(٣) قال مالك وهو يقرأ من مذكرات معدة سلفا، إن هناك ثماني نقاط يريد أن يبديها بشأن الحالة في سوريا.

(أ) الموقف خطير للغاية، ويتطلب أن تتشاور جميع البلدان العربية والغربية المعنية، وأن تتصرف بطريقة موحدة.

(ب) إذا كانت الحكمة والموارد المجتمعة للعراق، والأردن، وتركيا، ولبنان، وإلى حد ما المملكة العربية السعودية، وجميعها لا توافق على النظام السوري الحاضر، وإذا كانت الحكمة والموارد المجتمعة للولايات المتحدة ودول الغرب الرئيسية غير قادرة على الوصول إلى حل للمشاكل السورية، فلا بد أن هناك ضعفا مخيفا في العالم الغربي.

(جـ) إن الاقتحام الشيوعي في سوريا هو نمو طبيعي لسنوات من التحضير الشيوعي، وهو جزئيا نتيجة لمبدأ أيزنهاور. وأضاف بين قوسين أن هذا النبات كان سيصل إلى مرحلة الازدهار على أي حال، ولكن مبدأ أيزنهاور عجل بالعملية.

(د) إن الرد المناسب على هذا التطور الشيوعي في سوريا حتمي وملح.

(هـ) إن التعايش بين سوريا «المحايدة» (على الطريقة اليوجوسلافية) والمتجهة إلى الشيوعية، وبين لبنان المتجه إلى الغرب مستحيل. فآجلا، أو عاجلا لا بد أن يختفي أحدهما. وينتج من ذلك بالنسبة لنا في لبنان أن حياد سوريا، أو اتجاهها إلى الشيوعية هو بالنسبة لنا مسألة حياة، أو موت بكل معنى الكلمة.

هيث

المصدر: نايلة محمود غانم، المرجع السابق ص ص 316،317.

الملحق رقم08:

نص الشكوى التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة.

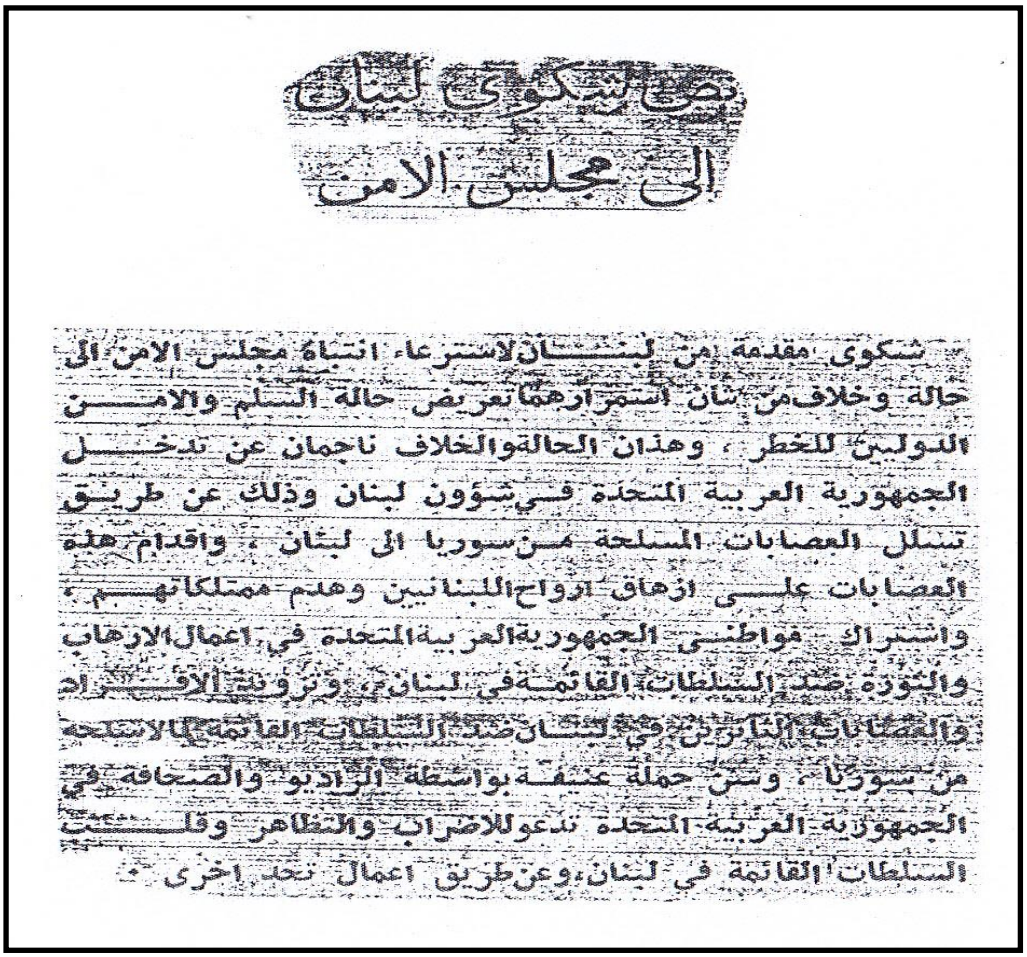

نص الشكوى لبنان
إلى مجلس الامن

شكوى مقدمة من لبنان لاسترعاء انتباه مجلس الامن الى حالة وخلاف من شأن استمرارهما تعريض حالة السلم والامن الدوليين للخطر ، وهذان الحالة والخلاف ناجمان عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان وذلك عن طريق تسلل العصابات المسلحة من سوريا الى لبنان ، واقدام هذه العصابات على ازهاق ارواح اللبنانيين وهدم ممتلكاتهم ، واشتراك مواطني الجمهورية العربية المتحدة في اعمال الارهاب والثورة ضد السلطات القائمة في لبنان ، وتزويد الافراد والعصابات الثائرين في لبنان ضد السلطات القائمة بالاسلحة من سوريا ، وشن حملة عنيفة بواسطة الراديو والصحافة في الجمهورية العربية المتحدة تدعو للاضراب والتظاهر وقلب السلطات القائمة في لبنان ، وعن طريق اعمال تحد اخرى .

المصدر: عباس أبو صالح، المرجع السابق، ص266.

الملحق رقم09:

صورة بيان لجبهة الاتحاد الوطني بشأن قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بإرسال مراقبين للتثبت من أنه لا يجري تسلل غير مشروع عبر الحدود اللبنانية السورية.

ان جبهة الاتحاد الوطني ـ وقد اطلعت على قرار مجلس الامن الدولي بشأن الشكوى الباطلة التي تقدم بها لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة والقاضي بايفاد فريق من المراقبين ليتثبت انه لا يجرى تسلل غير مشروع للاشخاص او الذخائر او الاسلحة او غير ذلك من المواد عبر الحدود اللبنا تصرح بما يلي :

شعبية ١ ـ ان الجبهة تعتبر ان قرار مجلس الامن هذا لا يمت باية صلة الى مشكلتنا فهي قضية لبنانيا داخلية/محضة .

٢ ـ لذلك فان هذا القرار لن يؤثر باى شكل من الاشكال في توجيه حركتنا ولن يحولها عن اهدافها التي طالما نادت بها وهي انقاذ لبنان من ديكتاتورية شمعون جلاد الحرية والديمقراطية.

٣ ـ واذا كان هذا القرار يهدف حقا الى تخفيف حدة الازمة في لبنان فانه يتوجب على فريق الرقابة ان يضمن بصورة خاصة انه لا يجرى تسلل من تركيا والعراق والاردن في الاشخاص والمعدات الحربية عن طريق المرافىء الجوية والبحرية بالاضافة الى الفيض العظيم في الاسلحة والمعدات الوارد الى لبنان من اميركا وبريطانيا والتي كان توزيعها على المنظمات الفاشية المنحلة شبه العسكرية وعلى المجرمين المسرحين من السجون في هذه الفترة بالذات بغية اثارة الفتن وكبت العناصر الوطنية المتحررة والقضاء على الحركة الشعبية . ولكن هذا هو السبب الاساسي في تدهور الموقف الى هذا الدرك الخطير .

٤ ـ ان الجبهة كانت وما تزال تعتقد ان الاذى الذى يلحق بلبنان ليس ناجما عن تدفق الاشخاص والاسلحة والذخائر والمعدات الحربية فحسب ولكنه اشد ضررا حين يكون سياسيا ناجما عن التدخل الذى تمارسه الدول الغربية والدول التي تدور في فلكها كما تعبر عنه بشكل مفضوح تصرفات هذه الدول في لبنان والتي تعيد الى الاذهان عهد المندوب السامين ايام الانتداب .

٥ ـ ثم ان هذا التدخل الاجنبي السافر بالذات هو ايضا من الاسباب الاساسية التي ادت الى الثورة الشعبية المستعرة في لبنان والذى تهدف الى تحرير لبنان منه .

٦ ـ ان الجبهة تعلن اخيرا انه لا حل لهذه الازمة الا ما تفرضه ارادة الشعب اللبناني ويتعاون على تنفيذه اللبنانيون المخلصون المتحررون من كل ارتباط اجنبي او تأثير خارجي . المتمسكون بكيان لبنان المتفهمون معاني الاستقلال والحرية والحريصون على الكرامة الوطنية .

المصدر: ياسر طالب الخزاعلة، تاريخ، المرجع السابق، ص 246.

الملحق رقم 10:

مقتطف من وقائع الجلسة التي عقدها ايزنهاور في البيت الأبيض مع قادة الكونغرس لدى اتخاذ قرار إنزال المشاة البحرية الأمريكية في بيروت 14 جويلية 1958.

July 16, 1958

MEMORANDUM OF CONFERENCE WITH THE PRESIDENT
July 14, 1958

Others present: Congressional leaders (list attached) The Vice President, Secretary Dulles, Assistant Secretary Macomber, Secretary Anderson, Mr. Allen Dulles, Governor Adams, General Persons, Mr. Hagerty, Mr. Harlow, Mr. Martin, Secretary Quarles and General Twining(after first ten minutes)

The President began by thanking the Congressional group for coming up. He said the situation in the Middle East has changed drastically for the worse within the past few hours. President Chamoun has asked us to come in to assist, and American lives and property are endangered in Lebanon. In Iraq the Crown Prince has been murdered and Nuri Said may have been murdered as well. Substantial parts of the Army have gone over to the rebels, but it is not clear that the bulk of the forces have done so. The rebels are of course tied in to groups that are led and influenced by Nasser.

At the President's request Mr. Allen Dulles gave an intelligence review, paralleling his report to the President earlier in the day, and giving information concerning the situations in Iraq, Lebanon, Jordan, Saudi Arabia and Israel in particular.

At the President's request Secretary Dulles next reviewed the political situation. He started with a discussion of the situation in Lebanon, stating that Cairo has been whipping up sentiment on calling for violence by radio. That situation had been showing signs of stabilizing up until the Iraq coup. Chamoun had decided not to run to succeed himself, and it looked as though the problem would work out without loss of Lebanese independence. Chamoun now says he is no longer able unaided to preserve Lebanese independence, and we agree, unless the Iraqi forces outside of Baghdad remain loyal to the former regime -- this we consider unlikely. Thus, we are faced with the question, should we respond

DECLASSIFIED
E.O. 12065, Sec. 3.224
NR 76-50 #98
By DJH Date 12/23/81

المصدر: عباس أبو صالح، المرجع السابق، ص267.

(تابع)

مذكرة تفاهم مع الرئيس14 جويلية 1958

الحاضرون:

قادة الضغط (قائمة المرفقة)،نائب الرئيس ، السكرتير،مساعد السكرتيرماكمبر،السكرتيرأندرسون،السيدألان دالاس، الحاكم آدمز،العامة،السيد هاجرتي، السيد هارلو، السيد مارتن، السكرتير كارليس، الفرع العام (بعد 10 دقائق)

بدأ الرئيس بتوجيه الشكر إلى مجموعة الكونجرس على حضورهم. قال إن الوضع في الشرق الأوسط قد تغير تغيرا جذريا للأسوأ خلال الساعات الخمس الماضية. وقد طلبنا الرئيس شامون للمساعدة و تعرض الحياة الأمريكية والممتلكات للخطر في لبنان. في العراق قتل ولي العهد و قال نوري انه ربما قتل ايضا. أجزاء كبيرة من الجيش ذهبوا إلى المتمردين لكن ليس واضح أن معظم القوات قد فعلت ذلك. بطبيعة الحال فإن المتمردين ينتمون و تابعون للمجموعات التي يقودها ناصر.

بناءا على طلب الرئيس أعطى السيد ألانداالاسعرض ذكي يوازي تقريره الى الرئيس فى وقت سابق، وإعطاء معلومات عن الوضع في العراق،لبنان، الأردن، المملكة العربية السعودية وإسرائيل على وجه الخصوص.

بناءا على طلب رئيس الجمهورية يعرض الوضع السياسي المقبل، بدأ بمناقشة الوضع في لبنان مشيرا إلى أن القاهرة كانت تنبئ بمشاعر تدعو إلى العنف عن طريق الإذاعة كان هذا الوضع يظهر علامات على الاستقرار حتى انقلاب العراق، قرر شامون عدم التركيز لإنجاح نفسه و بدا الأمر وكأن المشكلة ستنفذ دون فقدان استقلال لبنان، يقول شامون الآن إنه لم يعد قادرا على الحفاظ على استقلال لبنان ونحن نوافق على ذلك ما لم تبق القوات العراقية خارج بغداد موالية للنظام السابق ونحن نعتبر ذلك احتمال بعيدوبالتالي نحن نواجه هذا السؤال يجب علينا الرد.

قائمـة

البيبليوغرافيـا

أولا: المصادر

أ- مصادر باللغة العربية:

1- نيكسون، مذكرات نيكسون: الحرب الباردة، ترجمة، سهيل زكار، ط1، دار حسان للطباعة والنشر، سوريا، 1983.

2- هيكل محمد حسنين، سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة، 5ج، د ط، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، 1988، ج1.

ب- مصادر باللغة الأجنبية:

1- Adms Sherman, first hand report : the story of the Eisenhower administration, New york- London, 1961.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- أحمد ياغي اسماعيل، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، 2000.

2- البيلاوي حازم، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الحرب الباردة، د ط، عالم المعرفة، (د ب ن)، 2000.

3- الأقداحي هشام محمود، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي، د ط، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، 2009.

4- برجاس حافظ، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2000.

5- البطريق عبد الحميد، التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة 1851-1970، د ط، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

6- بوبر كارل، درس القرن العشرين، ترجمة، الزواوي بغورة، لخضر مذبوح، د ط، الدار العربية للعلوم، الكويت، 2008.

7- بومنصف روزانا، لبنان في سياسة واشنطن الشرق أوسطية، د ط، (د د ن)، لبنان، 2007.

8- البيضاني ابراهيم سعيد، السياسة الأمريكية تجاه سوريا، ط1، امواج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.

9- التير سميرة عامر، الحرب الوقائية والسياسية الأمريكية في الشرق الأوسط لبنان نموذجًا، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.

10- جاردنر لويد سي، مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك، ترجمة، فاطمة نصر، د ط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 2013.

11- جرجس فواز، أوباما والشرق الأوسط نهاية العصر الأمريكي، ترجمة، محمد شيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، (د، س ن).

12- جوزيف مغيزل ، لبنان والقضية العربية، د ط، منشورات عويدات، بيروت، 1959.

13- حبيب كميل، الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية،ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2012.

14- حسن ديب علي، الولايات المتحدة الأمريكية من الخيمة إلى الإمبراطورية، ط2، الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا، 2004.

15- حسن عمر كامل، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، د ط، دار رسلان، سوريا، 2008.

16- الحسني سليم، مبادئ الرؤساء الأمريكان، د ط، دار الإسلام للدراسات والنشر، لندن، 1993.

17- حسين غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية،

د ط، منشور اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2005.

18- حلة محمد علي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية 1918-2008، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2014.

19- حمروش أحمد، قصة ثورة يوليو خريف عبد الناصر، 7ج، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984، ج5.

20- خاطر نصري ذياب، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، د ط، الجندارية للنشر والتوزيع، (د د ن)، 2010.

21- الخزاعلة ياسر طالب راجي، تاريخ الأزمة السياسية في 1957-1958، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.

22- (_____)، دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربية في لبنان 1943-1961، ط1، دار المنهل للنشر والتوزيع، (د ب ن)، 2012.

23- دافيز دانيال ف، لنجر نورمان، تاريخ الولايات المتحدة منذ 1945، ترجمة، عبد العليم ابراهيم الأبيض، د ط، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1990.

24- دني ايمان، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، د ط، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.

25- دروزيل. ج ب، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية إلى اليوم، ترجمة، نور الدين حاطوم، ط2، دار الفكر، دمشق، 1978.

26- ديب كمال، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 2011.

27- راثميل اندرو، الحرب الخفية في الشرق الأوسط والصراع السري على سورية 1949-1961، ترجمة، عبد الكريم محفوظ، ط1، دار سلمية للكتاب، (د ب ن)، 1997.

28- رشيد تغريدة عبد الزهرة، البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة1953-1958، ط1، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2004.

29- الزبيدي كريم مطر حمزة، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

30- زيادة نيقولا، لبنانيات تاريخ وصور، د ط، الريس للكتب والنشر، لندن، 1992.

31- سباعي بدر الدين، الحرب والشعوب، د ط، (د د ن)، القاهرة، 1958.

32- السروجي محمد محمود، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2005.

33- السبعاوي عوني عبد الرحمان، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.

34- السبعاوي فهد عباس، العلاقات السورية الأمريكية 1949-1958، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، (د ب ن)، 2013.

35- سلامة غسان، سعيد عبد المنعم وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1985.

36- سيد أحمد محمد عبد الوهاب، العلاقات المصرية الأمريكية: من التقارب إلى التباعد 1952-1958، ط1،دار الشروق للنشر، مصر، 2008.

37- شاش طاهر، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة أريحا، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

38- الشيخ رأفت غنيمي، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر،ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006.

39- شلبي سيد أمين، نظرات في العلاقات الدولية، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

40- الشيخ نورهان، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2013.

41- أبو صالح عباس، الأزمة اللبنانية عام 1958: في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، د ط، العربية للمنشورات، لبنان، 1998.

42- الصبح علي، الصراع الدولي في نصف القرن 1945-1995، ط2، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

43- الضيفي ميثاق بيات، السياسة الأمريكية تجاه تركيا في إدارة الرئيس ايزنهاور 1953-1961، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

44- طه جاد، سياسات وبؤر التوتر الدولي المعاصر، د ط، بن دسمال للنشر والتوزيع، (د ب ن)، 2013.

45- عاروري نصر حسن، أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2007.

46- ابو عامود محمد سعد، العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

47- عباس خضر، النداوي أحمد، الإستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.

48- عبدال منهل الهام، عقراوي الجبوري، العلاقات التركية الإيرانية 1923-2003: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، د ط، دار المنهل للنشر والتوزيع، لبنان، (د س ن).

49- عبد السلام شادي، الولايات المتحدة الأمريكية، (د د ن)، (د ب ن)، 2002.

50- عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، د ط، (د د ن)، بيروت، 1975.

51- عبد الله ايناس سعدي، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفياتية 1945-1963، ط1، أشور بانيبال للكتاب، العراق- بغداد، 2015.

52- (_____)، السياسة الأمريكية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا 1945-1950، ط1، أشور بانيبال للكتاب، العراق- بغداد، 2010.

53- عبد اللهيبي أديب صالح، العلاقات السورية السوفياتية 1946-1967: دراسة تاريخية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

54- (_____)، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطنيين 1948-1967، ط1، غيداء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

55- عبد المولى محمد، الانهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، ط1، دار المسيرة ، بيروت، 1988.

56- عبيد حسين،الأنظمة السياسية: دراسة مقارنة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013.

57- العكيدي ايلاف نوفل أحمد، الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وآثارها على العلاقات الروسية الإيرانية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2005.

58- العلواني إياد طارق، سياسية الإتحاد السوفياتي الخارجية 1956-1964: دراسة تأريخية، ط1، دار سردم للنشر، العراق، 20156.

59- العيثاوي ياسين محمد، السياسية الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.

60- ابو عيسى شادي خليل، رؤساء الجمهورية اللبنانية، ط1، شركات المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2008.

61- الغزي أسعد كاظم جابر، العلاقات الأردنية اللبنانية: في ظل الأحلاف الإقليمية والمحاور العربية 1953-1967، ط1، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2015.

62- قرني بهجت، حمودة عبد العزيز، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2004.

63- كشك محمد جلال، أربعون عامًا من الهزيمة ثورة يوليو الأمريكية (علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية)، ط3، دار الجيل للطباعة، مصر، 1992.

64- الكعكي أحمد يحي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

65- (_____)، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2002.

66- الكعود اسراء شريف، أضواء دولية على شؤون الشرق الأوسط: دراسات سياسية تاريخية، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.

67- كلارك رامز، تشومسكي ناعوم وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، 3ج، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ج1.

68- كوبلند مايلز، لعبة الأمم، ترجمة، ايراهيم جزيني، د ط، (د د، ن)، بيروت، 1970.

69- لاوند رمضان، الحرب العالمية الثانية، ط19، دار العلم للملايين للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2002.

70- اللاوندي سعيد، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط3، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

71- لورانس هنري، اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة، عبد الحكيم الأربد، ط2، دار الجماهير للنشر والتوزيع، ليبيا، 2007.

72- ماكمان روبرت جيه، الحرب الباردة: مقدمة قصية جدًا، ترجمة، محمد فتحي خضر، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

73- مانغولد بيتر، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة، أديب يوسف شيش، ط1، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1985.

74- المجذوب محمد، التاريخ السياسي للوطن العربي، ط1، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2012.

75- محافظة علي، بريطانيا والوحدة العربية 1945-2005، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2011.

76- محمودي أحمد خليل، لبنان في جامعة الدول العربية، 1945-1958: دراسة تاريخية وسياسية، ط1، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1994.

77- محيو سعد، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر إلى احتلال العراق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

78- المخادمي عبد القادر رزيق، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة إلى حروب الهيمنة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2014.

79- مراد محمد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2009.

80- مرسي ليلى، وهبان أحمد، الحلف الشمال الأطلسي والعلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945-2000، د ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2001.

81- مصطفى أحمد عبد الرحيم، الولايات المتحدة والمشرق العربي، د ط، عصر المعرفة للنشر، الكويت، 1978.

82- منسي محمود صالح، الشرق العربي المعاصر: القسم الأول الهلال الخصيب، د ط، (د د ن)، القاهرة، 1990.

83- منصور ممدوح محمود مصطفى، بدوي محمد طه، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، (د ب ن)، (د س ن).

84- نصار ممدوح، وهبان أحمد، التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السياسية بين القوى الكبرى، 1815-1991، د ط، دار الكتب العربية للنشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر، (د س ن).

85- النعيمي أحمد نوري، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.

86- نيفينز آلان، ستيل كوماجر هنري، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة، محمد بدر الدين، ط1، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1990.

87- هلال علي الدين، أمريكا والوحدة العربية 1945-1986، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1989.

88- هوفمان سليقان، كايه جيرار، جريدة العالم: تاريخ العالم بين يديك، ترجمة، سمير شيخاني، 5ج، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ج5.

89- وهب علي، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني، ط1، شركات المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2013.

ب- الدوريـات:

1- جاد محمد، "المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية"، في مجلة السياسة الدولية، ع127، القاهرة، 1997.

2- جلول فيصل، "عشرة سنوات على الحرب الأهلية في لبنان: محاولة في تحديد دور العناصر الداخلية والعناصر الخارجية في الأزمة اللبنانية"، في مجلة السياسة الدولية، ع66، القاهرة، 1981.

3- حمد مؤيد محمود، "سياسة الأحلاف الغربية وانعكاساتها على الوطن العربي 1945-1958"، في مجلة سرى من رأى، مج6، ع22، (د ب ن)، 06 أكتوبر 2010.

4- ذنونم.م فواز موفق، "السياسة السوفياتية تجاه الأردن 1946-1967"، في مجلة أبحاث كلية التربية الانسانية، مج4، ع3، العراق، 2006.

5- رديف محمد عماد، "أثر مبدأ ايزنهاور على العلاقات السورية الأردنية 1957-1976"، في مجلة آداب الفراهيدي، ع8، العراق، 2011.

6- عبد العال سيد محمد، "الموقف السوفياتي من مشروع ايزنهاور 1957-1958"، في مجلة كلية الآداب، مج1، ع1،مصر، 2003.

7- عبد الله حمود ايمان، "العلاقات المصرية التركية من عام 1956 إلى عام1960"، في مجلة كلية الآداب، ع102، بغداد، (د س ن).

8- مال الله قاسم مشتاق، "العلاقات السورية السوفياتية 1953-1961 والموقف السوري من الأحلاف الغربية"، في مجلة ذي قار العلمية، مج11، ع2، العراق، 2015.

9- المراياتي توفيق، "العلاقة بين أهداف مشروع مارشال لاعمار أوروبا ومشروع جورج بوش لاعمار العراق"، في مجلة الحدث الإقتصادي، ع1956، (د ب ن)، 2004.

10- نوار ابراهيم، "المساعدات الإقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي"، في مجلة السياسة الدولية، ع66، القاهرة، 1981.

ج- الموسوعات والمعاجم والأطالس:

ج-1- الموسوعات:

1- أحمد مصطفى أحمد، عثمان حسام الدين ابراهيم، الموسوعة الجغرافية: الدول- الولايات- المقاطعات، 3ج، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ج1.

2-اد ليونارد سيلي م، موسوعة عالم المعرفة الرجال والنساء، ترجمة، رعد سعد نجيم، نوبلس للنشر والتوزيع، بيروت، 1997.

3- بن حماد الجهني مانع، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، 2ج، ط4، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ج1.

4-الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ط، دار رواد النهضة للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1994، ج3، 10، 11.

5-الزيدي مفيد، موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر،4ج، ط1، دار أسامة النشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004، ج3، 4.

6-عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د ط، (د د ن)، 2005.

7-ابو عيشة عبد الفتاح، موسوعة القادة السياسيين، عرب وأجانب، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002.

8-الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، 6ج، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، 1979، ج1، 2، 3، 4.

9- مخول موسى، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: أمريكا من الحرب الأهلية إلى حرب العراق من الأقلمة إلى العولمة، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2009.

10- المرعشلي أحمد، هاشم عبد الهادي وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، 11ج، ط1، هيئة الموسوعة الفلسطينية للنشر، دمشق، 1984، مج1.

11- الموسوعة العربية العالمية، د ط، دار المعارف العالمية للنشر، السعودية، 2004.

12- نصار حسن محمد، محفوظ محمود محمد وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ط3، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، 2009.

ج-2-<u>المعـاجم:</u>

1- البعلبكي منير، معجم أعلام المورد، موسوعة التراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى من المحدثين المستقاة من موسوعة المورد، ط1، دار العلم للملايين للنشر، بيروت- لبنان، 1992.

2- ابو حجر آمنة، المعجم الجغرافي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009.

3- سعدي سعد، هندو وليد، معجم الشرق الأوسط: (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان 1998.

4- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

ج-3-<u>الأطـــالس</u>:

1- ابو غضب هاني خيرو، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، د ط، المكتبة الجامعية للنشر، عمان، 2004.

2- كيندر هيرمن، قرنر هيلغمين، أطلسdtv تاريخ العالم: من البدايات حتى الزمن الحاضر، ترجمة، الياس عبد الحلو، ط1، المكتبة الشرقية للنشر، بيروت- لبنان، 2002.

د- الرسائل والأطروحات:

1- أحمد عزة مصطفى محمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن تجاه القضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة 1990-2003، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الإقتصاد والدراسات الإجتماعية، 2004، السودان.

2-دغلاوي منال أحمد ابراهيم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية بعد احداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة بيرزيت، كلية التاريخ، 2007، فلسطين.

3-سيسالم سمير حلمي سالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، 2005، غزة- فلسطين.

4- شرقي محمود، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990-2006، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ابن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، الجزائر.

5- العفيفي محمود حسن علي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012، غزة- فلسطين.

6- غانم نايلة محمود، الأوضاع السياسية في سوريا 1958-1973، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة سانت كليمنتس فرع سوريا، كلية التاريخ، 2009، دمشق.

7- لافي عبد الحكيم عامر محمود، الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، 2011، غزة- فلسطين.

8-مليحة نبيلة محمود ذيب، السياسة الأمريكية تجاه إيران 1945-1981، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، 2012، غزة- فلسطين.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1- J-Parry Giles Shawn, DwichtD.Eisenhower : Atons for peace (8 december 1953), university of Maryland, Washington- America, 2006.

2- Olson Michael, Dwight D. Eisenhower and the suez crisis of 1956, earnedhis BA in historyat the university of missouri, from Rockford, Illinois Chicago, Spring 2016.

رابعا: المواقع الالكترونية

1- http//ar : www.adwhit directory in turkey.org.

قائمة الفهارس

فهرس الصور:

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
01	صورة الرئيس الأمريكي هاري ترومان	104
02	صورة وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال	105
04	صورة الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور	107

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
03	صورة توضح موقع الشرق الأوسط في العالم	106

فهرس الوثائق:

رقم الوثيقة	العنوان	الصفحة
05	مقتطفات من رسالة الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور إلى الكونغرس الأمريكي في 05 جانفي 1957.	108
06	وثيقة بمذكرة صادرة من وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى الرئيس ايزنهاور.	113
07	وثيقة تتضمن رسالة موجهة من لوي هندرسون المبعوث الخاص لايزنهاور إلى الشرق الأوسط بتاريخ 28 أوت 1957.	116
08	نص الشكوى التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية إلى	118

	مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة.	
09	بيان لجبهة الإتحاد الوطني بشأن قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بإرسال مراقبين للتثبت من أنه لا يجري تسلل غير مشروع عبر الحدود اللبنانية السورية.	119
10	مقتطف من وقائع الجلسة التي عقدها ايزنهاور في البيت الأبيض مع قادة الكونغرس لدى اتخاذ قرار انزال المشاة البحرية الأمريكية في بيروت 14 جويلية 1958.	120

فهرس المحتويات:

الإهداء.

الشكر والعرفان.

قائمة المختصرات.

مقدمة.....أ-و

الفصل التمهيدي: المشاريع الإقتصادية التي أطلقتها الولايات المتحدة قبيل 1957

أولا: مشروع ترومان 1947 09

1- التعريف بصاحب المشروع..... 09

2- دوافع إعلانه..... 11

3- مضمون المشروع وأهدافه..... 15

ثانيا: مشروع مارشال 1947..... 17

1- التعريف بصاحب المشروع..... 17

2-دوافع إعلانه 19

3-مضمون المشروع وأهدافه..... 21

الفصل الأول: منطقة الشرق الأوسط في ظل مشروع ايزنهاور

أولا: الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة للمعسكرين 28

1-الجذور التاريخية لمصطلح الشرق الأوسط 29

2-مفهوم مصطلح الشرق الأوسط..... 30

3- أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية 32

4- أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للإتحاد السوفياتي..... 33
ثانيا: دوافع صدور مشروع ايزنهاور وأهدافه..... 35
1- التعريف بصاحب المشروع..... 35
2- أسباب تنفيذ المشروع..... 38
3- إعلان المشروع..... 43
4- مضمون المشروع وأهدافه..... 46

الفصل الثاني: ردود الفعل حول المشروع والمواقف المختلفة منه

أولا: المواقف المؤيدة لمشروع ايزنهاور..... 53
1-موقف لبنان..... 53
2- موقف المملكة العربية السعودية..... 58
3- موقف تركيا..... 63
ثانيا: المواقف المعارضة لمشروع ايزنهاور..... 64
1- موقف سوريا..... 64
2- موقف جمهورية مصر العربية..... 66
3- موقف الاتحاد السوفياتي..... 70

الفصل الثالث: تنفيذ مشروع ايزنهاور على منطقة الشرق الأوسط وتقييمه

أولا: تجسيد تطبيقات المشروع في الأزمات العربية..... 76
1- الأزمة الأردنية1957..... 76
2- الأزمة السورية1957..... 80
3- الأزمة اللبنانية1958..... 87

ثانيا: أسباب فشل المشروع وتقييمه 93

1- أسباب فشل المشروع 93

2- تقييم المشروع 95

الخاتمة 100

قائمة الملاحق 104

قائمة الببليوغرافيا 123

قائمة الفهارس 138